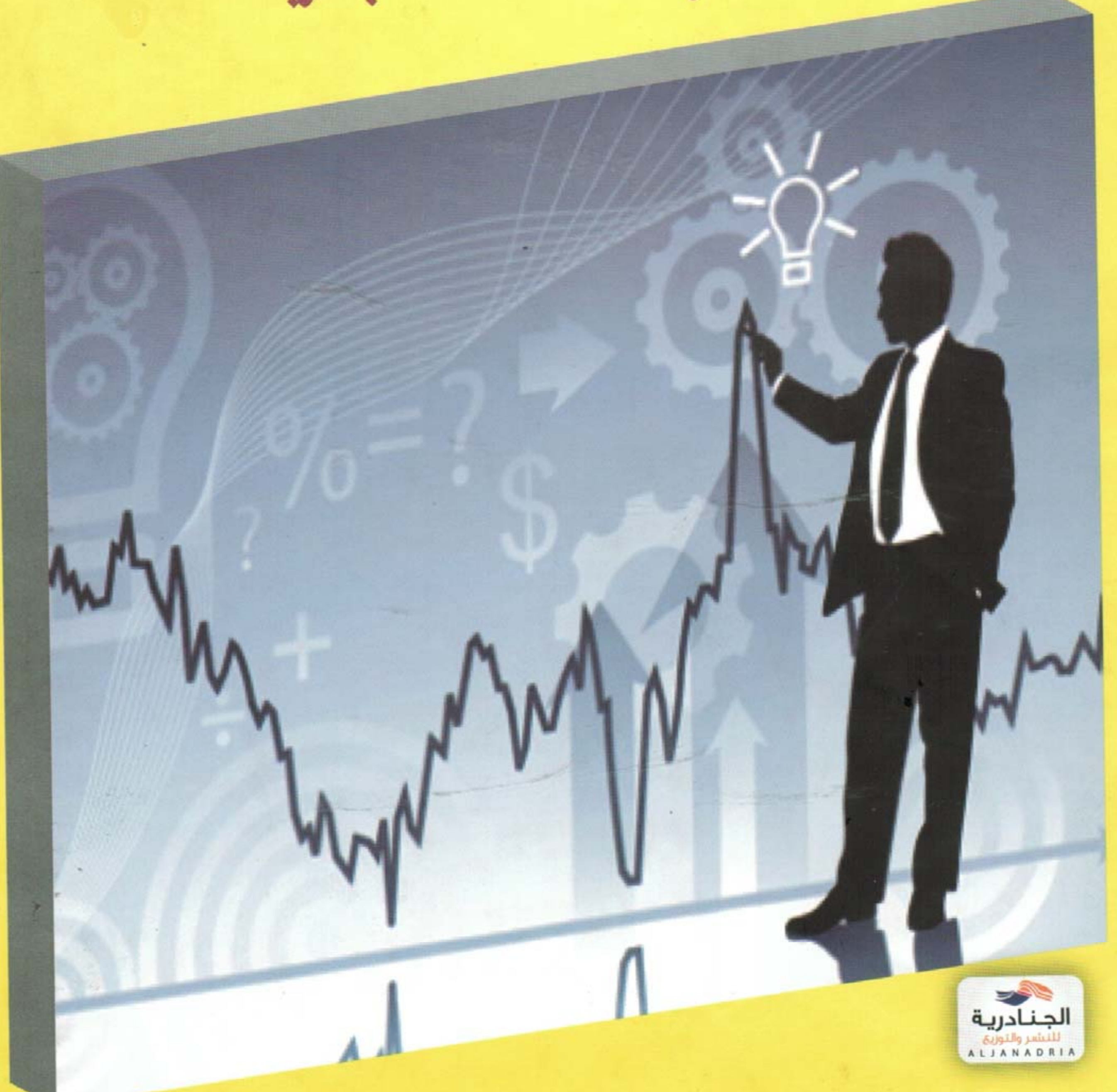
الإقتصاد السياسي

تأليف

رائد محمد عبدريه



الإقتصاد السياسي

تاليف

رائد محمد عبدربه

الطبعة الأولى 2013



المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية

2012/9/3291

إسم الكتاب: **الإقتصاد السياسي**

إسم المؤلف: رائد محمد عبدربه

الواصفات: /الإقتصاد// السياسة



عمان-الاردن

هاتـــــــف: 00962 6 5399979

تلفاكـــــــس: 00962 6 5399979

ص.ب520651 عمـــان 11152 الأردن

Website: www.aljanadria.com

E-mail: dar_janadria@yahoo.com



المقدمة

علم الإقتصاد هوعلم إجتماعي بالأساس مبني على أسس ونظم تربط أفراد المجتمع الواحد وطريقة إدارتهم للموارد الإقتصادية المتاحه أمامهم والتي مهما كانت وفيرة تبقى محدودة قياساً لمتطلباتهم المتزايدة.

كما ان الإقتصاد يعتمد اعتماداً كلياً على التوزيع المثإلي للموارد بطريقة عادلة لجميع الأفراد مما يخلق بالتأكيد بعض النقاط الهامة التي تتوجب دراستها ومعالجتها وهذا هوموضوع كتابنا (الإقتصاد السياسي) فهويعالج الموضوعات الإقتصادية الخاصة بالمجتمع اوالدولة أوالإقليم ككل والمشاكل والتحديات والروابط الدولية والأفكار والإيديولوجيات الإنسانية المختلفة الدينية منها والسياسية والحزبية فهويجمع هذه الأمور كافة في سلة إقتصادية مسيسة ومنظمة حسب القوانين والأعراف.

وقد راعيت في مؤلفي هذا ذكر كافة المواضيع اومجمل الامور التي تغطي موضوعنا هذا ببساطة وسهولة ومتعه ليتسنى لقارئنا العزيز الإستفادة والإنتفاع بإذن المولى عز وجل.

المؤلف

رائد محمد عبدربه



الفصل الأول

علم الإقتصاد

1

علم الإقتصاد

هناك تفرقة جرى عليها الكتاب منذ القرن الثامن عشر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أوالاجتماعية. فالعلوم الطبيعية (مثل الجيولوجيا والفيزياء والكيمياء) تهتم بالبحث في العلاقات بين الأشياء والظواهر الطبيعية، بينما تهتم العلوم الإنسانية (مثل الاجتماع والتاريخ والقانون والاقتصاد) بدراسة أفعال الإنسان وعلاقاته مع غيره من بنى جنسه ومع الأشياء التي تحيط به. وقد عرفت كل العلوم الإنسانية في القرن العشرين تطورا سريعاً وهائلاً. ويبحث الاقتصاديون في توجيه النشاط الفردي والجماعي بقصد استخدام الظروف المادية لتحقيق احتياجات وحاجات الأشخاص.

وتحتل المشكلات الاقتصادية في الوقت الحاضر أهمية كبيرة على المستويين القومي والدولي. ومن الثابت أن لهذه المشكلات انعكاسات سياسية واجتماعية لا يمكن إنكارها، حيث يصعب إهمال دور التطورات الاقتصادية في فهم الجوانب السياسية والاجتماعية لأي جماعة من الجماعات. فالواقع الاجتماعي حقيقة معقدة، وكل علم من العلوم الإنسانية لا يعبر إلا عن وجه واحد من وجوه هذا الواقع ولا يتعلق إلا بزاوية من زوايا النظر إلى النشاط الإنساني.

كثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في أحاديثهم أومقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا ، ولكن ليس هذا هوالمعنى الذي تحمله كلمة "اقتصادي" في جميع الأحوال

ورغم أن التعريف ضروري لأي علم ، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه، لان كثيرا من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، وقد يرجع هذا إلى:

اختلاف مناهج الاقتصادبن في التحليل من جهة ولاختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية

أن علـم الاقتـصاد الـسياسي علـم حـديث النـشأة فهـومن أحـد العلـوم الاجتماعيـة التـي اسـتقلت عـن غيرهـا منـذ أكـثر مـن قـرنين مـن الـزمن، وهـومن العلـوم الحديثـة التـي مـا

تزال توسع آفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير. وترجع كلمة "الاقتصاد السياسي""
Economie politique" تاريخيا إلى أرسطووتعني " علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو"علم مبادئ تدبير المنزل"
أو"قوانين الذمة المالية المنزلية" ، حيث يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الإغريقية
"politikos ""nomos ""oikos" والتي تعني على التوإلي "منزل"،"قانون"،"اجتماعي".

ولقد استخدم تعبير الاقتصاد السياسي ،Economie politique لأول مرة عام 1615 من قبل الكاتب الفرنسي
أنطوان دي مونكريستيان Antoine de Montchrestien (1575-1621)، في كتابه.

" بحث في الاقتصاد السياسي" "Traite d'économie politique" قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق "بقوانين
اقتصاد الدولة" ، وهوبذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي حيث كان يقصد به البحث
في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، ومهمة الاقتصاد كانت النصح للأمير
في إدارة الأموال العامة بما يتفق وتأمين الرفاه المذكور.

وبذلك فان السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد.ويمكن إرجاع تسمية "سياسي" لدى مونكريستيان
إلى الأمرين التاليين:

- أحدهما أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء الإغريق اسم "الاقتصاد" مجردا من كل وصف ،
والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة ، كما أشرنا سابقا.

ففي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى أن موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بثروات الدول لا بثروات
الأسر ولا بتدبير المنزل.

- وثانيهما أن معظم مواضيع كتابه تدور حول البحث عن الوسائل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب
والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية. فالغرض الذي قصد

إليه من وراء بحوثه كان إذن سياسيا قبل كل شيء، وقد وصف الاقتصاد بالسياسي في عنوان كتابه لتوضيح هدا الغرض.

أما الآن فإن كلمة اقتصاد ذاتها تشير إلى أية صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين.

ولقد انتشر في الفترة الأخيرة اصطلاح "الاقتصادي"" L'économique" حيث يرى D.H.Robertson روبرتسون وهواقتصادي إنجليزي ، أن هذا المصطلح الجديد Economics يأتينا بشيئين جديدين :

- أن النهاية ics تشير إلى أن دراستنا تأمل في أن تكون علما مثل الطبيعة physics ، الديناميك dynamics ،.......الخ.

- أن عدم استعمال صفة " السياسي Political " توضح أننا نهتم في النهاية بالفرد وليس بالدولة.

ونظرا لتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي مما يتعذر علنا جمعها وتبويبها وسوف نستعرض مجموعة من التعاريف لبيان مضمون الأفكار التي تقوم عليها، وما يوجه لها من انتقادات. وغالبا ما يختلف العلماء حول التسمية التي يطلقونها على هذا العلم فمنهم من يقول "علم الاقتصاد" مثل Barre،Pigou،Bousquet،Guitton ، أوالاقتصاد مثل P.Samuelson الأمريكي، أوالإقتصاد السياسي مثل السوفياتي Nikitine

<u>التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات:</u>

أ- فكرة إشباع الحاجات:

يحدد أصحاب هذا الرأي موضوع الاقتصاد السياسي بالنظر إلى الغاية التي يستهدفها الإنسان من مزاولة نشاطه الاقتصادي ، وبالتالي فإنهم يروا أن إشباع الحاجات على أنه الغاية الأساسية المحددة لما يدخل في نطاق الاقتصاد.

ويؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا أوسع من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف الى إشباع حاجة أورغبة ، فزيارة متحف أوقراءة صحيفة لا يمكن القول بأن هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد. ولذا فإن أصحاب هذا الرأي يروا بأن الحاجة من الحاجات المادية حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها داخلا في حيز الاقتصاد. إلا أن هدا التعريف السابق يعتبر أيضا تعريف ضيق النطاق باعتبار أننا نتطلع في الواقع إلى تعريف شامل لكل ما هومادي أوغير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي ، تعريف يفسح مجالا لكل الدوافع التي يمكن أن توحي بهذا النشاط.

ويمكننا القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات هوتعريف واسع إذا أخذنا في الاعتبار جميع الحاجات ، وهوضيق جدا إذا حددنا الحاجات في الحاجات المادية فقط دون سواه

ب- **فكرة تكوين الثروة:**

يرى أصحاب هذا الرأي ومنهم آدم سميث وجون ستيوارت ميل بأن علم الاقتصاد "هوالعلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة". أما الاقتصادي الإنجليزي Alfred Marshallألفريد مارشال فيعرف الاقتصاد بأنه " دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية" ، حيث يرى بأن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية.

الاقتصاد لدى مارشال هومن ناحية دراسة للثروة ومن ناحية أخرى هوجزء من دراسات الإنسان

أما ساي J.P.Say فيعرف الاقتصاد "بأنه مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها". إلا أن هذا التعريف وجه له نقد على أساس أن الثروة تعني الأموال المادية فقط، في حين أنه توجد الى جانب هذه الأموال الخدمات التي لا تنسجم في شيء مادي ، ولها مع ذلك منفعتها وقيمتها كالخدمات التي يقدمها

الأساتذة والأطباء وغيرهم ، فمن غير المعقول ألا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد

- إن التعاريف السابقة اعتمدت المعيار المادي كأساس لها ، وهنا يبدوتأثير الفيزوقراط (الطبيعيين) على الاقتصاديين التقليديين: مثال آدم سميث حيث أن الفيزوقراط حددوا النشاط الاقتصادي على خلق المادة وليس خلق المنفعة، في حين أن الإنتاج حاليا ، وكما هومتعارف عليه يعني خلق المنفعة وليس خلق المادة. من هذا كان النقاش حول تحديد مفهوم الثروة وهل هومحدد في الثروة المادية أم يشمل الخدمات أي الثروة الغير مادية. فالتركيز على الإنتاج ووسائله ثم طرق زيادة الإنتاج وتوزيعه...الـــخ، من شأنه أن يضيف الى مجال الاقتصاد أويخرج منه موضوعات استقر الرأي على إعطائها الصفة الاقتصادية ، لأن لهذه الخدمات دور فعال في حياة الإنسان ورفاهيته وعلى علم الاقتصاد الاهتمام بها إذا أريد لهذا العلم أن لا يكون منقوصا ويشمل الفعإليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي.

- **<u>التعريـــف على أســاس فكرة التبادل:</u>**

لقد تزعم G.Pirou ك.بيروهذا التيار الذي مفاده أن غرض علم الإقتصاد هوفعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات ، لذلك فإنه يعرف الإقتصاد السياسي بأنه "دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هوفي حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وان عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال والسلع وسداد الحاجات". ومن هذا التعريف نستخلص بعض النتائج التي تدلنا على طبيعة الإقتصاد السياسي :

أن الإقتصاد السياسي هوعلم خاص بالمجتمعات البشرية

أن الإقتصاد السياسي هوعلم إجتماعي ، حيث لا يوجد اقتصاد فردي فالعلاقة التي تتشكل بين الفرد والـسلع الماديـة ليـست بعلاقـة اقتـصادية حـسب أصـحاب هـذه النظـرة. ففعـل المبادلـة لا يـتم الا في المجتمـع وبـين الوحـدات في هـذا المجتمـع ، فأثنـاء تخـلي

الفرد عن حاجة ما للحصول على حاجة أخرى لا يملكها تتجلى العلاقة الإقتصادية ويبرز الفعل الإقتصادي

أن قيمة السلع والخدمات لا يمكن لها أن تحدد الا أثناء عملية التبادل ، فقيمة السلعة تبقى كامنة داخلها الى أن تتم عليها عملية التبادل فتنتقل القيمة حينها من الصعيد الكامن الى الصعيد الموضوعي والواقعي.

ان "الفعل الاقتصادي" يختلف عن الفعل المجاني ، أي ان العملية الاقتصادية تتعلق وترتبط بالأخذ والعطاء بالمقابل بينما الفعل المجاني يتم دون مقابل ، علما بأنه يمكن القول بأن الواهب لشيء ما ينتظر الاعتراف بالجميل. الا أن هذا التعويض معنوي لا مادي

ان عملية التبادل تتم بواسطة النقد الذي هومقياس الأسعار لذلك فهناك من عرف الاقتصاد بأنه العلم الذي يبحث في الظواهر الاجتماعية من وجهة نظر الأسعار ، ولهذا الراي أهمية كبيرة من حيث إدخال النقود في الدراسة الاقتصادية لما لها من دور كبير في الحياة الاقتصادية إلا أن التبادل يمكن أن يتم بشكل عيني (نظام المقايضة) بدون حاجة الى النقود.

الا أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات ناتجة عن عدم شمول علم الاقتصاد للعديد من التصرفات الاقتصادية والتي لا تأخذ شكل المبادلة مثل:

- الاقتصاد المعيشي للفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي دون المبادلة فهويزاول نشاطا زراعيا وعلى علم الاقتصاد الاهتمام به.

- الأخذ بهذا التعريف يستبعد الاقتصاد العائلي من الدورة الاقتصادية ، حيث أن النشاط في العائلة يتم بين الأفراد دون مقابل أومبادلة.

- نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.

التعريف على أســاس الندرة:

إن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد برأي أصحاب هذا الاتجاه هوالكفاح ضد الندرة ، ومن أبرز التعاريف في هذا المجال هوللاقتصادي روبنز L.Robinz حيث يبين بأن علم الاقتصاد هو"العلم الذي يدرس سلوك الانسان كعلاقة بين غايات ووسائل نادرة ذات استعمالات متعددة". وحسب هذا التعريف فان علم الاقتصاد يقوم بدراسة نشاط الأفراد الناتج عن ندرة الوسائل التي تضعها الطبيعة تحت تصرفهم لتحقيق الغايات التي يسعون إليها ، مع الإشارة الى أن حاجات الانسان متعددة وتحدها ندرة الأشياء وعدم كفايتها لاشباع حاجاته وتحقيق غاياته اضافة الى القيود الثلاثة التالية :

القيود (الحدود) العضوية والبسيكولوجية ، اذ لا يمكن للانسان ان يستفيد من كل شيء في آن واحد.

الحدود التي تقيمها في وجه الانسان الوسائل القليلة التي يملكها فهوغالبا لا يملك كافة الوسائل التي تسهل له عملية سد احتياجاته.

حدود الزمن، فالحياة قصيرة نسبيا والوقت سلعة ثمينة لانه نادر ، فعلى الانسان ان يكيف احتياجاته بحدود الزمن الضيق الذي يعيشه

من خلال هذا التحليل يمكننا الاشارة انه لا يمكن للأفراد ان يشبعوا كامل حاجاتهم وذلك نظرا للقيود الثلاث التالية

1. ندرة الوسائل لتحقيق كامل الغايات
2. الاختيار بين بدائل عديدة لأهداف كثيرة.
3. الكلفة التي على الفرد ان يدفعها لتحقيق غاية واحدة من غاياته.

إن هذه القيود هي التي تفرض على الفرد أن يقوم بعملية المفاضلة بين الغايات المتعددة والقيام بالتقديرات التي توصله لاستخدام الموارد المتاحة بطريقة مثإلية ليتمكن من تحقيق أكبر اشباع. وتجدر الاشارة الى ان هنري فيتون H.Guitton

يضيف الى عامل الندرة عاملا آخر هوعامل عدم التلاؤم. فقد توجد السلع والحاجات بكثرة في مكان معين فتفيض عن الحاجة مما يستوجب نقلها الى مكان آخر بحيث نتمكن من سد احتياجات غير مشبعة. ان هذه العملية تدعى " بتكييف" توزيع السلع حسب الحاجة إليها في المكان والزمان. ثم ان الندرة في السلع تفرض على الانسان نوعا من الاختبار ، فهوكي يحصل على هدف معين واحد عليه ان يضحي بأهداف أخرى، فالاختيار يوجب التضحية والتضحية ثمن وكلفة.

التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي:

لقد طور مــاركس مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه نقد الاقتصاد السياسي ليحوله الى علم دراسة قوانين تطور المجتمع ، ذلك أنه بتطبيق قوانين المادية الجدلية على حركة التاريخ صاغ قانونيه تطور المجتمعات من نظام اقتصادي الى آخر فيكون علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي ماركس الى علم القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين أي اولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية اوالجماعية. أما اوسكــار لانجه O.Lange فانه يعرف الاقتصاد السياسي عن طريق توضيح غرضه فيقول "يعنى الاقتصاد السياسي بقوانين الانتاج والاستهلاك الاجتماعية فيعالج القوانين الاجتماعية التي تحكم انتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين أي على الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية والجماعية ، واذا أطلقنا على انتاج السلع وتوزيعها تعبير النشاط الاقتصادي لأمكننا القول بان الاقتصاد السياسي هوعلم قوانين النشاط الاقتصادي الاجتماعية".

بعد أن تعرضنا للتعاريف السابقة نورد تعريف للاقتصادي الفرنسي R.Barre باعتباره تعريفا فيه نوع من الشمولية ، حيث يعرف الاقتصاد بانه "هوعلم ادارة الموارد النادرة في المجتمع البشري ودراسة طرق التكيف التي على البشر اتباعها لكي يعادلوا بين رغباتهم غير المحددة وبين وسائل تحقيق هذه الحاجات المحددة والنادرة". من التعريف السابق يمكننا استنتاج مايلي :

- الاقتصاد هوتصوير لطرق ادارة وتنظيم الطرق النادرة التي تظهر للواقع الاقتصادي
- البحث في فكرة الانسجام في ادارة الموارد النادرة هذه، فالوقائع الاقتصادية تبدوأثناء التدقيق وكأن فيها بعض النمطية والتشابه والتكرار الذي يغلب على سلوك البشر ، فمهمة الاقتصاد هي البحث عن قوانين دائمة وصحيحة لتصرفات البشر.
- يتضمن الاقتصاد توجيها للسياسة الاقتصادية التي يجب ان تتبع وفقا لبعض الأهداف السياسية والاجتماعية ، فالاقتصاد يقوم باقتراح سياسة اقتصادية تكون الرابطة بين الوسائل الموجودة والاهداف المرجوة.
- الاقتصادي يقوم بوضع قواعد الاستعمال الامثل للموارد المتاحة في البلد.

أما نيكيتين **P.Nikitine** فيعرف الاقتصاد السياسي بانه "علم تطور العلاقات الاجتماعية للانتاج ، أي العلاقات الاقتصادية بين البشر. وان هذا العلم يكشف القوانين المهيمنة على انتاج وتوزيع السلع المادية في المجتمع البشري في مختلف مراحل نموهذا المجتمع".

وحسب اصحاب هذه المدرسة فان الاقتصاد السياسي "يعنى بالقوانين الاجتماعية للانتاج والتوزيع ، فهويعالج القوانين الاجتماعية لانتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين".أوهو"العلم الذي يدرس تلك العلاقات الاجتماعية التي تتشكل بين الناس بخصوص انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية ، هذه العلاقات هي ما يطلق عليها علاقات الانتاج".

تعريف الاقتصاد السياسي من الناحية الابستمولوجية **L'épistémologie**

يمكن تعريف الاقتصاد السياسي حسب وجهة النظر هذه بانه "علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشا بين افراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات. وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الأشياء

المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع ، أي اللازمة لمعيشة افراد المجتمع ، معيشتهم المادية والثقافة".

وحتى يكتمل تعريفنا لعلم الاقتصاد السياسي ويصبح واضحا يتعين علنا:

تحديد موضوع الاقتصاد السياسي ، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها وموضوع البحث الاقتصادي، وابراز العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي والعلوم الاخرى.

فتعريف علم الاقتصاد السياسي لا يكتمل الا بمعالجة هذه الموضوعات الثلاث:

موضوع علم الاقتصاد السياسي:

موضوع الاقتصاد السياسي هوالمعرفة المتعلقة بمجموع الظواهر المكونة للنشاط الاقتصادي للانسان في المجتمع ، أي النشاط المتعلق بانتاج وتوزيع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة الأفراد.

الحاجات الانسانية ووسائل اشباعهـــــا:

يعيش الانسان وسط الجماعة وهويحتاج الى اشياء مختلفة وذلك حسب كل مرحلة معينة من التطور التاريخي ، فهو يحتاج الى الأكل والملبس......الخ.

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات لا يمكن اشباعها من ذاته ، وانما لكي يتم ذلك يتعين عليه ان يتوجه الى الطبيعة وبعض هذه الحاجات حياتي (بيولوجي)،لا بد من اشباعها للمحافظة على الحياة ، امابعضها الاخر فينتج عن كون ان الفرد يعيش ضمن الجماعة وتقررها مجموعة العوامل المعقدة التي تشكل ما يسمى بثقافة المجتمع كما هوالحال في الغذاء مثلا. وقد تكون حاجات الانسان فردية اوجماعية وهذه الاخيرة ناجمة عن حقيقة كون الناس يعيشون معا في جماعة ، كالحاجة الى الامن وبعض انواع التسلية بالرغم من ان الحاجات الانسانية مستمدة اصلا من الضرورة الحياتية ، فانها ناتجة عن وجود المجتمع ومتكيفة حسب مراحل التطور التي بلغها كل المجتمع. فالاشياء المادية كالخبز والملابس....الخ الضرورية لاشباع الحاجات الانسانية تسمى بالسلع وما هي الا وسائل مادية لاشباع الحاجات الانسلنية وهذه الوسائل مستمدة من الطبيعة. توجد وسائل اخرى لا تقتضي نشاطا انسانيا لاعدادها للاستعمال الانساني كالهواء اللازم للتنفس مثلا وهذه لا يهتم بها علم

الاقتصاد السياسي.الا ان معظم وسائل اشباع الحاجات الانسانية مستمدة من الطبيعة عن طريق استخراجها وتحضيرها ، اوعن طريق تحضير خصائصها الطبيعية والكيمياوية اوعن طريق نقلها عبر المكان والمحافظة عليها عبر الزمان الانتاج –العمل- تتضمن العملية الاقتصادية نشاطات انسانية مستمرة التكرار ويقصد بها عملية الانتاج والتوزيع وهذا ما يوضح اصطلاح العملية الاقتصادية ، (اذ تعني كلمة عملية هنا نشاطا بشريا مستمر التكرار.ولا يمكن ان نشاهد نمطا من الضوابط الا في مثل هذه العملية فقط ، أي في النشاط البشري مستمر التكرار. وعلى وجه الدقة، ينصب اهتمام الاقتصاد السياسي على دراسة قوانين هذه العملية ، أي دراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على العملية الاقتصادية).وهذا يعني ان انتاج السلع وتوزيعها.ويسمى النشاط الذي يكيف الموارد الطبيعية ويجعلها سلعا بالانتاج.كما ان السلع الناجمة عن هذا النشاط تسمى منتوجات.فالاشياء المادية بوصفها وسائل لاشباع الحاجات الانسانية تسمى سلعا ، اما حين اعتبارها ناجمة عن نشاط انتاجي انساني تسمى منتوجات.

ويقصد بالانتاج العملية التي يتم من خلالها خلق المنفعة التي لم تكن موجودة من قبل.والناس خلال عملية الانتاج وفي اطار العلاقات التي تربطهم (علاقات الانتاج) ينتجون الخيرات المادية (اموال الانتاج واموال الاستهلاك)،وكذلك الخدمات الضرورية في معيشتهم فاثناء عملية الانتاج يقوم الافراد بتكييف المواد الطبيعية وتغيير اشكالها وخصائصها من اجل اشباع حاجاتهم.وهناك خلاف بين الاقتصاديين كالتالي:

يقصر الماركسيون مفهوم الانتاج عن السلع المادية فقط بينما يرى الاقتصاديون البورجوازيون ان الانتاج يشمل السلع المادية والخدمات ولذا يعرفون الانتاج بانه خلق المنفعة.

العمل: العمل هوفعل ونشاط ، اضافة الى كونه علاقة مزدوجة بين الانسان والطبيعة من جهة وبين الانسان والانسان ويمكننا التمييز بين نوعين من العمل :

العمل العضلي : ويتم من خلال الاتصال المباشر بين العامل وموضوع العمل المطلوب تحويله وتكييفه اثناء عملية الانتاج.

العمل الفكري : الذي يتناول عموما المفاهيم والابداع والتوقع.

والعمل احد الشروط الضرورية لاستمرار الحياة الانسانية.وهوعبارة عن مؤهل وقدرة يختص بها الانسان وحده ويتصف بميزتين رئيستين:

انه نشاط هادف وموجه نحو تحقيق هدف وضع مسبقا.

مرتبط بانتاج السلع والخيرات.

والعمل عبارة عن عملية يترابط الناس بواسطتها فيما بينهم ترابطا موضوعيا في جماعات محددة تدعى المجتمعات ويشكل العمل اساس الروابط الاجتماعية.لذلك يعتبر العمل الاساس الذي يقوم عليه المجتمع البشري.

وسائل الانتاج

وهي عبارة عن ادوات (وسائل) ومواد العمل التي يستخدمها الناس في عملية انتاج الخيرات المادية وبالتالي فان وسائل الانتاج تتشكل من وسائل (ادوات) العمل، ومواد (موضوع) العمل.

وسائل العمل :

وتمثل الوسائل المادية التي بمساعدها يقوم الناس بالتاثير على مواد العمل بقصد تحويلها الى الشكل الذي يشبع حاجاتهم ويلبي رغباتهم وتضم وسائل العمل (الالات والتجهيزات.....الخ) والمباني والطرقات ووسائل النقل أي كل ادوات العمل التي تستخدم في تحضير مواد العمل وكل ما من شانه ان يستخدم لتسهيل عملية الانتاج والزيادة من القدرة المنتجة للقوى العاملة أي من انتاجية العمل.

مواد (موضوع) العمل :

أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل الانساني باستخدام ادوات العمل.ويمكن القول بان شروط عملية الانتاج في أي مجتمع تتمثل في ادوات العمل وموضوع العمل والقوى العاملة هذه الاخيرة تتمثل في مجموع الافراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي.

أسلوب الانتاج:

وهوالاسلوب الذي نتمكن بموجبه الحصول على السلع المادية الضرورية لحياة وتطور المجتمع وهي تتشكل من القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في توافق معين بينهما.

القوى المنتجة:

وهي عبارة عن وسائل الانتاج والناس ذووا الخبرة في الانتاج والقدرة على العمل الذين يستخدمون وسائل الانتاج من اجل انتاج السلع المادية أي ان القوى المنتجة تجمع وسائل الانتاج وقوة العمل والانسان هوالقوة المنتجة الاولى لانه هوالذي يسعى للسيطرة على الطبيعة واختراع الالات واكتشاف المواد....الخ.لهذا فان الاهتمام بالانسان بحد ذاته (من ناحية الصحة،التكوين،...) يعتبر نشاطا اقتصاديا هاما، كما ان تحسين ادوات العمل والرفع من مستوى كل من العاملين وتاهيلهم تؤدي كلها الى رفع مستوى تطور القوى المنتجة.

علاقات الإنتاج:

وهي العلاقات التى تنشأ بين الناس خلال عملية إنتاج السلع والخدمات الضرورية لمعيشتهم ، وتظهر هذه العلاقات بين الإنسان لإعتبارها الرباط بين العمل المبذول وكمية المنتجات الناشئة وكذلك في العلاقات التى تنشأ بين الأفراد أثناء عملية الإنتاج وتبادل المنتجات.

" وتنشأ علاقات الإنتاج بكل بساطة نتيجة للطبيعة الإجتماعية للعمل ، نتيجة لحقيقة كون عملية الإنتاج تتضمن التعاون وتقسيم العمل.وعليه تتوقف علاقات الإنتاج على العلاقة بين الإنسان والأشياء التى تتطور خلال عملية الإنتاج ،أي أنها تعتمد على طريقة تأثير الإنسان في الطبيعة ،وعلى طريقة نشأة الإنسان نفسه أثناء ذلك النشاط".

ونشير هنا بأنه هناك نوعين من العلاقات الإقتصادية ،الأول يظهر في عملية الإنتاج ويسمى بعلاقات الإنتاج ،والثاني يظهر في عملية التوزيع ويسمى بعلاقات التوزيع ،فبينما تتكون علاقات الإنتاج حسب المرحلة التاريخية التى تبلغها قوى الإنتاج إي حسب طريق تطور تأثير الإنسان في الطبيعة ،تتوقف علاقات التوزيع على علاقات الإنتاج ،فتقرر شكل توزيع المنتجات في المجتمع طريقة إشتراك الناس في عملية الإنتاج الإجتماعية وهكذا تصبح علاقات الإنتاج أساس العلاقات الإقتصادية كلها ،فأثناء عملية الإنتاج الأجتماعية يقرر موقف الإنسان الفعال من العالم المادي المحدق به علاقات الإنتاج وهذه بدورها تقرر علاقات التوزيع.وبتعرضنا للعملية الإقتصادية في أشكالها الإجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الإقتصاد السياسي هذا الموضوع هوالأفكار المتعلقة بالقوانين الإجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التى يمكن ملاحظتها التى تكون النشاط الإقتصادي في المجتمع وهونشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمني ومتكررة عبر الزمن. هذه القوانين الإقتصادية ،أي العلاقات التى تتكرر بإستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية ،القوانين الإجتماعية الخاصة بإنتاج المنتجات وبالكيفية التى تجد بها المنتجات سبيلها إلى أيدي الأفراد لإشباع رغباتهم. وهوما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة إلى أخرى من مراحل تطور المجتمع الإنساني.

تطور طرق البحث في الاقتصاد السياسي:

ان طـرق البحـث في الاقتـصاد الـسياسي لم تقـف عنـد حـد التنـازع التقليـدي بـين مختلـف الطرق المنتمية الى الطـريقتين الاسـتنباطية والاسـتقرائية بقـصد بيـان مزايـا وعيـوب كـل طريقـة تمهيـدا للاخـذ بهـا اوالـتخلي عنهـا. فقـد شـهدت هـذه الطـرق تطـورا كبـيرا بفـضل

التطورات المتلاحقة التي طرات على معظم الأوضاع الاقتصادية في مختلف دول العالم وادت الى ضرورة اعادة النظر في اساليب البحث في الاقتصاد مما يتفق وطبيعة التحولات التي طرات على دور الدولة ونقلت هذا الدور من الحياد الى التدخل في كثير من المجالات الحياة الاقتصادية. ان هذه النظرة الجديدة للاقتصاد نقلت جوالنزاع والمناقشة من صعيد اختيار طريقة من طرق العلوم الأخرى الى صعيد جديد فلقد راح علم الاقتصاد الحديث يحاول ايجاد نظريات لا تكتفي بفهم وشرح الواقع فحسب انما يسعى لاقتراح سياسة اقتصادية عملية التي تواجه الظواهر الكلية اضافة الى الظواهر الجزئية.

أ- التحليل الجزئي والتحليل الكلي

بعكس العلوم الطبيعية التي تطورت من الكلي (المادة) الى الجزئي (الذرة) فان الاقتصاد قد تطور من الجزئي (الفرد) الى الكلي (الجماعة،الأمة) النظرة التي كانت تعتمد حتى عهد قريب على التحليل الجزئي (الوحدوي) Microéconomique ، اصبحت تفسح مجالا متزايدا للتحليل الكلي Macroéconomique للفعالية الاقتصادية ولم يعد الفرد – كما كان- محور الحياة الاقتصادية ومركز اشعاعها.وفيما يتعلق بالتحليل الاقتصادي الجزئي (الوحدوي) فان موضوع البحث هوالتصرف الاقتصادي للافراد وتاثيره على الواقع الاقتصادي ، بمعنى ان السلوك الفردي يكون مهيمنا على طريقة التحليل باعتبار ان الحياة الاقتصادية هي مجموعة من التصرفات الفردية على الصعيد الاقتصادي.

ولقد كانت هذه نظرة الاقتصاديين قبل 1936 اذ كانوا ينطلقون من المصلحة الشخصية للافراد في تحليلهم للنشاط الاقتصادي ، وكانت اهتماماتهم مختصرة على مشاكل محدودة كمشكلة القيمة وتحديد الأسعار وكانت هذه الطريقة تطابق الواقع الاقتصادي والذي كان من صفاته صغر حجم المؤسسات وعدم وجود منظمات اجتماعية مهيكلة وانعدام تدخل الدولة ، فلم تكن هناك عناصر قادرة على التاثير

بفعل مبادراتها على التوازن العام وكان هذا الأخير ناتجا عن مجموع تصرفات الأفراد.

فكل الدراسات المرتبطة بالسلوك الفردي انطلاقا من المصلحة الفردية كدراسة تسيير المشاريع وتحديد الأسعار في السوق هي من اختصاص الاقتصاد الجزئي وانتشار هذه الدراسات الكلاسيكية القديمة.اما التحليل الكلي أي المتعلق بالاقتصاد التجميعي فيعتمد على نظرة جديدة للاشياء فهويهتم بالجماعة اكثر من الأفراد ، والبحث يرتكز على الأمة ككل عوضاً ان يتعلق بالمؤسسات الفردية فقط. والمصلحة العامة لا تعتبر مجموعة من المصالح الخاصة بقدر ما هي مفهوم جديد يستمد معناه من نظرة شاملة ولقد بدات هذه النظرة اثر ازمة 1929 على صعيد الاقتصاد التطبيقي، وصدور كتاب اللورد كينز Keynes سنة 1936 والمدرسة الكينزية فيما بعد فترة الثلاثينيات من القرن العشرين على صعيد الاقتصاد النظري.وهوكذلك اتجاه يطابق الواقع التاريخي الذي نعيشه والذي يتسم بتزايد تدخل الدولة وكبر حجم الوحدات والتاثير الفعلى للنقابات والجماعات الشيء الذي ادى بالاقتصاديين لتغيير رؤيتهم للاحداث وتغيير تفسيرهم كذلك لها ، فاخذ يهتم بالمجاميع الكلية من دخل وطني واستهلاك وطني واستثمار وطني وادخار وطني....الخ. على أساس ان هذه الكميات هي قاعدة التوازن الاقتصادي العام. ولقد كانت النتائج المباشرة لهذه الطريقة في البحث ان انتشرت في اغلب البلدان المحاسبة الوطنية Comptabilité Nationale التي تختلف عن المحاسبة الخاصة وعن الميزانية المعروفة للدولة.

كما ان اغلب الدول قامت بوضع حسابات لمعرفة دخلها الوطني وثروتها الوطنية ومنها من قام بانشاء ميزانيات اقتصادية وطنية عامة هدفها تحقيق التوازن اوالقضاء على الخلل بين الناتج الوطني الكلي المتوقع من جهة وبين طريقة انفاقه المتوقعة من جهة اخرى.

وتجدر الاشارة هنا الى ان تطور طريقة التحليل الاقتصادي على النحوالسابق الذكر لم يمر دون ان يترك آثارا ويخلق مشاكل لعل اهمها قضية الانتقال من التحليل

الجزئي الى التحليل الكلي الا ان نتيجة الأبحاث في هذا المجال لا تزال ادنى من ان تصل الى اقامة الجسر الذي يعبر عليه التحليل الاقتصادي من الجزئي الى الكلي فتصرف الجماعة لا يمكن ان يكون ابدا جمعا لتصرفات الأفراد الذين يشكلونها كما تصور ذلك الاقتصادي السويدي ليندال E.Lindahl ، وان الكلي في الاقتصاد ليس معادلا لمجموع الجزئيات كما اقترح ذلك WALRAS وهذه هي احدى المشكلات النظرية الكبرى التي يواجهها إليوم علم الاقتصاد.

ب- التحليل الساكن (ستاتيكي) والتحليل الديناميكي (الحركي)

ان الدراسات والأبحاث التي قام بها الفرد مارشال A.Marshall لم تدع حالا للشك في ضرورة ربط الإقتصاد كعلم ،بالواقع الحي والمتطور وبأن هذا الربط لا يمكن الاستغناء عنه لاقتراح سياسة اقتصادية للدولة التي اتسع دورها ليشمل معظم جوانب الحياة الاقتصادية. من خلال هذا التطور لدور الاقتصاد في الحياة العملية ولدور الدولة في الحياة الاقتصادية اخذت طرق البحث الاقتصادي تعرف تنازعا جديدا بين نوعين من التحليل الاقتصادي ، التحليل الساكن (الجامد) Statique والتحليل الحركي Dynamique للفعإلية الاقتصادية.

التحليل الساكن : هوالتحليل الذي يقترح نماذج نظرية تخرج عامل الزمن والتطور من حسابها ، فهواشبه ما يكون بالتصوير الفوتوغرافي الذي يعطينا صورة من وضع معين في لحظة معينة من زمن محدد ولذلك فهذا النوع من التحليل يعتبر تحليلا ساكنا.

التحليل الديناميكي : وهوعكس سابقه يحاول –رغبة منه في فهم الواقع الملموس – ادخال عامل الزمن وعنصر النقد الى التحليل الاقتصادي وهوالأقرب الى الحقيقة ولكنه الأصعب مثالا وتحقيقا. وان هذه الصعوبة منعت الاقتصاد من الوصول الى نظرية ديناميكية متكاملة لتحليل الحياة الاقتصادية رغم انشغال البحث العلمي بهذا الهدف.

والتحليل الديناميكي كما يقول فريش Frisch " ان تاخذ بعين الاعتبار الأحجام والقيم المختلفة للتحولات الاقتصادية في فترات مختلفة من الزمن وذلك عن طريق استخدام بعض المعادلات التي تضم في طياتها في وقت واحد ، قيما واحجاما تعود الى فترات زمنية مختلفة".

غير ان وضوح المنطلقات لا يعني قيام التحليل وصحة نتائجه ، فما زال التحليل الديناميكي لم يعط الثمار المرجوة منه.

طريقة النماذج

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت طريق جديدة للتحليل الاقتصادي تدعى طريقة "النموذج Modèle" وهي تسعى لتحقيق ارتباط اقوى وامتن بين النظرية الاقتصادية بشكلها الحديث (أي النظرية الكمية،الكلية والديناميكية) وبين الاحصاء بطرقه المختلفة وذلك عن طريق استخدام اللغة الرياضية ، وهي تسعى ايضا لتسجيل التطور المستمر الذي يلحق بالمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبالمحيط العام من جهة وبين إلية الحياة الاقتصادية من جهة اخرى.ان هذه الطريقة الجديدة تفسح المجال لالتقاء الباحث الاقتصادي والاحصائي مع رجل الدولة اوالمسؤول عن السياسة الاقتصادية فيها. وبهذه الطريقة يخرج الاقتصاد السياسي عن كونه مجرد علم نظري ليلتقي بالحياة العملية الفكر البحت يلتحم بالعمل والسياسة الاقتصادية.

- ما هوالنموذج؟ النموذج بحسب التعريف التقليدي لفانسان Vincent هو" الشكل المبسط ولكن الكامل للتطور الاقتصادي لمجتمع ما خلال فترة معينة بمظهره الكمي والرقمي ". وحسب H.Guitton "فالنموذج هومخطط مبسط يقصد به شرح الواقع اوالتاثير عليه على ان يستخدم الباحث في ذلك المعطيات والمتحولات الكمية اوالقابلة لان تحول الى كمية". فكل نموذج اذن يفترض التبسيط ، ومن وجهة النظر التقنية يرسم لنا سير نظام اقتصادي معين بمساعدة مجموعة من المعادلات الرياضية التي توضح العلاقة القائمة بين احجام وكميات اقتصادية يستطاع قياسها وتاخذ كمعبرة ودالة على خط سير هذا النظام الاقتصادي.

النموذج والنظرية الاقتصادية : ان المبدا الأساسي في بناء النموذج هوالاعتماد على نظرية اقتصادية حديثة. بمعنى ان تدخل في صلبها وكمنطلق اساسي لها قضية المرور من الفكر البحت الى الملاحظة والعمل فالنظرية التي يعتمدها النموذج كاساس له يجب ان تجمع التجربة الى الواقع ، ان تكون كلية وديناميكية معا.

أ- ان المرور من المجرد الى الواقع من أعمال المدرسة التاريخية الألمانية ومدرسة المؤسسات الأمريكية فهاتين المدرستين بينتا اختلاف البنية الاقتصادية بين الأنظمة المتعددة مما يجعل إطلاق التعميمات والقوانين العامة شيئا صعبا. لذلك اقترحت تخصيص نموذج لكل مجتمع أوشريحة اجتماعية فيه. ومن دراسة مجموعة هذه النماذج ومقارنتها ببعضها البعض يمكن التوصل حسب رأي هاتان المدرستان الى أحسن المعلومات عن تطور البنية الاقتصادية للمجتمع بأكمله.

ب- يرجع الفضل الى كينز في قضية المرور من الجزئي الى الكلي، مما أدى بأغلب الاقتصاديين الى الاعتماد على الأسلوب الكلي للتحليل ، وكذلك فان النماذج تعتمد من الأساس على المجاميع الكلية والعامة.

ت- أن محاولة المرور من التحليل الساكن (الستاتيكي) الى التحليل الحركي (الديناميكي) تعتبر من أهم أعمال المدرسة السويدية المعاصرة التي سعت الى ادخال عنصري الزمن والنقد في التحليل الاقتصادي وذلك باعتبارهما يتدخلان في صلب الحياة الاقتصادية.

انواع النماذج : جرت العادة بالتمييز بين نوعين من النماذج : النماذج النظرية والنماذج الاحصائية، مع ان النموذج الكامل هوالنموذج النظري والاحصائي معا ، فلا معنى للواحد دون الآخر

أ- النموذج النظري : يعتمد هذا النموذج على علاقات رياضية يفترض انها تصور تصرفات الأفراد والعلاقات القائمة في المجتمعات الاقتصادية. ولا مجال لحصر هذه النماذج النظرية لانها تخضع لرغبة الباحث وما يعتبره صحيحا. لهذا فان مقارنة

هذه النماذج المتعددة بالواقع الاحصائي هووحدة الذي يبرهن اما عن صحتها اوخطئها

ب- النموذج الاحصائي : وهوالنموذج الذي يعتمد على المجموعات الاحصائية الرقمية في محاولة الوصول الى شرح وتفسير الواقع دون الاستعانة بنموذج مسبق.

مراحل تكوين النموذج: ان وضع أي نموذج يتطلب من الباحث القيام بعمليات متعاقبة ومتتإلية حتى يصل الى تكوين النموذج المراد بحثه ويمكن تلخيص هذه العمليات المتتابعة كما يلي : اختيار المتغيرات والثوابت ثم دراسة العلاقات بين المتغيرات وصولا الى الصيغة النهائية للنموذج المقترح

اختيار التغيرات والثوابت: في بداية عملية انشاء النموذج يجب على الباحث ان يقوم بتحديد شروط بحثه وهدف هذه الشروط ، حيث يقوم بحصر النظام التطبيقي للنموذج وتبسيطه للدرجة التي يراها اكثر ملائمة للغاية المتبناة من وضعه.وهذه الشروط تتعلق اما بالبنية الاقتصادية للمجتمع ، حيث بامكان الباحث ان يفترض بان البنية الاقتصادية للمجتمع هي بنية مغلقة (اقتصاد مغلق) اوان يفترض مجتمع يتصف بعدم تدخل الدولة فيه بالحياة الاقتصادية.

بإلية الحياة الاقتصادية حيث بامكان الباحث ان يفترض عدم وجود خلل في ميزانية الدولة وبالتالي عدم اصدار اوراق نقدية اضافية من قبل الدولة لتغطية هذا العجز.

اوان يفترض بان التغيرات في معدل الفائدة لا اثر لها على الفعإلية الاقتصادية.

العلاقات بين المتغيرات : بعد الانتهاء من عملية اختيار المتغيرات نوعا وكما يتعين على الباحث دراسة العلاقات التي تربط حإليا اوبامكانها ان تربط هذه المتغيرات بعضها مع بعض.

أ. العلاقــات المحاســبية: وهـــي علاقــات اجباريـــة لاعتمادهـــا عـــلى المنطـــق الحـــسابي والريـــاضي. فعـــلى ســـبيل المثـــال اذا اخترنـــا لنمـــوذج معـــين المتحـــولات التاليـــة

:رقم الأعمال لقطاع صناعي معين ، كمية السلع المباعة في هذا القطاع ، فانه لا مجال للتردد في القول بان قيمة رقم الأعمال يجب ان يساوي بالتاكيد حاصل ضرب كمية السلع المباعة بالسعر المتوسطي للسلعة ، الأمر الذي يدلنا على ان العلاقة القائمة بين هذه المتغيرات المختارة هي علاقة اجبارية ومنطقية.

ب. العلاقات التنظيمية: ان هذا النوع من العلاقات يعتمد في آخر المطاف على العوامل النفسية الفردية والعامة التي تسود المجتمع وهي مهمة غاية في الصعوبة والدقة وتحتاج الى فهم عميق للدوافع الاقتصادية. فاذا اعتبرنا ان العلاقة التي تم اثباتها في السابق سوف يتم اثباتها في اللاحق لامكننا ان نقول مثلا بان هناك علاقة بين زيادة الاستثمارات من جهة وزيادة الانفاق من جهة ثانية.

ج. العلاقات التقنية: وابرز مثال لها هوالعلاقات الفنية القائمة بين كمية عناصر الانتاج وانواعها من جهة وبين كميات السلع المنتجة من جهة ثانية.

د. العلاقات السلوكية: وهي تشير الى ردود فعل المجموعات البشرية على بعض المحرضات الاقتصادية كأن تقول مثلا بان الادخار(s) تابع للدخل y ولمعدل الفائدة (i) ولمتحول آخر هوعامل الصدفة (H):

حدود استعمال طريقة النموذج:

يرجع الفضل في انتشار طريقة النموذج الى ابحاث اللورد كينز وعلى الأخص كتابه الأساسي "النظرية العامة" الذي اعتمد فيه طريقة التحليل الكلي وعلى التفرقة بين المتغيرات الاقتصادية التابعة والمستقلة وكذلك على بعض الغلاقات الشبه رياضية كالميل نحوالاستهلاك وتفضيل السيولة.....الخ. ويمكن ان نفرق بين شكلين من النماذج

أ- النماذج الشارحة: وتستخدم في تحليل سير وعمل المجموعات الاقتصادية ومن اهم امثلتها النموذج الذي وضعه الاقتصادي ليونتييف Wassily.Leontief وهوخاص بتحليل الترابط بين القطاعات والذي يعرف بتحليل المدخلات – المخرجات

Input-output ولقد توسع في استخدام هذا النموذج منذ الخمسينيات من القرن العشرين في مختلف النظم الاقتصادية.نماذج السياسة الاقتصادية : وهي تلك التي تهدف الى تبيان الآثار المختلفة لسياسة اقتصادية معينة وفي فترة زمنية معينة. وابرز مثال لهذا النوع من النماذج هوالنموذج الذي وضعه الاقتصادي تنبرغن J.Tinbergen لدراسة آثار السياسات الاقتصادية في هولندا فيبين فيه ما هواثر سياسة الأجور والضرائب والأسعار والانتاجية على العمالة وعلى ميزان المدفوعات وتسمى ايضا علاقات التصرف. وتعتبر طريقة النماذج اكثر فعإلية بالمقارنة مع غيرها من الطرق السابقة عليها وذلك بالنظر الى انها تجمع بين الطريقتين الاستنباطية والاستقرائية في البحث ، كما انها تهتم بالتحليل الكلي واعتمادها على البيانات الاحصائية. وتتبع اثار الظواهر المختلفة في الفترات المختلفة الزمنية المتتإلية أي انها تقوم بتحليل ديناميكي الا انه رغم اهمية طريقة النموذج فانها تعترضها حدود ثلاثة:

1. عدم اجماع الباحثين واختلافهم واختيار نوعية وعدد المتغيرات التي تكون محلا للبحث ، وهذا لاختلاف راجع الى ان هذه الطريقة تترك للباحث حرية اختيار المتغيرات والتصرف فيها
2. صعوبة الاتفاق مسبقا على مدلول الأرقام الاحصائية العامة. فهل ناخذ بالاحصاءات السنوية ام الشهرية....الخ.
3. ان معظم الاقتصاديين يعتبرون العلاقات القائمة بين العناصر الاقتصادية وكانها ثابتة بينما نجد بان الواقع يخالف غالبا هذه الفرضية.

طرق البحث في الفكر الاقتصادي المعاصر :

يسود الفكر الاقتصادي المعاصر حول طرق البحث في علم الاقتصاد اتجاهان رئيسيان هما الاتجاه التجريدي والاتجاه التجريبي.

الاتجاه التجريدي: ومن ابرز مؤيدي هذا الاتجاه الاقتصادي" ليونيل روبنز" Lionel "Robbins " حيث يرى ان النظريات والقضايا التي يتضمنها الفكر الاقتصادي ليست سوى استدلالات واستنتاجات من مجموعة من المسلمات ، وان اهم هذه المسلمات ليست سوى مجموعة من الفروض التي تتضمن حقائق لا خلاف عليها ، وان هذه الحقائق تتعلق بالكيفية التي تعكس مشكلة الندرة وهي الموضوع الأساسي لعلم الاقتصاد واثرها في الواقع الاقتصادي.

ومن امثلة ذلك حسب روبنز ان اهم المسلمات في نظرية القيمة هي انه باستطاعة الفرد ان يقوم بترتيب تفضيلاته حسب نظام معين وانه يقوم بذلك فعلا. وان اهم المسلمات في نظرية الانتاج وجود اكثر من عنصر واحد من عناصر الانتاج ، وان اهم المسلمات في نظرية الحركة انه لا يمكن التيقن من درجة الندرة في المستقبل.واحيانا تدخل عوامل عرضية كحالة الحرب مثلا "في زيادة الطلب على السلعة" ففي هذه الحالة يصبح التجريد اكثر ضرورة لان العوامل العرضية لا تتكرر وبالتالي ينبغي عزلها حتى لا نقع في اخطاء التحليل. ويعتقد روبنز ان صحة النظريات تتوقف على مدى الالتزام بقواعد المنطق الشكلي في استنتاجها من الفروض العامة التي تقوم عليها اوعلى المسلمات التي تستنبط هذه النظريات منها. كما يعتقد ايضا انه لا بد حتى يكون في استطاعة الاقتصاديين ان يقدموا تفسيرا سليما للمسائل التي تدخل في نطاق علمهم ، ان يراعوا الاعتبارات النفسية في هذه التفسيرات.

الاتجاه التجريبي : ومن ابرز مؤيدي هذا الاتجاه الأستاذ فريدمان **Friedman** حيث يرى بان علم الاقتصاد علما وضعيا ، اوانه يمكن ان يكون كذلك ، كما انه يرى انه مستقل من حيث المبدا عن الاحكام التقديرية للباحث ، ويمكن القول ان منهج فريدمان يعتبر امتداد منطقيا لرايه في طبيعة هذا العلم ، فهو يهدف الى تطبيق منهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاقتصادية وذلك بقصد الوصول الى نظريات اوافتراضات تتميز بقدرتها على اعطاء تنبؤات صحيحة عن ظاهرة موضوع البحث.

ولما كان من المتعذر اجراء التجارب في معامل الاختبار في دراسة الظواهر الاقتصادية فلا بد من الاعتماد على الأدلة والحقائق التي يتصادف حدوثها في دنيا الواقع في اختيار النظريات الاقتصادية. ويعتقد فريدمان ان تعذر اجراء التجارب المعملية في الدراسات الاقتصادية.لا يترتب عليه اختلافا جوهريا بين علم الاقتصاد من ناحية والعلوم الطبيعية من ناحية أخرى. ويرى فريدمان ان انتقاد النظرية الاقتصادية الحديثة على اساس عدم واقعية فروضها انما كان نتيجة الربط الخاطىء بين دقة النظرية في وصف الظاهرة وصفا واقعيا امينا وبين القوة التحليلية لهذه النظرية أي قدرتها على تفسير وفهم الظاهرة.

وقد ترتب على هذا الخلط اضاعة الكثير من الجهد في محاولة بناء نظريات تهتم اساسا بالدقة في وصف الواقع دون ان تهتم بالهدف الأساسي للنظرية ، أي قدرتها على تحليل الظاهرة واعطاء تنبؤات صادقة.

المشكلة الإقتصادية في علم الإقتصاد

تتمركز المشكلة الإقتصادية حول العناصر التالية:

أولاً : الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى.

ثانياً : الأموال أوالموارد الاقتصادية المحدودة.

ثالثاً : القوانين الاقتصادية.

رابعاً : الإنتاج.

خامساً: النقود.

سادساً: الاستهلاك.

أولاً : الحاجات الاقتصادية والحاجات الإنسانية الأخرى

ويكون النشاط الإنساني نشاطاً اقتصادياً عندما يسعى إلى مقاومة الندرة النسبية للموارد. فكل إنسان له حاجات أورغبات تتمثل في إحساس بالألم يريد إزالته أوإحساس بالراحة يريد زيادته.

وهناك وسائل قادرة على إشباع هذه الحاجات بإيقاف الإحساس بالألم أوعدم الرضا أوجلب الإحساس بالارتياح أوزيادته.

وهذه الحاجات الإنسانية حاجات شخصية، فكل فرد هوالذي يقرر دون تدخل من جانب غيره ما إذا كان لديه حاجة يريد إشباعها ومدى هذه الحاجة. فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية وعن الحاجة الاجتماعية وعن الحاجة الأخلاقية.

- فالحاجة الاقتصادية تختلف عن الحاجة الطبيعية التي تعبر عن عدد السعرات الحرارية اللازمة للفرد.
- وتختلف أيضاً عن الحاجة الاجتماعية التي تأخذ في الحسبان المستوى الحضاري والأوساط التي ينتمي إليها الفرد.
- كما تختلف عن الحاجة بمعناها الأخلاقي والتي تعتمد على معيار النافع والضار والى بعض القيم الخلقية أوالدينية.
- حقيقة أن الحاجات التي يشعر بها الإنسان تحكمها عوامل طبيعية ونفسية وأخلاقية، ولكنها تعتمد قبل كل شيء على المتطلبات الخاصة لصاحب الحاجة، فلا يوجد كما زعم بعض الكتاب حاجات حقيقية وحاجات خيالية.

تنوع الحاجات الإقتصادية

وتقسم الحاجات إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

- فالحاجة الضرورية، هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعها كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام. أما الحاجة الكمالية، فهي تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

- أما الحاجة الفردية، فهي تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج. أما الحاجة الجماعية، فهي التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

- وأخيراً، فالحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً كما لوقامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أوزيادة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أوإقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة. أما الحاجة الحالة أوالحاضرة فهي تلك الإحساس أوالشعور الحال بالألم مثال ذلك استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة. علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

خصائص الحاجات الإقتصادية

وتتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها، بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. قابلية الحاجة للإشباع :

إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أوالألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أويزول كل ضيق أوألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.

2. لا نهائية الحاجات :

إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي. وهذه الخصيصة للحاجات الإنسانية إذ لم يرض عنها أهل الزهد

والقناعة لكنها لاشك من أهم دوافع الرقى والتقدم الاجتماعي، فلولاها لبقى الإنسان في مستويات غير مقبولة من المعيشة، قنوعا بما لديه مادام قادراً على إشباع حاجاته البسيطة.

3. نسبية الحاجات :

إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها إليوم ليست هي التي كانت بالأمس وهذه الخاصية انعكاساً لضرورات حيوية أونفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متمدن، أوفي تعبير آخر ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

ثانياً : الأموال أوالموارد الاقتصادية المحدودة

لذلك كانت الوسائل التي يملكها الإنسان لإشباع حاجاته محدودة دائماً، بمعنى أن الإنسان يعيش في عالم ندرة. فالموارد التي يتصرف فيها إما أن تكون غير كافية لإشباع كل حاجاته في وقت معين، وإما أن تكون موزعة توزيعاً مكانياً سيئاً حيث تتوافر في أماكن معينة وتشح في أماكن أخرى. وحتى لوكانت الموارد التي يتمتع بها الإنسان وفيرة للغاية فإن الإنسان يظل محصوراً بعامل الوقت، وهوأكثر نعم الـلـه على الإنسان ندرة.

والمال الاقتصادي هوعبارة عن كل شيئ نافع متاح للاستعمال، والمنفعة هي القدرة على إشباع حاجة من الحاجات أورغبة من الرغبات الإنسانية. فلكي يعتبر الشيء أوالمال اقتصادي ، يجب أن تتوافر فيه الخصائص التالية :-

1)وجود حاجة محسوسة لدى الفرد ووجود علاقة بين الحاجة والشيء يعتبره الفرد قادراً على إشباع الحاجة.

2)يجب أن تتوافر في الشيئ النفعية أي قابليته لإشباع حاجة أورغبة بطريق مباشر أوغير مباشر. والمنفعة ليست صفة مطلقة بل هي صفة نسبية تتوقف على ظروف الحال.

3)الندرة وهى الخصيصة التي تميز بين الأموال الحرة والمتوافرة بكميات غير محدودة بالنسبة لإشباع الحاجات الإنسانية، والأموال الاقتصادية المتاحة لدى الجماعة بكميات محدودة. والأموال الاقتصادية، وليست الأموال الحرة، هي التي تكون محلاً لاهتمامات الفكر الاقتصادي وعلم الاقتصاد. فلا معني لعمليات الإنتاج والمبادلة إلا بالنسبة للسلع والوسائل الندرة. فالمحيط الخارجي حين يمد الإنسان بأشياء وفيرة تشبع كل حاجة إليها فإن هذه الأشياء تعتبر أشياء حرة لا تدخل في نطاق المبادلات حتى لا يتحمل من يستخدمها أي تضحية لإشباع آخر. فالهواء سلعة حرة وليس سلعة اقتصادية، له قيمة استعمالية ولكنه لا يدخل في نطاق التبادل، بمعنى أنه لا يتمتع بقيمة تبادلية. وترجع ندرة الأشياء إلى أسباب طبيعية كندرة المعادن النفيسة، أوإلى أسباب إدارية كوضع قيود على صيد الحيوانات أوصيد الأسماك، أوإلى عوامل دينية كقدسية الأبقار في الهند.

ولما كان من الصعب على الإنسان أن يحصل على كل شيئ يحتاجه مرة واحدة، وعمل كل شيئ نافع له في وقت واحد كان عليه أن يختار. فللوصول إلى هدف معين فإن عليه أن يضحي بغاية أخرى حيث لا تكفي الوسائل المتاحة له لتحقيق كل أهدافه. وكل اختيار يتضمن في نفس الوقت تضحية أوتكلفة الفرصة. فعندما تشترى قميصاً فإنك تتنازل عن الإشباع الذي كان من الممكن أن يحققه لك شراء سلعة أخرى بالمورد الذي اشتريت به القميص. وتكلفة الفرصة بتعبير مادي هي التضحية التي يتحملها الشخص حين يختار بين عدد من الأفعال الممكنة. فعندما يقوم الشخص بنشاط معين. (إنتاج سلعة معينة مثلاً) فإن التكلفة التي يتحملها تتمثل في الفرص التي لم يحصلها (قيمة السلعة والخدمات التي لم يتمكن من إنتاجها) لأن الموارد المستخدمة لم تعد متاحة لاستخدام آخر.

فندرة الوسائل، والاختيار بين الغايات، والتكلفة هي الأفكار الرئيسية التي تسمح بفهم جوهر النشاط الاقتصادي، حيث أن حياتنا الاقتصادية تتكون من مجموعة من القرارات المتشابهة التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين الوسائل والحاجات. وانطلاقاً

من هذه الوجهة من وجهات النظر نستخدم دخلنا، ونديرصفقاتنا، وننظم إنتاجا، وتوزيع وقتنا بين العمل والفراغ بين إليقظة والنوم.

فمقاومة الندرة هي جوهر النشاط الاقتصادي سواء تعلق الأمر بشخص معين يعيش منعزلاً في الصحراء أوكان يتعلق بشخص يعيش في جماعة يتخصص كل عضومن أعضائها في عمل معين ويركز جهوده في نشاط واحد لمصلحة الآخرين بحيث توزع الموارد الإجمإلية على الجميع عن طريق التبادل.

وتتم مقاومة الندرة بالعمليات الإنتاجية. فالأفراد حين يشعرون بالحاجات يبحثون عن تحسين ظروف معيشتهم بممارسة عمليات إنتاجية ومبادلات موضوعها سلع وخدمات تخصص في النهاية للاستهلاك.

ثالثاً: القوانين الإقتصادية:

تُعبر القوانين الاقتصادية عن جوهر العمليات أوالظواهر الاقتصادية الجارية، وهى عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج. ولكن الجوهر والظاهر ليس متطابقين، ولوكان متطابقين، لما كانت هناك حاجة لعلم الاقتصاد، ولكانت تكفي قوة الملاحظة والتجربة والرصد في الحياة للكشف عن جوهر العمليات أوالظواهر الاقتصادية. واكتشاف القوانين، بصفة عامة، لا يتطلب الموهبة والمقدرة العملية فحسب، وإنما يتطلب في كثير من الأحيان قدراً كبيراً من الشجاعة الشخصية، ويصدق هذا القول في حالة قوانين الحياة الاقتصادية. فالقوانين التي يدرسها علم الاقتصاد غالباً ما تمتد بآثارها إلى مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، فالقوانين الاقتصادية التي يكشف عنها علم الاقتصاد لا تعتبر ذات قيمة نظرية محضة بل لها آثارها العملية.

من جهة أخرى، تتفاوت القوانين الاقتصادية من حيث الأهمية داخل النظام الاقتصادي الواحد، كما قد يكون لقانون اقتصادي أهمية كبرى في ظل نظام اقتصادي معين، كالنظام الرأسمإلي ، ويفتقد جزءاً كبيراً من أهميته في ظل نظام اقتصادي أخر. كما أنه في حدود النظام الاقتصادي الواحد تتفاوت القوانين الاقتصادية في أهميتها. فهناك منها الرئيسي الذي يفسر الظواهر والعلاقات الرئيسية أوالأساسية التي تبرز جوهر النظام، وهناك القانون الاقتصادي الثانوي الذي يفسر

جانبا محدودا أوجزءا من جوانب العلاقات والظواهر الاقتصادية التي يتكون منها النظام.

ويمكننا إجمال السمات بالآتي:

1)نسبية التطبيق، أي تغيرها بتغيير الزمان والمكان. فالقوانين الاقتصادية التي تنطبق في بلد متقدم قد لا تنطبق في بلد متخلف، وتلك التي تنطبق في بلد رأسمإلي قد لا تنطبق في بلد ذات نظام اقتصادي اشتراكي. فالثبات والاستقرار الذي يتصف بهما القانون الطبيعي، نجدهما نسبيان للقانون الاقتصادي.

2)كما تتسم القوانين الاقتصادية بأنها ليست حتمية التطبيق أوالحدوث.

3)كما تتميز القوانين بعدم دقتها الحسابية ، فهي لا يمكن الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج دقيقة محددة ، وإنما هي تعبر عن مجرد ميل أواتجاه معين. وتمدنا النظرية الاقتصادية بنماذج لهذه القوانين الاقتصادية.

فقد استطاع جوسن قى سنة 1854 أن يعلن قانونين للحاجات، الأول : قانون الاستمرار، والثاني : قانون التكرار.

* ومضمون قانون الاستمرار هوأن أي رغبة يوإلي إشباعها دون توقف تتناقص حدتها حتى تنتهي بالانعدام بعد أن كانت مرتفعة في بدايتها. وهذا هوقانون تناقص حدة الحاجات أوقابلية الحاجات للإشباع. وتختلف قابلية الحاجة للإشباع من فرد إلى فرد آخر، وبالنسبة للفرد الواحد من حاجة إلى حاجة أخرى.

* ومضمون قانون التكرار هوأن الإحساس المريح عندما يتكرر تتناقص درجة حدة الرغبة ومدتها. وتتناقص حدة الرغبة ومدتها بسرعة كلما كان التكرار متعاقباً على فترات قصيرة.

رابعاً: الإنتاج

تقوم عمليات الإنتاج على تجميع العوامل الطبيعية أوالأدوات الفنية مع العمل من أجل الحصول على سلع وخدمات تخصص للاستهلاك. فالإنتاج يتضمن عمليات تحويل وعمليات نقل الموارد الاقتصادية.

والإنتاج إما أن يكون إنتاج سلع مادية أوخدمات غير مادية (خدمات). وقد استبعد الفكر الاقتصادي في وقت من الأوقات الحصول على خدمات من نطاق الإنتاج. ففي كتاب ثروة الأمم وضع أدم سميث بين المهن غير المنتجة الجيش والحكومة وبعض المهن الأخرى مثل رجال الدين ورجال القانون والأطباء والممثلون والموسيقيون والمطربون والراقصون. فقد قدر آدم سميث أن عمل هؤلاء يهلك وقت إنتاجه متأثراً بأن وقتاً معيناً يمر بين الحصول على الشيئ المادي واستهلاكه، بينما يتم إنتاج واستهلاك الخدمات في وقت واحد دون أي فاصل زمني. ولكن هذه الخدمات تشبع حاجات إنسانية وهى خدمات مرغوبة والذين يمارسونها يمدون المجتمع بنشاط منتج. ونتيجة لذلك يمكن القول أن كل تصرف يوجد منفعة يعتبر تصرفاً منتجاً. والعمل المنتج قوامه الحصول على تيار من المنافع من عوامل الإنتاج.

وفكرة المنفعة فكرة محايدة في علاقاتها بالأخلاق أوبالصحة. فأي سلعة أوخدمة تعد نافعة طالما أن هناك مستهلكاً يرغبها لإشباع حاجة له ولوكان هذا الإشباع متعارضاً مع الاعتبارات الصحيحة أوالأخلاقية. فالخمور والسجائر تعتبر سلعاً نافعة من وجهة نظر مستهلكيها يضحون في سبيل الحصول عليها بجزء من مواردهم، رغم أنها سلع ضارة من الناحية الصحية.

أنواع السلع والخدمات

- السلع الاستهلاكية أوالنهائية وهى التي تستخدم في الإشباع المباشر لحاجات المستهلكين دون أن تمر بأي مرحلة أخرى من مراحل الإنتاج مثل الخبز.
- السلع الإنتاجية أوغير المباشرة، وهى تستخدم في الإمداد بسلع الاستهلاك كالأدوات والآلات.
- ويمكن تصنيف السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية إلى :
- سلع ذات استهلاك فوري يتم استهلاكها بالاستخدام لمرة واحدة مثل الخبز والكهرباء.

- سلع ذات استخدام متكرر حيث تستخدم عدة مرات وتوزع منفعتها خلال الزمان مثل المنازل والملابس والآلات.
- والطلب على السلع التي يتم استهلاكها باستخدامها مرة واحدة طلب منتظم، بينما يتغير الطلب على السلع ذات الاستخدام المتكرر تغيراً كبيراً بحسب الحاجة إلى شرائها التي غالباً ما تكون محلاً لتغيرات كبيرة.

ويمد الأفراد بعضهم بعضاً بالسلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاتهم عن طريق عمليات المبادلة. فكل فرد يعتبر في وقت واحد منتجاً لسلع وخدمات ومستهلكاً لسلع وخدمات أخرى. فصانع الأثاث يشترى اللحم ويستهلك خدمات الطبيب.

وتتوقف درجة تشابك عمليات المبادلة على درجة التخصص وتقسيم العمل وقد شهد العالم الحديث تطوراً كبيراً في تقسيم العمل الأمر الذي أدى إلى نموالمبادلات.

خامساً: النقود

تعتبر النقود من المسائل الهامة ذات الصلة بالمشكلة الاقتصادية وقد أدى استخدام النقود إلى تسهيل المبادلات بإحلال التبادل غير المباشر محل التبادل المباشر أوالمقايضة. فالنقود أدت إلى زيادة مرونة الصفقات الاقتصادية ولكن النقود ليست سلعة تبادل فقط، وذلك لما لها من منفعة خاصة تتمثل في كونها هي السيولة في ذاتها. فكل فرد تتكون ثروته من سلع حقيقية عقارية (كالأرض والعمارات) أومن صكوك (مثل أسهم الشركات وسنداتها وصكوك الدولة) عليه أن يحولها إلى مال سائل (نقود) إذا أراد سلعة دون حاجة إلى سلعة أخرى.

أما النقود فيمكن استخدامها لشراء أي سلعة دون حاجة إلى أي عملية تحويل. فالنقود تعطي إذن لصاحبها خدمات خاصة أهمها الاحتياط للمخاطر غير المتوقعة، وشراء السلع والصكوك التي يفضلها في ضوء التغيرات التي تطرأ على الأسعار.والنقود إما أن تكون نقوداً معدنية أوأوراق بنكنوت، وإما أن تكون شيكات أوتحويلات بين الحسابات في البنوك أوصناديق التوفير. فالنقود تشمل مجموعة وسائل الدفع المستخدمة سواء عن طريق النقل المادي من يد إلى يد أوعن طريق التحويل الحسابي.

سادساً : الإستهلاك

الاستهلاك هوالعملية التي بها تشبع الحاجات الاقتصادية والذي يأخذ صورة إنهاء السلعة أوالخدمة واستنفاذ ما فيها من منفعة. فالخبز يستهلك بأكله ليخفف إحساسنا بالجوع. والمشهد المسرحي يستهلك عندما ينتهي بإشباع الرغبة في التسلية، والسيارة، وهى سلعة استهلاكية معمرة، يجب أن تستبدل بها سيارة أخرى عندما تقطع عدداً معيناً من آلاف الكيلومترات.

وبالإضافة إلى سلع الاستهلاك المعمرة أوغير المعمرة المخصصة للإشباع عن طريق استنفاذ ما فيها من منفعة، توجد سلع المتعة كاللوحات والتحف، وهى بطبيعتها سلع دائمة تساهم في إشباع جانب من حاجات الإنسان.

تعريف علم الإقتصاد كمفهوم تطبيقي ومحتوياته

بمراعاة كل الأفكار التي اعتمدنا عليها في المحاضرة السابقة يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه يمكن تعريف علم الاقتصاد بأنه علم إدارة الموارد النادرة حيث يدرس الصور التي يتخذها التصرف الإنساني في تدبير هذه الموارد. فهو يحلل ويشرع الصيغة التي يقوم الفرد أوالجماعة طبقاً لها بتخصيص الموارد المحدودة لإشباع الحاجات المتعددة غير المحددة.

1) يدرس علم الاقتصاد كل أشكال التصرف الإنساني في مقاومته للندرة. وإدارة الموارد النادرة لا ترتد إلى مجرد المبادلة الحرة بمقابل، وإنما تشمل أيضاً استخدام الجبر أوالإكراه العام والخاص الذي تمارسه الدولة أوبعض الأفراد أوالجماعات ذات السلطة أوالسطوة، كما تتضمن الالتجاء إلى المنح أوالتحويلات دون مقابل للمنتجات أوالنقود مثل الإعانات الاجتماعية.

2) يدرس علم الاقتصاد العلاقات بين غايات النشاط الإنساني والوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الغايات، ولكنه علم محايد بالنسبة للغايات. فهذه الأخيرة متعددة ومتباينة، ولا يدخل في مهمة علم الاقتصاد شرحها أوتقويمها. ومع ذلك فإن من مهام علم الاقتصاد أن يبين كيفية حكم الغايات للنشاط الاقتصادي للإنسان

وكيف أن تحولها وتغيرها يؤثر على صيغ هذا النشاط. وينتمي إلى علم الاقتصاد البحث عن الغايات المتعددة للفعل لتحديد الملائم والقابل للتحقيق من بينها، والطرق الاقتصادية الأنسب لتحقيقها.

1. يهتم علم الاقتصاد في المقام الأول بوصف طرق إدارة الموارد النادرة التي تظهر في الزمان والمكان. فهويلاحظ ويصنف المعلومات الناتجة عن التجارب الإنسانية.
2. يهتم علم الاقتصاد في المقام الثاني بتنظيم الوقائع على نحويظهر الوحدة والدورية التي تطبع التصرفات الإنسانية. فمن مهام النظرية الاقتصادية أوالتحليل الاقتصادي تأسيس الأفكار، والبحث عن محددات الظواهر وآثارها، وإيضاح العلاقات العامة الثابتة التي تقوم بينها. فالنظرية الاقتصادية تستنبط من الواقع شرحا مبسطا لتشغيل اقتصاد معين، وتقيم نظما منطقية تشكل نماذج شارحة للحقيقة الاقتصادية.
3. يساهم علم الاقتصاد في توجيه السياسة الاقتصادية. فهولا يقترح أهدافا سياسية أواجتماعية، ولكنه يسعى إلى تحديد السياسة الاقتصادية المتكاملة التي تلائم تحقيق أهداف سياسية واجتماعية معينة. ويبين مدى التناسق بين الأهداف وإمكانية تحقيقها من الناحية الاقتصادية والوسائل التي تستجيب لتحقيق هذه الأهداف وأفضل هذه الطرق.
4. في مواجهة أهداف معينة وفي إطار ظروف عملية محددة، يقدم علم الاقتصاد قواعد الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وصيغ تحقيق الرفاهية المادية.

من جهة أخرى، وامتدادا لبيان محتوى علم الاقتصاد، يعرف الفريد مارشال (1842- 1924) علم الاقتصاد أوعلم الاقتصاد السياسي بالقول" إن الاقتصاد السياسي، أوعلم الاقتصاد هودراسة للبشرية في ممارسة شئون حياتها العادية". وعلى الرغم من شمول التعريف لمسائل غير اقتصادية، أوتخرج عن نطاق علم الاقتصاد، إلا أنه يرد على ذلك بأنه لا يوجد في السلوك البشرى أوالإنساني الكثير الذي يمكن استبعاده من نطاق علم الاقتصاد، وباعتباره منبت الصلة بالموضوع.

غير أنه لأغراض عملية، تدور اهتمامات علم الاقتصاد السياسي حول الإجابة على الأمور والأسئلة المحورية التالية، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأسئلة تتغير بدرجة كبيرة من حيث إلحاحها مع تغير البيئة المحيطة التي تحدد الإجابة عليها محتوى علم الاقتصاد، وتتمثل هذه الاهتمامات في :

- السؤال المحوري الأول هو: التساؤل عما يحدد أسعار السلع والخدمات، وكيفية توزيع حصيلة هذا النشاط الاقتصادي، والعوامل والاعتبارات التي تحدد حصة كل عامل من عوامل الإنتاج، أوبتعبير آخر الحصة التي تذهب إلى الأجور والفائدة والأرباح وريع الأرض والأشياء الثابتة وغير القابلة للتغيير المستخدمة في الإنتاج.

وطوال فترة زمنية طويلة من تاريخ الفكر الاقتصادي كان موضوع نظرية القيمة وموضوع نظرية التوزيع هما الشاغل الأساسي والمحوري لعلماء الاقتصاد. ومازال الاعتقاد السائد بأن علم الاقتصاد السياسي قد بلغ سن الرشد عندما أحاط بهذين الموضوعين بطريقة منهجية في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر.

وابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من عدم تسليم الاقتصاديين التقليديين بالتغير، فإن أهمية تحيد الأسعار أونظرية القيمة والعوامل التي تحدد حصص التوزيع أخذتا في التراجع. حيث برز على السطح اهتمامات اقتصادية أخرى.

- وإلى جانب نظريتي القيمة والتوزيع، تبقي الأسئلة والأمور المحورية الأخرى، وفي مقدمتها كيف يجرى نشر أوتركيز الدخل الموزع مثل الأجور والفائدة والأرباح والريع؟ وما ينتج عن ذلك من تباينات اجتماعية على امتداد السنون. فطوال التاريخ الاقتصادي وجد الأغنياء وهم قليلون والفقراء وهم كثيرون. ومن ثم طرح السؤال التالي : ما السبب في أن تكون الحال كذلك؟

- كذلك بدأ اهتمام علم الاقتصاد، في العقود الأخيرة، بمحاولة الإجابة على التساؤل التالي : ما الذي يؤدي إلى التحسن أو النمو الاقتصادي أوتنشيطه،

وعلى ما يسبب التقلبات – الدورية أوغير الدورية – في إنتاج السلع والخدمات؟

فقد بدأ الاهتمام بمسائل التنمية منذ الحرب العالمية الثانية، ومنذ ذلك التاريخ بدأ يظهر محور جديد من محاور النظرية الاقتصادية أوالتحليل الاقتصادي. ولقد عرف الاقتصاديون الأوائل من أمثال آدم سميث ومن تبعه ثم كارل ماركس وأنصاره اهتماما عاماً بقضايا النموبصفة عامة. غير أن الفارق الأساسي بين الأوائل والمحدثين هوأن هؤلاء الآخرين لم يهتموا بمشكلة تطور المجتمعات ونموها الاقتصادي بصفة عامة وإنما بأحوال التطور الاقتصادي لدول لم تستطع أن تشارك بشكل ملحوظ وفعال في التقدم الاقتصادي والتكنولوجي العالمي.

ولعل من الملاحظ أن الفكر الاقتصادي التنموي قد ولد في العالم الاقتصادي المتقدم، ومن أهم الأسماء في هذا الصدد " نركسووأرثر لويس وهرشمان وموريس دوب وميردال " ولم تظهر مساهمات أصلية من مفكري دول العالم الثالث في مسائل التنمية إلا في فترة متأخرة نسبيا، واقتصرت بشكل عام على مساهمات أبناء من الهند وأمريكا اللاتينية.

- وتمضي الأسئلة المحورية ومنها : لماذا يكون من المتعذر في الاقتصاد إيجاد فرص عمل للأعداد الغفيرة من الراغبين في العمل؟ فالحديث عن البطالة في سنوات القرن التاسع عشر كان أمراً نادرا، أما في سنوات القرن الماضي (العشرين) فتوفر فرص عمل كافية، كانت من المسائل المحورية في اقتصاديات هذا القرن.والتي سوف تبقى من المسائل المحورية في اقتصاديات القرن الحادي والعشرين، الذي نحن في عقده الأول.
- وأخيراً، وبشكل أقل أهمية، هناك الظروف السياسية والاجتماعية التي تمضي فيها الحياة الاقتصادية. فماذا عن الرأسمالية وفعاليتها، والمشروع الحر، ودولة الرفاهية، والاشتراكية والشيوعية. فعلم الاقتصاد يصير مسرحا لقوة التعبير عن الحجج. كل هذه الأسئلة وغيرها، والحلول التي تقترح لها هي موضوع علم الاقتصاد السياسي التقليدي والحديث.

الفصل الثاني

النظم والإيديولوجيات الإقتصادية

2

النظم الإقتصادية

النظام الإقتصادي يشبه بتعريفه ومحتوياته مفهوم الإيديولوجيه السياسية والعقائدية أي القواعد والأسس التي تربط مجموعة من المفاهيم بما يخص أي أطروحة سواء كانت سياسية أم ثقافية ام حزبية وفي كتابنا هذا يخص الإقتصادية، فالنظم الإقتصادية هي الأسس التي بنيت عليها طريقة التبادل التجاري والإقتصادي وإدارة وتنظيم المؤسسات الإقتصادية والمالية والنقدية في إقليم معين أومجموعة من الدول.

ومن أبرز النظم الإقتصادية في التاريخ هوالنظام الإسلامي المبني على الدين الحنيف، فقد رتب ونظم قواعد التبادل التجاري بين الناس وطريقة إدارة الدولة الإسلامية لمصادرها وسياساتها المالية والإقتصادية على أساس القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، كما وقد برزت في بداية القرن العشرين إيديولوجيات إقتصادية متعددة أيضاً أبرزها الرأسمإلية (امريكا وحلفاؤها)، والنظام الشيوعي الإشتراكي (الإتحاد السوفييتي سابقاً والدول الحليفة والتابعة له).

النظام الرأسمإلي (إقتصاد السوق الحر)

إن معرفة الظروف التي وجد من خلالها النظام الرأسمإلي، تمثل في نفس الوقت معرفة بتاريخ الفكر الاقتصادي إزاء المشكلة الاقتصادية. وفي هذا الصدد، يذهب بعض مؤرخي الفكر الاقتصادي إلى القول بأن الفترة التي سبقت منتصف القرن الثامن عشر (تاريخ اكتمال أركان النظام الرأسمإلي وظهوره على السطح)، وباستثناء النظام البدائي، قد سادها نظام اقتصادي واحد، وهوالنظام الإقطاعي. في حين يذهب البعض الآخر إلى القول بأن هذه الفترة شهدت نظامين اقتصاديين متميزين ومتعاقبين، وهما – على التوإلي – النظام الإقطاعي والنظام الحرفي، ويقولون بأن النظام الأول ساد الفترة من القرن الخامس وحتى القرن الثالث عشر، وساد النظام الثاني الفترة من القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر أوبداية القرن السادس عشر.

ويتفـــق الرأيـــان في أمـــرين، أولهـــما : أن الفـــترة الممتـــدة مـــن منتـــصف القـــرن الخـــامس عـــشر وحتـــى منتـــصف القـــرن الثـــامن عـــشر، هـــي الفـــترة التـــي شـــهدت مقـــدمات مـــيلاد

النظام الرأسمإلي، أوهي الفترة الانتقإلية لبروز هذا الأخير، وثانيهما : أن النظام الإقطاعي (والنظام الحرفي) قد ساد الفترة الزمنية التي تسمي بالعصور الوسطى، والتي يشير إليها الرأي الأول بالفترة البينية المستمرة.

وسوف نستعرض أولاً سمات النظام الاقتصادي السابق على ظهور النظام الرأسمإلي، ثم نتلوذلك ببيان المقدمات لميلاد الرأسمإلية.

1. سمات النظام الاقتصادي السابق على الرأسمإلية:

ثبت أن الأفكار الاقتصادية إلى حد كبير نتاج لزمانها ومكانها، ولذلك إذا ما أردنا أن نتفهم النظام الرأسمإلي، فليس بوسعنا أن نحقق ذلك إلا من خلال إطلالة على الماضي، وضرورة معرفة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكر الاقتصادي للنظم أوالنظام السابق على الرأسمإلية.

ويمكن القول أن الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى لا يجمعها شبه كبير بالمجتمع الاقتصادي الحديث، أوعلى الأقل بالفترة الانتقإلية لميلاد النظام الرأسمإلي، وتبعاً لذلك لم يكن هناك الكثير الذي يحتاج إلى بيان حسبما يرى علم الاقتصاد الآن.

من جهة ثانية، وصف هذا النظام بالنظام الإقطاعي، نظراً لاقتطاع الأسياد أجزاء من أراضيهم الزراعية للرقيق في مقابل التزامات نقدية وعينية متعددة. فقد حدث، وبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية والحروب الأهلية والخارجية وتفتت السلطة المركزية العامة، أن قوى الاتجاه نحوالنظام اللامركزي، فنشأت، على أنقاض الإمبراطورية الرومانية دول صغيرة، يرأس كل منها ملك، ويحكم أهلها وينظم اقتصادها على أساس هرمي، وبمقتضاه يقتطع الملك أجزاء من أراضى الدولة لتابعيه من الأمراء في مقابل التزامات مادية وحربية، ثم يقتطع الأمراء بدورهم مساحات من أراضيهم إلى تابعيهم من النبلاء، ثم يقتطع النبلاء أوالسادة أجزاء للرقيق – بعد تحريرهم – في مقابل التزامات عينية ونقدية متعددة، وهكذا يكون الملك، من الناحية النظرية هوسيد الأسياد.

وأبرز سماته:

1) أنه نظام اقتصادي مغلق، استمر لفترة يقوم على الاكتفاء الذاتي أوالإنتاج بغرض الاستهلاك.

2) يمثل النشاط الزراعي النشاط الاقتصادي الهام، والذي ينظم وفقاً للعلاقات القائمة بين طبقتين وهما: الأشراف أوالأسياد أوأصحاب الأراضي، ورقيق الأرض.

3) كذلك كانت طوائف الحرفيين أوالنشاط الحرفي، والذي ظهر بعد فترة من بداية النظام، بجانب النشاط الزراعي، من السمات المميزة للحياة الاقتصادية في العصور الوسطى، ومع هذا النشاط أصبح الإنتاج يتم بغرض التبادل، وإن كان على نطاق محدود.

4) تمثلت القوى الإنتاجية أوأدوات الإنتاج الأساسية، والتي تشمل أساساً الأرض والعمل ورأس المال والمهارات التنظيمية، القوى في عاملا الأرض والعمل.

5) إن السوق، بالرغم من تزايد أهميتها بمرور السنين، كانت على وجه التحديد جانباً ثانوياً من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى، فالجماهير الريفية كانت تزرع وتصنع ما تأكله أوتلبسه، وتسلم جزءاً منه إلى طبقة من الأمراء والسادة أحراراً أومزارعين يقتسمون المحصول مع الملاك أوالأسياد أومستأجرين، ويمكن أن يكون على رأسهم كأسياد الكنسية، والملك وكبار النبلاء، وطبقة علىا من المستأجرين، ولكن مهما تكن العلاقة بين السيد والعامل سواء كان الأمر التزاماً أوإكراها، فإن المنتجات والخدمات كانت تسلم ولا تباع، أوبعبارة أخرى لم تكن هناك السوق أوالتجارة.

6) على أنه لا ينبغي بوجه عام تحميل عدم وجود تجارة أوسوق في العصور الوسطى أكثر مما يحتمل – فقد كانت هناك المدن، وإن كانت شديدة الصغر بالمقاييس اللاحقة ، وكانت هناك حاجات أورغبات

متنوعة للإقطاعيين الأعلى مرتبة يقوم على تحقيقها تجار من هنا وهناك أويجرى إشباعها بالشراء من الحرفيين – ومن ثم فقد كانت هناك السوق، ولكنها ليست سوقاً من نمط العلاقات إليومية، ولم تكن تجتذب اهتماماً أوفكراً رئيسياً. وعلم الاقتصاد في جانب من جوانبه، يركز على السوق، ولكن في عالم كان السوق فيه نتاجا ثانويا من جوانب الحياة الاقتصادية في العصور الوسطى بل جانبا لا يهم إلا الخاصة، وبالنظر إلى أن علم الاقتصاد كما يعرف الآن لم يكن قد وجد بعد.

7) وعلى الرغم من الأهمية المحدودة للسوق وللتبادل، وعلى الرغم من أن علم الاقتصاد لم يكن قد عرف بعد في العصور الوسطى، إلا أن العمليات المحدودة للبيع والشراء، وعلى النحوالذي كانت تتم به، كانت قد اجتذبت فكر بعض الفلاسفة، والذين كان لهم فكر معين في بعض المسائل الاقتصادية كمسألة مشروعية السعر أوعدالته أوما يسمي بمفهوم السعر العادل، والفائدة، والتجارة.

فإذا كنا قد ذكرنا أن الأسواق في العصور الوسطى لم تكن إلا جزءا صغيراً من الحياة الاقتصادية إليومية، إلا أنها رغم ذلك كانت لها سماتها الخاصة، منها أن مبيعات كثيرة من الخيول أوالماشية مثلاً، كانت تتم من شخص لآخر أومن تاجر أومن حفنة من التجار إلى الآخرين، أوكانت تخضع العملية للضوابط التي تقررها طوائف الحرفيين، والتي وجدت لأغراض كثيرة منها ضبط الأسعار وأجور العمال. وكان سعر السوق الذي يتحدد بطريقة تنافسية أوغير شخصية أمراً استثنائيا وليس هوالمعتاد طوال العصور الوسطى. وفي كل الحالات، عدا أندرها، كانت هناك شواهد على قدر متفاوت من القوة الاحتكارية التي تزيد أوتنقص حسب الأحوال. في هذا الصدد يقول القديس الفرنسي توما الاكوينى (1225 – 1274) عن مشروعية السعر أوعدالته (أنه لأثم عظيم أن يمارس الاحتيال من أجل بيع شيئ لأكثر من سعره العادل ..." فبيع شيئ بسعر أعلى مما يستحق، أوشراؤه بسعر أرخص مما يستحق يعد في حد ذاته سلوكاً غير عادل وغير قانوني". ومفهوم السعر العادل مازال على قيد الحياة.

كذلك وافق القديس توما الاكويني، بل أكد بقوة، الحظر على أخذ الفائدة، وربط ذلك بمراعاة صواب التجارة بوجه عام. ولم تكن إدانته للتجارة شاملة، حيث فرق بين نوعين من التبادل : الأول : يسمي التبادل الطبيعي والضروري، وعن طريقه تتم مبادلة شيئ بآخر أومبادلة شيئ مقابل نقود بغرض تلبيه احتياجات الحياة، وهذا النوع من التبادل أوالتجارة جدير بالثناء. أما النوع الثاني من التبادل أوالتجارة : هومبادلة نقود مقابل نقود أوأشياء مقابل نقود، لا لتلبية احتياجات الحياة، ولكن لتحقيق كسب، هذا النوع الثاني من التجارة مدان ومرفوض. وهكذا انضم التجار المحترفون – السماسرة والمضاربون والوسطاء – إلى مقرضي النقود في الإدانة الأخلاقية.

لكن، وبعد مرور أعوام طويلة على رأى وفكر القديس توما الاكويني، حدث تغير هائل في المواقف على يد الفرنسي نيكول أوريسم (1320- 1382). فالتجارة التي كانت هامشية وموضوع ريبة في فكر القديس توما الاكوينى، صارت محورية في فكر نيكول أوريسم. وبات ينبغي أن تقوم السياسة التي يتبعها الأمير أوالدولة أوالمجتمع على تشجيع التجارة وتهيئة الظروف التي يتطلبها هذا التشيجع. كما تتبع أوريسم تاريخ النقود وإليه تعود نظرية المذهب النقدى Monetarism ، أونظرية كمية النقود، ومفادها أن مقدار النقود المتداولة في الاقتصاد يؤثر في مستوى الأسعار، ومن ثم يمكن التحكم في التضخم عن طريق ضبط عرض النقود.

خلاصة الأمر، أنه وجد في هذه الفترة الطويلة ما هوأكثر من كلمات القديس توما الاكوينى ونيكول أوريسم، ولكن ليس أكثر كثيراً. ويرجع ذلك إلى أن علم الاقتصاد أوالفكر الاقتصادي لا يوجد بمعزل عن الحياة الاقتصادية ذات الصلة. فثبات وركود المجتمع الإقطاعي كان يهيمن على توزيع البضائع والخدمات، لا استجابة لسعر وإنما للقانون والعرف والخوف من العقوبات البالغة القسوة، كما كانت السوق استثناءا عل فئة قليلة، ومن أجل ذلك لم تولي اهتماما كبير. أما أوريسم فكان يستجيب أويتنبأ بعالم جديد آخذ في الاتساع تواصل فيه الأسواق وكذلك النقود الظهور بقوة.

● <u>مقدمات ميلاد الرأسمالية :</u>

تجمعت عوامل كثيرة، خلال فترة زمنية، أدت بدورها إلى تداعى وانهيار النظام الإقطاعي، وفي نفس الوقت مهدت لظهور نظام جديد. ويحدد مؤرخوتاريخ الفكر الاقتصادي هذه الفترة، بتلك الممتدة من منتصف القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، تلك الفترة التي شهدت بوضوح ببداية الثورة الصناعية ووقوع الثورة الأمريكية وصدور المؤلف العظيم " ثروة الأمم Wealth of Nations " لآدم سميث. ويشار إلى هذه المرحلة، أحيانا، والتي امتدت نحوثلاثون قرون، الرأسمالية التجارية، وأحيانا لمذهب التجاريين أوالمركنتيلية Mercantilism. وعموما فهذه الفترة تقدم لنظام جديد قادم. فهما هي إذن هذه العوامل؟ وما هي أهم الأفكار الاقتصادية التي سادت خلال هذه الحقبة؟ وأهم من قام بتحديد معالم هذه الحقبة؟

أ) أما عن إجابة التساؤل الأول، فيمكن إبراز أهم العوامل فيما يلي :

1. انتشار الأسواق والصعود الاجتماعي لطبقة التجار.

تزايدت، وبمعدلات كبيرة، حركة التجارة محليا ودوليا، وأصبحت تشمل الأراضي الأوروبية فيما بينها وكذلك بين الأخيرة وبلدان شرقي البحر المتوسط. كذلك ظهرت البنوك، أولاً في إيطاليا ثم تبع ذلك انتشارها في أوروبا الشمالية. كما أن بورصات النقود، حيث مكان وزن عملات البلدان المختلفة ومبادلتها، أصبحت من سمات هذه الفترة الزمنية.

وإذا كان التاجر متواريا في الفترة السابقة، وعمله منبوذا، صار شخصية مقبولة وذات مكانة اجتماعية. وفي نفس الوقت بدأ يتوارى، اجتماعيا، أصحاب الأراضي أوورثة البارونات الإقطاعيين. ولم يكن كبار التجار مجرد ذوى نفوذ في الحكومة وإنما كانوا هم الحكومة، وكان نفوذهم يتزايد في الدولة القومية

الجديدة، والتي يملون عليها ما يحقق أهدافهم من السياسات العامة والعمل العام بدوره، انعكاسا لآرائهم.

2. ظهور وتدعيم سلطة الدولة الحديثة:

فمع صعود القومية جاءت المصالح المتبادلة والعلاقة الحميمة بين سلطة الدولة ومصلحة التجار. وقد طرح البعض التساؤل التالي وهو: هل كانت الدولة القومية هي الأداة الضرورية لسلطة التجار؟ أم سعت الدولة نحوالتجار في خدمة سلطاتها الأعلى؟

3. الاكتشافات الجغرافية الجديدة :

مثل رحلات كشف أمريكا والشرق الأقصى للملاحيين كولومبس وفاسكودى جاما، ورحلات أخرى قامت بها دول البرتغال وأسبانيا وإنجلترا وفرنسا وهولندا. وكان من نتيجة هذه الرحلات اتساع الأسواق، وتدافع منتجات جديدة وغير مألوفة إلى أوروبا من الشرق، والأكثر أهمية كان سيل الفضة والذهب من مناجم العالم الجديد.

4. الحركة الصعودية الكبيرة في الأسعار :

كان من أثر تدفق المعادن الثمينة إلى أوروبا من الأراضي الجديدة حدوث ارتفاع عام في الأسعار وظهور مبكر لنظرية كمية النقود "Quantity Theory of Money "، مؤداها أنه إذا كان حجم التجارة ثابتا ، تتغير الأسعار في تناسب مباشر مع عرض النقود. وقد تبين في ذلك الوقت أن وجود عملة معدنية مستقرة – قاعدة الذهب والفضة – يتفق مع تضخم الأسعار. وقد دخلت العلاقة بين عرض النقود والأسعار مجال التعلق الاقتصادي في تلك الأيام. من هؤلاء الاقتصادي الفرنسي جان بودان (1530- 1596) الذي

ذهب إلى القول بأن الأسعار المرتفعة يقف وراءها أسباب كثيرة منها وفرة الذهب والفضة، وكذلك الاحتكار.

5. تطور التنظيم الصناعي :

فمن التنظيم الطائفي إلى الصناعات المنزلية، ثم الصناعة إليدوية، أوبتغيير آخر تطورت العملية الإنتاجية أوالفن الإنتاجي.

ب) أما عن أهم الأفكار الاقتصادية التي سادت خلال هذه الحقبة الزمنية، فقد كانت السياسة العامة والعمل العام انعكاسا لآراء وما يحقق مصالح كبار التجار. فقد تصور التجاريون أن المعادن النفيسة من ذهب وفضة مصدر الثروة وأهم أشكالها، وأن قوة الدولة ومعيار ثرائها هوما لديها من ذهب وفضة. لذلك يرون أن على الدولة أن تعمل على الحصول على أكبر كمية من المعادن النفسية، وذلك عن طريق الصادرات وفرض الضرائب على الواردات. وعادة ما كان يقول التجار " إن بيع البضائع للآخرين يكون دائما أفضل من شراء البضائع من الآخرين "، لأن البيع يحقق مزية مؤكدة والشراء يجلب ضرراً لا يمكن اجتنابه. وهنا يعتقدون ويؤمنون بالدور القوى للدولة وبتدخلها في الاقتصاد. وقد ترتب على ذلك أن كانت المراسيم والتشريعات المركنتيلية، وفي واقعها العملي، تتضمن فرض الرسوم الجمركية والقيود الأخرى المختلفة على الواردات.

كما أن من ضمن الفكر المركنتيلي الموقف السلبي تجاه المنافسة، وعدم الترحيب بها والموافقة والتشجيع على الاحتكار أوعلى التحكم الاحتكاري في الأسعار والمنتجات، وبذلك تراجع مفهوم السعر العادل أمام المركنتيلية، ومن هنا كانت منح وبراءات الاحتكار تعطي بحرية كبيرة في إنجلترا في عصر الملكة إليزابيث. وكانت هذه المنح هبة سخية إلى أن قيدها البرلمان الإنجليزي خلال حكم جيمس الأول بموجب قانون الاحتكارات في العامين (1623 و1624).

من جهة أخرى، ولما كان الثراء والسعي إليه قد أصبح موضع احترام صار أخذ الفائدة على رأس المال إذا لم يتجاوز حد الاعتدال، أمراً مقبولا، وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة عملا مشروعاً، ولم يعد في ذلك ما يحرم التجار من دخول الجنة، وقد كان ذلك تغيرا في المواقف وفي الفكر عما كان يجرى في الفترة السابقة، فقد كان هناك التمييز، كما سبق وأن بينا، بين نوعى الفائدة، فالفائدة تدان بشدة إذا كانت ابتزازا من جانب المحظوظين للمعوزين.

ولكن الأمر يختلف عندما يحقق المقترض مالا من القرض الذي يحصل عليه، فعند ذلك يكون من قبيل العدالة المجردة أن يقتسم ما يكسبه من المقرض الذي جعل القرض ممكنا، وأن يعوضاًه أيضاً عن خطر فقدان هذا القرض.

ج) وأخيراً، نصل إلى الإشارة إلى أهم الكتاب الذين قاموا بتحديد معالم الفترة الانتقالية السباقة على ظهور الرأسمالية : فنذكر بأن المرحلة الانتقالية التي نحن بصددها لم يظهر فيها نظاما فكريا محددا من قبل علماء اقتصاد أوفلاسفة، وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقوق رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال. لكن ظهر في هذه الفترة بعض من الرجال الذي أوضحوا المبادئ العامة، والسابق عرضها، من أبرزهم أنطوان دي مونكريتيان (1576 – 1621) في فرنسا، وانطونيوسيرا، وفيليب وفون هورنيك (1638 – 1712) في النمسا، وجوهان يواقيم بيشر (1635 – 1682) في ألمانيا ، وتوماس من (1517 – 1641) في إنجلترا.

- <u>خصائص النظام الرأسمالي أواقتصاد السوق</u>

يعتبر الفرد غاية هذا النظام وأداته في تحقيق أهدافه. فالفرد هوالوحدة الأساسية التي يقوم عليها تنظيم الحياة، وتتركز حولها كل أنواع النشاط الإنساني في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذلك كان الإطار العام للنظام الرأسمإلي ترجمة لمكانة الفرد في هذا النظام.

وترتكز خصائص وسمات اقتصاد السوق حول نوعين من الجوانب فهناك الجوانب التنظيمية والاجتماعية (أولاً) وهناك الجوانب الفنية والاقتصادية (ثانياً).

أولاً : الجوانب التنظيمية والاجتماعية لاقتصاد السوق.

ثانياً : الجوانب الفنية والاقتصادية لاقتصاد السوق.

أولاً : الجوانب التنظيمية والاجتماعية لاقتصاد السوق

يقوم النظام الرأسمإلي على الحرية في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على النحوالذي ينص عليه القانون. ويركز هذا النظام على مبدأي الملكية الخاصة وحرية التعاقد، ويقتصر دور الدولة على حماية حقوق الأفراد وحراسة مكاسبهم بالتأكيد على احترام حق الملكية وحرية التعاقد.

1. مبدأ الملكية الخاصة :

يعترف القانون في الدول الرأسمإلية بحق الفرد في تملك الأموال ملكية خاصة، سواء كانت هذه الأموال سلعا استهلاكية أوسلعا إنتاجية. وحق الملكية على مال من الأموال يشمل مجموعة من الحقوق الفرعية تتمثل في حق الاستعمال وحق الاستغلال وحق التصرف، كما أنه يتضمن الاعتراف بحق الإرث كسبب من أسباب كسب الملكية.

ولا يعني الاعتراف للأفراد بحق الملكية أن تصبح كل الأموال الموجودة في المجتمع مملوكة للأفراد ملكية خاصة. فالدولة الرأسمإلية تتملك جزءا من الثروة القومية تتمثل في المباني الحكومية، وأراضي الدولة، والمناجم، والغابات، والهياكل الأساسية للنشاط الاقتصادي كالطرق والمصارف والجسور.

ويمكن للملكية الخاص في البلاد الرأسمالية أن تحاط ببعض القيود القانونية مراعاة لاعتبارات الصالح العام، كالقيود التي تمنع المالك من استخدام ماله على نحويضر بمصلحة جيرانه أورفاهية مجتمعه. ففي بعض البلاد تمنع القوانين الارتفاع بالمباني فوق حد معين، كما تحرم إنشاء المصانع الضارة بالصحة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

الاعتراف بالملكية الخاصة لأموال الإنتاج جعل الرأسماليين في القرن التاسع عشر ينكبون على تكديس رؤوس الأموال في حوزتهم للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، وأفقد العامل الحرفي وضعه الذي كان يتمتع به قبل ازدهار الرأسمالية، وفصل بشكل مطلق بين طبقة الرأسماليين المالكين لأدوات الإنتاج وبين طبقة العمـال التي تؤجر مجهودها لاستغلال أموال الإنتاج لصالح ملاكها، وأظهر التمايز الطبقي القائم على الانفصال الفني والاجتماعي بين العمل ورأس المال. لذلك تفرض بعض القوانين على ملاك المصانع المحافظة على بيئة العمل في حالة صحيحة، وتدبير الوسائل اللازمة لتأمين العمال من الحوادث. ثم توالت الحلول التي تضمن تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين أصحاب الأعمال والعمل في إطار النظام الرأسمالي.

2. مبدأ حرية التعاقد :

إن الاقتصاد الرأسمالي اقتصاداً تبادلياً يقوم أساساً على وجود السوق التي تتم فيها مبادلة السلع والخدمات بين البائعين والمشترين دون تدخل من جانب الدولة بقصد الحد من قوى العرض والطلب أوتوجيهها. فالقانون يكفل حرية التبادل وحرية التعاقد بالنسبة لكل الأموال الاقتصادية، بما فيها عوامل الإنتاج ومن بينها العمل.

ويعتـبر العقـد – وهوعمـل قـانوني يقـوم عـلى أرادتـين أوأكـثر – هـو أسـلوب الأفـراد في تـصريف شـئونهم الاقتـصادية. ويمكـن بالعقـد أن تقـوم إلى

جانب الملكية الفردية نوع آخر من الملكية يعرف بالملكية المشتركة وذلك بتأسيس الشركات.

ثانياً: الجوانب الفنية والاقتصادية لاقتصاد السوق

يقوم النظام الرأسمالي على فن إنتاجي يرتكز على الاختراع وعلى بنيان اقتصادي يستند إلى حرية القرار.

1. الفن الإنتاجي :

قام النظام الرأسمالي في ظل الثورة الصناعية، فارتكز على التقدم التكنولوجي الذي أدت إليه هذه الثورة، وطبقت الفنون الإنتاجية المتقدمة نتيجة لمبدأ المنافسة. ففي ظل المنافسة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم حتى يتمكنوا من تخفيض نفقات الإنتاج، وتحقيق أكبر قدر من الأرباح. فنجاح أي منتج في استخدام وسائل جديدة من شأنها تخفيض التكاليف، يدفع المنتجين الآخرين إلى تطبيق مثل هذه الوسائل الحديثة حتى يتمكنوا من البقاء في مجال الإنتاج.

ويجد تقدم الفن الإنتاجي أساسه في الاختراع الذي يعبر عن حركة التطور الصناعي. وقد يأخذ الاختراع شكل الاختراعات الميكانيكية أوشكل تغيير نسب التاليف بين عوامل الإنتاج. فالنظام الرأسمالي اعتمد في البداية على أسلوب الإنتاج الذي يستخدم العمل بنسبة أكبر من استخدام رأس المال، ثم أصبح يعتمد على طرق إنتاجية تعتمد على رأس المال أكثر من اعتمادها على العمل.

فالنظام الرأسمالي يضع تقدم فنون الإنتاج في مكانه الصحيح بعكس النظام الحرفي الذي كان يقوم على العمل إليدوي ولا يعمل إلى التجديد. وأدى استخدام الفن الإنتاجي المتقدم إلى سرعة زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وسيطرت على فنون الإنتاج الإلية والصناعات الكبيرة، وتطورت هذه الفنون دون توقف لتواجه تكاثر الحاجات، وذلك لأن

المنظم هوالذي يوجه وينشئ هذه الحاجات. فزيادة الإنتاج خلال فترات قصيرة دعمت النظام الرأسمالي وجعلته قادراً على تحقيق الازدهار.

2. حرية القرار الاقتصادي :

يتم استغلال عوامل الإنتاج نتيجة لتفاعل القرارات التي يتخذها الأفراد دون إشراف من جانب الدولة. فالجماعة تستمد احتياجاتها من المجهودات التي يبذلها المنتجون دون أن ترسم لهم أي سياسة مشتركة. وذلك يعنى أن الحياة الاقتصادية في ظل النظام الرأسمالي لا تقوم على برنامج تضعه الدولة. وإنما تتم المبادلات طبقاً لإرادة الأفراد. فالأفراد في سعيهم لتحقيق مصالحهم الخاصة يسعون في نفس الوقت إلى تحقيق مصلحة الجماعة.

وتعترف الرأسمالية للأفراد بحرية الاستهلاك. فهم أحرار في توزيع دخولهم بين الاستهلاك والادخار، كما أنهم أحرار في تحديد هيكل استهلاكهم، وفي استثمار ما ادخروه من أموال في المجال الذي يرونه مناسبا لهم. لذلك قيل أن المستهلكين هم الذين يوجهون الإنتاج في النظام الرأسمالي ويحددون هيكله حسب رغباتهم التي تظهر من كيفية إنفاقهم لأموالهم. فتهافتهم على سلعة من السلع يدل على زيادة تفضيلهم لتلك السلعة فيرتفع ثمنها وتزداد الكميات المنتجة منها على حساب الكميات المنتجة من غيرها من السلع التي ينقص الطلب عليها وينخفض ثمنها.

وتعترف الرأسمالية للأفراد والمشروعات بحرية العمل والإنتاج. فلكل فرد في ظل الرأسمالية أن يتصرف في قوة عمله وفي ممتلكاته بإرادة حرة لا تخضع لقيد. فهوحر في اختيار نوع العمل أوالمهنة، وفي اختيار المجال الاقتصادي الذي يساهم فيه بنشاطه حسب مؤهلاته وظروفه والفرص المتاحة له. فقد يختار أن يكون زارعا أوصانعا أوتاجرا أوطبيبا تابعا أم مستقلا. وهونظام يشجع على المخاطرة. وقد تؤدى مخاطرة المنتج إلى إنتاج سلعة جديدة تحقق له ربحا وفيرا وتحقق للمجتمع إشباعا إضافيا،

فإذا فشل في ذلك فإنه يتحمل عاقبة سوء تدبيره بخسارة بعض أمواله. وقد تأخذ المخاطرة شكل التغيير في طرق الإنتاج بقصد تخفيض التكاليف وزيادة الأرباح التي تنتج عن زيادة الكميات التي يصرفها المنتجون من السلعة. ويستفيد المستهلك من انخفاض تكاليف الإنتاج.

ويكمل حرية الإنتاج، وحرية الاستهلاك، حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال بين الدول، واتساع حجم المبادلات الدولية، وسيادة مبدأ حرية التجارة، نتيجة ازدهار النظام الرأسمالي، وتطور فنون الإنتاج، والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. فحتى تتمكن الوحدات الإنتاجية الكبيرة من الاستمرار في زيادة الإنتاج كان من اللازم لها أن تضمن أسواقا متسعة ومصادر وفيرة للمواد الخام.

النظام الشيوعي (الإشتراكي)

أولاً : ظهور النظام الاشتراكي

إذا كان يؤرخ للنظام الرأسمالي بقيام الثورة الصناعية، والتي تغطى الفترة (1780 – 1820)، فقد سبق النظام الرأسمالي في الظهور أحد أهم عناصر النظام الاقتصادي ، ونعني به المذهب الفكري وذلك من خلال أفكار وتنبؤات بعض رجال الفكر، والذي كان من أهمهم العالم الاقتصادي الإنجليزي آدم سميث، والذي ظهر في كتابة الشهير " ثروة الأمم " والصادر عام 1776. وبعد سنوات من تطبيق النظام الرأسمالي في بلدان أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، تعرض الإطار الإنتاجي الجديد لهجوم شديد، وانتقادات لاذعة من جانب اقتصاديين ألمان وفرنسيين وأمريكيين، ففي بلدانهم كانت الأحوال الاقتصادية، أوالطروح الفلسفية، أوالتعلبقات الشخصية، تذكر الحقائق العظيمة النابعة من المسرح الاقتصادي البريطاني، واعتقادهم أن النظام الرأسمالي أوالنظام الكلاسيكي أونظام اقتصاد السوق كان بريطانيا أكثر مما ينبغي، وذلك بالنظر إلى أن بريطانيا كانت هي القوى الاقتصادية السائدة في العالم طوال القرن التاسع عشر، ومن ثم كان علم الاقتصاد في أغلبه ذا هوية بريطانية. ولكن كان الهجوم الكبير من جانب اقتصاديين أصبح

يطلق عليهم اسم الاشتراكيين، وهم الذين تشككوا في سلامة القوة والدوافع والسلوك التي ارتبطت بالحيازة الخاصة للممتلكات، والسعي إلى إحراز الثروة. وقد وجد هؤلاء الاقتصاديون، وفي السنوات الوسطى من القرن التاسع عشر لانتقاداتهم وهجومهم، الجذور في التراث الكلاسيكي نفسه، وذلك انطلاقا من فكرة أن القيمة تجد أساسها في العمل والتي نادى بها ريكاردو، وفكرة فائض القيمة الذي يستولي عليه الرأسمإلي بطريقة خادعة، والرأي القائل بأن كل الحصيلة من البضائع إنما تخص الأيدي العاملة التي تنتجها.

وعلى الرغم من كثرة الكتاب الذي انتقدوا وهاجموا النظام الرأسمإلي، إلا أن هناك شخصية قد دفعتهم إلى الظل، وهى شخصية الألماني كارل ماركس (1818- 1883). وقد وصلت شهرته على المسرح الاقتصادي والتاريخي إلى درجة أن نعت المرء بأنه ماركسياً في الدول الصناعية الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، فذلك يفيد استبعاده من الخطاب الراقي المحترم، ودمغه بعار شديد. وقد تأثر كارل ماركس فكرياً بالفيلسوف الألماني هيجل، ومن ثم كان مهيئاً لرفض التراث الكلاسيكي أومفترضات النظام الرأسمإلي التقليدي والحديث. فالاقتصاديون الرأسمإليون يفترضون وجود توازن بين القوى المختلفة، لدرجة أن أصبح يسمي باقتصاد التوازن، والذي يقوم على أساس أن العلاقة الأساسية بين صاحب العمل والعامل، وبين الأرض ورأس المال والعمل، وهي العلاقة التي لا يمكن أن تتغير أبداً، وإن حدث تغيير في المعروض من الأيدي العاملة أومن رأس المال، وهذا التغيير لا يؤدي إلا إلى توازن جديد ومماثل. وبحث وتحديد هذا التوازن النهائي هوجوهر علم الاقتصاد السياسي. كما أن من أساسيات النظام الاقتصادي التقليدي والحديث هووجود قاعدة ثابتة لا تتغير، أيا كانت الاضطرابات أوالأزمات التي يتعرض لها النظام، وأن علم الاقتصاد يبحث ويثقل المعرفة بالمؤسسات الرئيسية والعلاقات الجوهرية الدائمة والباقية.

وكان والد كارل ماركس من أكبر المحامين في ترييه بألمانيا، والذي كان مرتبطاً بالمحكمة العليا. كما أن أسرة كارل ماركس من أصول أسرة يهودية عريقة، إلا أن والده، ومنذ مولد كارل ماركس، قد تحول إلى المذهب البروتستانتي. ويقال أن هذا

التحول لم يكن راجعاً إلى عقيدة روحية، بل كان لأغراض سياسية، حيث لم يكن من السهل على والد كارل ماركس وهوفي منصبه الرسمي في بروسيا أن يكون يهودياً. من جهة أخرى، تزوج كارل ماركس من جيني فون فشتفالن ابنه البارون لودفيج فون فشتفالن، المواطن الأول في المدينة، وكان ذلك تمشياً مع المكانة الاجتماعية المرموقة لكارل ماركس. وهكذا لم تكن نشأة كارل ماركس، مؤسس الفكر الشيوعي، توحي بانشقاقه الثوري العنيد.

من جهة ثانية، وقع كارل ماركس تحت تأثير جورج فلهلم فريدريك هيجل (1770- 1831)، ومن الفكر إليهجلي جاءت فكرة على أكبر قدر من الأهمية، وهى أن الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تكون دائماً في حال تحول مستمر. وعندما يبرز كيان اجتماعي أوطبقة اجتماعية وتحتل الموقع الأول اجتماعياً، لا تلبث أن يظهر كيان أوطبقة اجتماعية وقوة جديدة تنافسها وتتحداها. والمثال البارز لهذه الفكرة، هوبروز طبقة الرأسمإليون أوالصناعيون الجديد مكان الطبقة الحاكمة القديمة، وهى مالكوالأرض. ولم يكن الأمر يحتاج إلى جهود لرؤية أن الصناعيين الجدد أوالبرجوازية الجديدة، بعد أن تحدت الطبقة الاجتماعية السابقة عليها وهى الأرستقراطيين أوملاك الأراضي بالقدر الكافي وأنشأت تركيباً جديداً، سوف تتعرض بدورها لتحد كيان اجتماعي جديد وهوطبقة العمال.

من جهة ثالثة، إذا كانت فلسفة المذهب الفردي أوفلسفة النظام الرأسمإلي تطلق، في أحد جوانبها، من أن الدولة إنما توجد من أجل الفرد، نجد لكارل ماركس فلسفة أوفكر جديد مخالف، وهونفس فكر الألماني جورج فريدريك ليست (1789 – 1846)، وهى أن الفرد يوجد من أجل الدولة. فالدولة هي التي تمنحه الحماية وإمكانية الوجود بشكل متحضر ومستمر، ومن هنا فالدولة يجب أن تتقدم وأن يكون لها الدور الأسمى.

وقد رفض ماركس مهتدياً بهيجل، الافتراضات الأساسية للاقتصاد الرأسمإلي التقليدي والحديث، فالتوازن ليس هوالنهاية، وإنما هومجرد حدث في تغير أكبر كثيراً، يؤدي إلى تغيير كامل العلاقة بين رأس المال والعمل. كما أن المؤسسات الاقتصادية، ونقابات العمال، والشركات، والمظاهر الاقتصادية للدولة وسياستها.

كل ذلك في تغيير مستمر وفي حالة حركة، وأن صراع الطبقات هومصدر هذه الحركة.

وقد أصدر كارل ماركس، بالتعاون مع صديقة الألماني أيضاً فريدريك انجلز (1820 – 1895) أشهر منشور سياسي، والذي قوبل بأكبر قدر من الاعتراض والتنديد وهوالبيان الشيوعي الذي خاطب السخط النطاق الواسع الذي عبرت عنه الحركات الثورية للعام 1848. وقد تبع ذلك إصدار المجلد الأول من كتابه " رأس المال " الذي راجعه وأعده للطبع صديقه انجلز، وصدر في حياة كارل ماركس، ثم اعتمد انجلز بعد ذلك على المذكرات وأجزاء من المخطوطة لاستكمال ونشر الجزأين الأخيرين من " رأس المال" بعد وفاة كارل ماركس.

وفي كتابة " رأس المال "، أشار ماركس إلى إنجازات النظام الرأسمإلي في مجال الإنتاج، وأشاد بها، وذكر أن النظام الرأسمإلي، وفي فترة لم تتجاوز المائة عام حقق قدراً أكبر وأضخم من كل الأجيال السابقة مجتمعة. كما أشار إلى إنجازات أخرى للرأسمإلية، وإن كانت فرعية كخلق المدن الجديدة وزيادة سكان الحضر زيادة كبيرة بالقياس لسكان الريف علاوة على الأسعار الرخيصة للسلع والمنتجات. ولكن بعد هذه الإشارة المقتضبة لمنجزات الإطار الإنتاجي الجديد أوالرأسمإلية، وجه ماركس سهامه نحوجوانب الضعف في الرأسمإلية والتي أجملها في أربعة عيوب أومشكلات رئيسية، وهى:

1. <u>التوزيع غير المتكافئ في السلطة :</u>

ذهب ماركس إلى أن السلطة لا مهرب منها في الحياة الاقتصادية، ومصدر هذه السلطة هي الملكية الخاصة، وبالتالي فالسلطة هي ملكية طبيعية وحتمية للرأسمإلي. وأن سلطة الرأسمإلي لا تقتصر على مشروعه، بل تمتد إلى المجتمع والدولة. فالجهاز الإداري في الدولة ما هوإلا لجنة لإدارة الشئون المشتركة للبرجوازية الحاكمة، ويضيف ماركس بأن هذه السلطة الرأسمإلية تمتد لتشمل الاقتصاديين، ومن ثم يخضع علم الاقتصاد والاقتصاديون لنفوذ سلطة الرأسمإلي.

2. <u>التوزيع غير المتكافئ في الدخل :</u>

إن الفروق الهائلة في توزيع الدخل، كانت محل ملاحظات الاقتصاديين التقليديين أنفسهم. وقد قالوا بمبررات لم تكن كافية وقوية لهذا التفاوت. وقد وجد ماركس تبريراً، من جهة نظره ونظر أنصاره والتي وجد مصدرها في نظرية ريكاردو" العمل في القيمة ". فقد رأى ماركس أن العامل الحدي يحصل على مقابل أوعلى أجر يعكس إسهامه المضاف في مجموع إيرادات المشروع. ويتناقص هذا الإسهام، وفقاً لقانون الغلة المتناقصة مع إضافة عمال جدد. والأجر الحدي يقرر الأجر للجميع. ولكن من هم بعيدون عن الحد يحصلون على الأجر الحدي على الرغم من أنهم يساهمون في المكاسب بأكثر مما يحصلون عليه من أجر، وربما بأكثر منه كثيراً. وإنهم في المراحل قبل الحدية من العائدات المتناقصة يحققون فائدة أكبر وهذه هي القيمة المضافة أوفائض القيمة، والتي لا يحصل عليها من يحققها أويحققونها، بل يستولي عليها وبطريقة خادعة الرأسمالي.

فإذا كانت هناك قوانين لإنتاج تفرضها الطبيعة مثل قانون الغلة المتناقصة، فإن قوانين التوزيع قد فرضها الإنسان، وليس هناك ما يجبر العمال على الخضوع لمثل هذا الترتيب الإنساني.

3. <u>الأزمات المتلاحقة للنظام الرأسمالي :</u>

لا يمثل فقط التوزيع غير المتكافئ في السلطة، ولا التوزيع غير المتكافئ في الدخل، عيوب الرأسمالية، بل يهدد بقاء النظام الرأسمالي كذلك الاتجاه إلى الكساد والبطالة. فقد شهد ويشهد النظام الرأسمالي وجود دورة اقتصادية أشبه بالموجة تسبب اختلالاً. وقد نظر الاقتصاديون الرأسماليون الأوائل، من أمثال جانب باتسيت ساى، دافيد ريكاردوإلى هذه الموجات بأنها أمر مؤقت لا تغير الأوضاع الأساسية، كما حلل جون مانيارد كينز هذه الدورات أوالأزمات بفكر جديد يخالف قانون ساى، وهووجوب تدخل الدول لخلق أوتنشيط الطلب الكلي أوالطلب الفعال.

ومع الكساد الكبير وما سببه من تعاسة وشقاء، أي الإخفاق الذريع للنظام الرأسمإلي، كان النموذج السوفيتي أوالاشتراكية أوالشيوعية هوالبديل الواضح والمتاح والممكن. إلا أن ممارسات النظام الحاكم في الاتحاد السوفيتي للسلطة، لاسيما في عهد جوزيف فيساريونوفيتش ستإلين، كانت بمنزلة آفة في كل أرجاء العالم على كلمة الشيوعية أوالاشتراكية نفسها. كما كانت مصدر متاعب جسيمة في سنوات الخمسينات، والتي شهدت الملاحقة الشرسة للموإليين للشيوعيين، ولمن سموا بـ " الحمر " والتي دعا إليها جوزيف ريموند مكارثى، ولهذا عرفت هذه الحملة أوالملاحقة للموإليين للشيوعية "بالمكارثية" والتي تميزت بأخذ الناس بالشبهة والشائعة.

4. <u>الاحتكار:</u>

لم يقتصر الأمر على نقاط الضعف السابقة، التي ألمت وتلم بالنظام الرأسمإلي، بل يوجد نقطة ضعف أخرى أشار إليها كارل ماركس، وهى الاحتكار. وعلى الرغم من أن أنصار النظام الرأسمإلي يعترفون بها، إلا أنهم يرونها استثناء من القاعدة الحاكمة للسوق، وهى التنافس، ومن ثم فالاحتكار لا يمثل خطراً على النظام في جملته. غيران ماركس يرى المسألة من وجهة نظر أخرى، فازدياد النشاط الاقتصادي في أيدي فئة قليلة من الرأسمإليين، هواتجاه قوى ومستمر. وهكذا يرى كارل ماركس أن النظام الاقتصادي الرأسمإلي الذي أشاد به الاقتصاديين الكلاسيك، وبسبب نقاط الضعف المذكورة آنفاً، سيصل إلى نهايته، كما كان يعتقد ماركس في مجال آخر، أن الدولة بعد استيلاء الطبقة العاملة أوالبروليتاريا عليها، سوف تختفي في نهاية الأمر. وهوقول لم يصدق، بل احتفظت الدولة الحديثة بقوتها في ظل تطبيقها للنظام الاشتراكي، كما حدث في الاتحاد السوفيتي (الذي شهد أول تطبيق للفكر الاشتراكي عام 1917) والصين وبلدان وسط شرق أوروبا ودول أخرى. بل قد فشل النظام الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي سياسيا وتحوله إلى جمهوريات مستقلة، تسعى،

وبخطي حثيثة، ومعها دول شرق أوروبا وبقية بلدان العالم تقريبا نحوالعودة إلى النظام الرأسمإلي.

ثانياً : الخصائص العامة للنظام الاشتراكي

كانت روح النظام الاشتراكي تتمثل في التخلص من سوء التوزيع الاقتصادي والاجتماعي للرأسمإلية وتحقيق عدالة تتطلب إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

فالنظام الاشتراكي يقوم على مبدأ عام هوإلغاء الملكية الفردية للموارد الاقتصادية وأدوات الإنتاج، حيث يجب أن تتملك الدولة هذه الموارد والأدوات. فالملكية العامة تشمل ملكية الدولة لمصادر الثروة الطبيعية وللمشروعات الصناعية والتجارية ولمشروعات النقل والمصارف وللمشروعات الزراعية. ولا يخل بمبدأ الملكية العامة إنابة السلطة المركزية لبعض الهيئات العامة لإدارة بعض المشروعات أوتملك بعض أدوات الإنتاج وفقاً للخطة الاقتصادية العامة.

ولا يعني ذلك أن الملكية الخاصة محرمة تحريما مطلقا في النظام الاشتراكي، فالملكية الخاصة نظام طبيعي بالنسبة لأموال الاستهلاك حيث لا يستطيع الفرد أن يستهلك شيئاً قبل أن يتملكه ويكون له حرية التصرف فيه، لذلك يسلم النظام الاشتراكي بالملكية الخاصة لسلع الاستهلاك. فالأفراد يملكون ما يحصلون عليه من دخول كما يملكون ما يكونونه من مدخرات بشرط ألا تتحول هذه المدخرات إلى رؤوس أموال عينية. ويسمح بالملكية الخاصة للمساكن والحدائق المحيطة بها والأموال التي تخصص لاستعمال أصحابها وتنتقل هذه الأشياء إلى الورثة. ولا يعتبر تملك مل هذه الأموال ملكية خاصة استثناء من مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج لأنها أموال مخصصة لإشباع الحاجات الذاتية لأصحابها وليست مخصصة للإنتاج، ومع ذلك كان من الممكن تملك بعض المشروعات الزراعية ملكية خاصة دون استغلال للغير.

ويـــؤدي إلغـــاء الملكيـــة الخاصـــة لوســـائل الإنتـــاج إلى تقريـــب الفـــوارق بـــين الطبقـــات واختفـــاء طبقـــة الرأســـمإليين والمـــلاك الـــزراعيين. ففـــي المجتمـــع الاشـــتراكي يتقـــاضى الأفـــراد

أجوراً نظير خدماتهم وجهودهم، ويصبح الجهد المبذول في الإنتاج هوأساس التفرقة في مستوى المعيشة بين الأفراد، وتختفي بذلك الطبقة التي تحصل على دخل دون أن تساهم في الإنتاج بالعمل.

دوافع النشاط الاقتصادي في كل من النظام الرأسمإلي والنظام الاشتراكي

أولاً : دوافع النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمإلي

في هذا الإطار، نبين (أ) عوامل توجيه النشاط الاقتصادي، ثم نبين (ب) كيفية توزيع الدخل في ظل اقتصاد السوق.

1. عوامل توجيه النشاط الاقتصادي :

يدفع الأفراد إلى اختيار نوع النشاط الاقتصادي الذي يساهمون به في عمليات الإنتاج فرص الربح المهيأة أمامهم. فدافع الربح هوالموجه لحركة النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمإلي. فكل فرد يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل تضحية ممكنة.

وجهاز الأثمان في النظام الرأسمإلي هوالذي ينظم النشاط الاقتصادي حيث يرشد الأفراد إلى فرص الربح الموجودة في المجالات المختلفة. فالنشاط الاقتصادي في النظام الرأسمإلي يخضع أساسا لقوى السوق (العرض والطلب) وجهاز الأثمان هوالذي يربط بين العرض والطلب، فهوالأداة الفعالة في إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

فارتفاع الأثمان يؤدي إلى زيادة أرباح المنتجين الأمر الذي يدفعهم إلى التوسع في الإنتاج فتزداد الكمية المعروضة على نحوقد يؤدي إلى وقف ارتفاع الأثمان وربما إلى انخفاضها. ويستفيد من ذلك المستهلك بحصولهم على السلع التي تناسب تفضيلاتهم.

والأثمان هي التي تحدد كيفية توزيع عوامل الإنتاج على القطاعات الإنتاجية المختلفة حسب رغبات المستهلكين. فازدياد طلب المستهلكين على سلعة من السلع يؤدي إلى ارتفاع ثمنها وزيادة أرباح منتجيها والتوسع في إنتاجها. ونقص

طلب المستهلكين على سلعة من السلع يؤدي إلى انخفاض ثمنها ونقص أرباح منتجيها وانكماش إنتاجها أوتوقفه.

وقد ينذر ارتفاع الأثمان بزيادة الندرة النسبية للسلعة ويدفع بالتالي إلى تخفيض الكميات المستهلكة منها. فدور الأثمان في تحديد الاستهلاك لا يقل عن دورها في تنظيم الإنتاج حيث يحدد المستهلكون نوع السلع التي يطلبونها والكميات المطلوبة من كل منها في ضوء أثمانها. فالطلب الكلي ينخفض بارتفاع الأثمان ويرتفع بانخفاضها.

وارتفاع أثمان بعض السلع وانخفاض بعضها الآخر يؤدي إلى تحويل عوامل الإنتاج من الصناعات التي انخفضت أثمان منتجاتها إلى الصناعات التي ارتفعت أثمان منتجاتها، وعلى هذا النحويتم توجيه الموارد الاقتصادية حسب تفضيلات الأفراد تطبيقاً لمبدأ سيادة المستهلك.

ويشترط لقيام جهاز الأثمان بدوره في توجيه النشاط الاقتصادي طبقاً لرغبات المستهلكين أن تتمتع عوامل الإنتاج بحرية الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة.

ب)<u>كيفية توزيع الدخول في ظل اقتصاد السوق:</u>

تلعب الأثمان أيضاً دورا رئيسيا في التوزيع الأولى للدخل القومي بين عوامل الإنتاج التي ساهمت في العمليات الإنتاجية في صورة فوائد لأصحاب رأس المال وأجور للعمال وأرباح للمنظمين وريع لملاك الأراضي. فتوزيع الدخل القومي في صورة مكافآت لعوامل الإنتاج يتم على أساس حركات أثمان عوامل الإنتاج وهى تتأثر بعرض وطلب كل عامل منها.

والربح هوالفرق بين ثمن المنتجات النهائية وثمن عناصر الإنتاج، والأجر هوثمن قوة العمل التي يبذلها العامل في الإنتاج ويتوقف على عرض العمل من جانب العمال والطلب عليه من جانب أصحاب الأعمال، والفائدة هي الثمن الذي يدفع لممول رأس المال.

ثانيا : دوافع النشاط الاقتصادي في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي أوالموجه

يتم تنظيم الحياة الاقتصادية وتوزيع موارد الإنتاج على القطاعات المختلفة طبقاً لخطة عامة تضعها السلطة المركزية وتلتزم بتنفيذها كافة الوحدات الإنتاجية. ويساعد السلطة المركزية في وضع الخطة العامة عدد من الإدارات تختص كل إدارة منها بدراسة مشكلة معينة واقتراح ما تراه في شأنها من قرارات. وتتولى السلطة المركزية دراسة مقترحات الإدارات المختلفة والتوفيق بينها بالتضحية ببعض الحاجات لإشباع الآخر حسب الإمكانيات القومية.

فجهاز التخطيط يأخذ شكلاً هرمياً تمثل قمته هيئة التخطيط العليا التي تضع الخطة الاقتصادية والاجتماعية وتقوم بالتنسيق بين هيئات التخطيط. وتشمل الخطة العامة جانبي الإنتاج والاستهلاك.

فالخطة تحدد معدلات الإنتاج وكميته ونوعه على نحوتفصيلي يبين لكل وحدة من الواحدات الإنتاجية نصيبها من الإنتاج الكلي وما يلزم لتحقيق هذا الإنتاج من عناصر الإنتاج. وليس لأي وحدة أن تقوم بإنتاج سلعة جديدة دون أن تتلقى بذلك أوامر من سلطة التخطيط العليا.

ولا تستهدف خطة الإنتاج تحقيق الربح وإنما تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة. وبذلك تكون الإنتاجية عبارة عن العائد الاجتماعي، ولا تنحصر في مجرد الأرباح النقدية. فقد تضحي السلطة العامة ببعض متطلبات الجيل الحاضر بقصد بناء قاعدة صناعية قوية وجهاز إنتاجي متين عند توزيع الاستثمارات بين الإنتاج الاستهلاكي لإشباع الحاجات الحالية وبين إنتاج أدوات الإنتاج لزيادة إشباع الحاجات في المستقبل. ومعنى ذلك أن توزيع موارد الإنتاج على الصناعات المختلفة لا يتم عن طريق جهاز الأثمان الذي يتكفل بأداء هذه المهمة في النظام الرأسمإلي.

وتقيد حرية الأفراد في العمل ببعض القيود التي تضعها الدولة لتحقيق المصلحة العامة. فالدولة تستطيع توجيه الأفراد في اختيار المهن واختيار المجال الاقتصادي الذي يساهمون فيه بمجهودهم طبقاً لحاجات المجتمع لكي تضمن توافق التخصصات مع احتياجات المشروعات المدرجة في الخطة العامة.

وتحدد الخطة معدلات الاستهلاك وهيكله. فالإنتاج لا يتم طبقاً للطلب المتوقع على السلع المختلفة كما أنه لا يتم بناءً على اختيارات أوتفضيلات المستهلكين وإنما يتحدد بناءً على ما ترسمه الخطة العامة. وقد يتم توزيع بعض السلع المنتجة على المستهلكين ببطاقات يحدد فيها لكل فرد حصة لا يجوز له أن يتعداها أما السلع التي لا توزع بالبطاقات فيترك تنظيم توزيعها للثمن الذي تحدده الدولة.

وجهاز الثمن في النظام الاشتراكي موجود ولكن لمهمة أخرى تختلف عن مهمته في النظام الرأسمالي. فالثمن في النظام الاشتراكي جزء من الخطة العامة، في حين أنه في النظام الرأسمالي المنظم الذي يضمن تحقيق التوازن بين العرض والطلب، فالثمن في النظام الاشتراكي مخطط ، ويتم التوازن بين العرض والطلب عن طريق الخطة العامة وتوزيع قدر من القوة الشرائية على العمال بقدر يتناسب مع مقدار الإنتاج.

النظام الإقتصادي الإسلامي

يعتبر ظهور الإسلام ثورة كبرى من الناحية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأنه انطلق من قبيلة عربية، قبيلة قريش، اشتهرت بالتجارة وتنظيم أسواق موسمية كبرى، فقد نادى الإسلام بالمساواة بين الأفراد المسلمين أمام القانون وسعى إلى القضاء على الرق وحارب الاستغلال الاقتصادي والأرباح الغير ناتجة عن اجتهاد، وحرم الربا وفرض الزكاة على المالكين.

ويعتبر موقف الإسلام من النشاط الاقتصادي من المواقف الصريحة التي لا يمكن مناقشتها ، فهودين يشجع هذا النشاط ويحث على السعي المادي للأفراد ويدفع بالتجارة ويعتبر انه من حق المسلمين أن يهتموا بالمعطيات المادية قدر اهتمامهم بالواجبات الدينية (اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لأخرتك كأنك تموت غدا)،ونجد عدة آيات قرآنية وأحاديث نبوية تشيد بالنشاط الاقتصادي.

إلا أن الأفكار الاقتصادية لم تأخذ باهتمامات رجال المعرفة بسبب خضوع الحياة الاجتماعية للتعاليم الدينية لذلك كان القرآن وكانت السنة واجتهادات العلماء المصدر الأساسي للفلسفة الاقتصادية عند الإسلام.

ولم تظهر عطاءات بعض الاقتصاديين إلا في فترات الاضمحلال الحضاري الذي مس العالم العربي أي في القرن الرابع عشر.

مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي:

يقوم اقتصاد الفكر الإسلامي على أسس يمكن تلخيصها فيما يلي:

الحرية الاقتصادية المقيدة:

الإسلام نظام اقتصادي أيضا،يؤمن بالحرية الاقتصادية للفرد، حيث سمح للأفراد بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي بحدود من القيم المعنوية والخلقية التي جاء بها الإسلام. إلا أن هذه الحرية مقيدة وليست مطلقة وذلك لأنه في حين سماحه بحرية ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب فيه ،إلا أنه يشترط أن يكون هذا النشاط الاقتصادي مشروعا،وإقرار مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط العام وتدخل الدولة لحماية المصالح العامة وحراستها.

وقد منعت الشريعة بعض الأنشطة الاقتصادية كالربا والاحتكار والغش لأنها ليست من القيم والمثل العلىا التي نادى بها الإسلام والذي يسمح للنشاط الاقتصادي الذي يسعى إلى تحقيق التكافل والعدل والصدق والتراحم ويحرم النشاط الذي يؤدي إلى جمع الثروات عن طريق الكسب غير المشروع وإلى اكتناز الثروة.

إن مجمل الأبيات التي خصصت لابن خلدون قد حاولت أن توضح أهمية تفكيره الشخصي بالنسبة لمواضيع اجتماعية واقتصادية ،فان هذه الأبحاث قد أدت إلى

خدمات جليلة للعلم ،إذ عرفتنا بمرحلة ممتازة في تطور الفكر الإنساني. وكلما زدنا الموضوع بحثا وتدقيقا إلا وزدنا توصلا إلى اكتشافات لها أهميتها لأن مرحلة بروز علم جديد مثل علم العمران إلى الوجود،لا يمكن المرور عليها بسرعة وتفاعل.

أبرز المفكرين الإقتصاديين في التاريخ الإسلامي

ابن خلدون

ويمكن تلخيص الأفكار الاقتصادية لابن خلدون في النقاط التالية:

تداخل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية:

يرى ابن خلدون أن القاعدة الاقتصادية تكون أساس وضعية المجتمعات وانه في نفس الوقت جزء لا يتجزأ من كيان اجتماعي يؤثر فيها بدوره ويعتبر واقع الحكم السياسي النتيجة الحتمية لهذا التداخل وهوواقع له كذلك تأثيره على الكيان الاجتماعي وعلى العلاقات الاقتصادية.

في إطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية وهي تكون نشاطا يعد أساس العمران إذ أن " العيش الذي هوالحياة لا يحصل إلا بهذا في المعاش ووجه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل".

وابن خلدون فهم أن دراسة تاريخ البشر يجب أن لا يقتصر على دراسة أخبارهم وإنما يجب أن يبحث في طرق كسبهم ومعاشهم أي أن دراسة التاريخ ليست فقط دراسة عادات وطباع البشر وأخبارهم وإنما حياتهم المادية وسلوكهم الاقتصادي.

في العمل وتقسيم العمل ،والتعاون والقيمة :

يقصد بالعمل لدى ابن خلدون "ابتغاء الرزق " وتعريف الرزق هو" الحاصل أوالمقتني من الأحوال بعد العمل والسعي ، إذا عادت على صاحبها بالمنفعة وحصلت له ثمرتها من الإنفاق في حاجاته".

فابن خلدون يعتبر العمل البشري هومصدر الثروة ،فمصدر كل مملوك وممول وكسب هوحتما عمل الإنسان إنما المكاسب إنما هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها بينهم فكثرت مكاسبهم.

فتنفق أسواق الأعمال والصنائع ويكثر دخل المصدر وخروجه ويحصل إليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعا لكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية ونفقت الأعمال بها أكثر من الأول وكذا في الزيادة الثانية والثالثة".

هكذا يبين ابن خلدون أن مصدر الثروة هوالعمل فلا بد من العمل الإنساني في كل مكسب أومتمول (رأس مال) فإذا كان مصدر الكسب هوالعمل أي الصنائع فإن ذلك بالغ الوضوح أما إن كان مصدر الكسب من الحيوانات أوالنباتات أوالمناجم فإن العمل الإنساني المتضمن فيها حتما ، وبدونه لا يمكن الحصول على ذلك كله واستعماله.

ومن هذا المنطلق فإن ابن خلدون يرى بأن زياد ثروة أي دولة هي بزيادة سكانها " إن عظمة الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة".وكذلك " إن اتساع الأحوال وكثرة النعم في العمران تابع لكثرته".

" وأما الأمصار الصغيرة والقليلة الساكن فأقواتهم قليلة لقلة العمل فيها".

ولاحظ ابن خلدون أن زيادة قيمة العمل تزداد بتقسيم العمل الذي يغير ضرورة تفرضها الحياة فتحصيل الرزق يتألف من مجموعة من الأفعال وكل واحد منها يحتاج إلى أدوات وصنائع مختلفة حيث يقول " إنه قد عرف وثبت أن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وأنهم يتعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك".

فالقوت من الحنطة مثلا " لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه وإذا امتدت لتحصيله الستة أوالعشرة من حداد ونجار للآلاف وقائم على البقر وإثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر المؤن والفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أواجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات فالأعمال بعد اجتماع زائدة على حاجات العاملين وضروراتهم".

هكذا فهم ابن خلدون أهمية تقسيم العمل الناتج من كون الرزق والكسب متكون من مجموعة من الأعمال التي يحتاج كل عمل بها إلى أدوات وصنائع مختلفة ، وأن ذلك التقسيم يضاعف الرزق والكسب.

فالنشاط الاقتصادي يقوم على تقسيم العمل حيث يتعلق الأمر أيضا بالتقسيم الحرفي للعمل. " اعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها الغد"،وأهم الصنائع هي المتمثلة في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة والخياطة والتولد والطب وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء". ولاحظ أن أهمية التعاون في تحصيل الرزق " إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء غير موفي له بمادة حياته منه ولا قرضا منه أقل ما يمكن فرضه وهوقوت يوم من الحنطة مثلا " فلا يحصل إلا بعلاج كثير من الطحن والعجن والطبخ وكل واحد من هذه الأعمال الثلاثة يحتاج إلى مواعين وآلات لا تتم إلا بصناعات متعددة من حداد ونجار وفاخورى وهب أنه يأكله حبا من غير علاج فهوأيضا يحتاج في تحصيله أيضا حبا إلى أعمال أخرى أكثر من هذه من الزراعة والحصاد والدراس الذي يخرج الحب. ويستحيل أن تفي بذلك كله أوببعضه قدرة الواحد.فلا بد من اجتماع القدر الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قد الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف".

وأهمية التعاون ليست في تأمين الرزق والكسب وإنما أيضا في الدفاع عن النفس " كذلك يحتاج كل واحد منهم أيضا في الدفاع عن نفسه إلى الاستعانة بأبناء جنسه .

وأهم أفكار ابن خلدون في موضوع العمل هوطرحه لمقولة أن العمل هومصدر القيمة فالعمل البشري أساس قيمة الخيرات، أي أن ما يحدد قيمة سلعة ما هوالعمل المبذول في صنعه " إذ لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتحول لأنه إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع مظاهر وإن كان منقى من الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني ". وبذلك يعتبر إبن خلدون أول من تطرق إلى نظرية القيمة - العمل والتي أصبحت أساس الاقتصاد السياسي عند آدم سميث وكارل ماكس.

ولقد أنكر دور الطبيعة في خلق القيمة حتى عندما تساعد في خلق القيمة حيث يقول " وقد يكون له ذلك (أي الرزق) بغير سعر كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله إلا أنها تكون معينة ولا بد من سعيه معها" أي لا بد من العمل لكي تتحقق القيمة. ولقد ميز ابن خلدون في السلعة بين خاصتين ، القيمة الاستعمإلية والقيمة التبادلية.

يقول ابن خلدون " ثم إن الحاصل أوالمقتني إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا" ومصطلح الرزق هنا يعبر عن القيمة الاستعمإلية

فالرزق هوالمواد الاستهلاكية التي تستخدم وتستهلك في إشباع حاجات الإنسان أي"ما أكلت فاقتنيت أوألبست فأبليت أوتصدقت فأمضيت وإن لم ينتفع به من شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا".

ويقول ابن خلدون " ثم أن الحاصل أوالمقتني إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا وإن لم ينتفع به من شيء من مصالحه وحاجاته فسمي كسبا".

فالكسب يعبر هنا عن القيمة التبادلية فالأشياء المقتناة التي لا يكون القصد من اقتنائها هوالاستعمال الشخصي المباشر ،وإنما يقصد مبادلتها بغيرها ، حيث يمكن للإنسان الحصول على سلعة مقابل بذل ما " وما حصل عليه يد هذا أمتنع عن الآخر إلا يعوضاً فالإنسان متى أقتدر على نفسه وتجاوز الضعف سعى إلى اقتناء

المكاسب لينفق ما آتاه الـلـه منها من تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها".

ويؤكد ابن خلدون على أهمية العمل الإنساني في تشكيل قيم الأشياء " والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبا". ويضيف " ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل لا بد في الرزق من سعي وعمل ولوفي تناوله وابتغائه من وجوهه".

ويعارض ابن خلدون إدخال الدوافع الأخلاقية في مفهوم القيمة الاستعمالية ويعارض القول بأن القيم الاستعمالية يمكن الحصول عليها بالعدل ويرد عن ذلك " إنما الـلـه يرزق الغاضب والظالم والمؤمن والكافر"،وهكذا فجميع القيم الاستعمالية مصدرها العمل " فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول". ولم يكتف ابن خلدون بالتأكيد على أن العمل البشري هوالمحدد الرئيسي للقيمة بل ميز بين أنواع العمل المحددة للقيمة حيث فرق بين نوعين أساسيين من هذا العمل وهما العمل الظاهر (الحي) والعمل المخزون "المتراكم".

والقيمة لدى ابن خلدون لا تقتصر في تكوينها على العمل المبذول مباشرة في إنتاج السلع وإنما تشمل أيضا عوامل الإنتاج و بالأخص المواد الأولية المستخدمة في عملية الإنتاج " وقد يكون من الصنائع فى بعضها غيرها مثل التجارة الحياكة معها الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر وإن كان من غير الصنائع فلا بد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قيمتها".

ويضيف قائلا " إن كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر ، وان كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن ،فلا بد فيه من العمل الإنساني......وإلا لم يحصل ولم يقع به الانتفاع".

في التجارة والاحتكار:

اعتبر ابن خلدون التجارة من الأوجه الطبيعية للنشاط الاقتصادي ، وهي من ضمن الطرق العديد ة لتحصيل الرزق وكسبه ،وفيها يقول ابن خلدون " إما بأخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه....وإما أن يكون من الحيوان الوحشي ويسمى اصطيادا....وإما أن يكون من الحيوان الداجن....وإما أن يكون من النبات والزرع والشجر بالقيام عليه وإعداده....ويسمى كل هذا فلحا...وإنما أن يكون الكسب في الأعمال الإنسانية....وإما أن يكون الكسب من البضائع وإعدادها للأعراض".

ولقد سمي الدخل الناجم عن التجارة بالربح، ولتعظيم هذا الربح هناك طريقتان ، إما التخزين أوالنقل حيث يقول ابن خلدون " اعلم أن التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء ،أينما كانت السلعة من دقيق أوزرع أوحيوان أوقماش وذلك القدر النامي يسمى ربحا.فالمحاول لذلك الربح إما أن يختزن السلعة ويتحين بها حوالة الأسواق من الرخص إلى الغلاء فيعظم ربحه، وإما أن ينقله إلى بلد تنفق فيه تلك السلعة أكثر من بلده الذي اشتراها فيه فيعظم ربحه....أنا اعلمها (التجارة) في كلمتين اشتراء الرخيص وبيع الغالي".

وعلى الرغم أن ابن خلدون اعتبر التجارة إحدى الوسائل لتحصيل الرزق والكسب وتحقيق الربح إلا أنه اعتبر الزراعة والصناعة أكثر منها أهمية.فيقول ابن خلدون " الفلاحة والصناعة والتجارة هي وجوه طبيعة للمعاش، أما الفلاحة فهي متقدمة عليها كلها،بالذات إذ هي بسيطة وطبيعية وفطرية لا تحتاج إلى نظر ولا علم....أما الصنائع فهي ثانيتها ومتأخرة عنها لأنها مركبة وعلمية تصرف فيها الأفكار والأنظار ولهذا لا يوجد غالبا إلا في أهل الحضر....وأما التجارة وإن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما هي تحليلا تفي الحصول على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصل فائدة الكسب من تلك الفضلة".

فالتجارة لدى ابن خلدون تأتي بعد الزراعة والصناعة وهي لا تخلق قيمة جديدة.

ويقف ابن خلدون في وجه الاحتكار والتلاعب بالأسعار فيقول إلا أن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشئوم...ولعله اعتبر الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل".

كما أنه يعارض تجارة المضاربات وبالأخص المضاربة على الحنطة.

وأما بخصوص سلوكات التجار فيقول ابن خلدون "خلق التجار نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة من المروءة ذلك أن التاجر مدفوع إلى معاناة البيع والشراء وجلب الفوائد والأرباح،ولا بد في ذلك من المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج ،وهي عوارض هذه الحرفة وهذه الأوصاف تغض من الذكاء والمروءة وتخدج فيها لأن الأفعال لا بد من عود آثارها على النفس".

تدخل الدولة في التجارة:

يرى ابن خلدون أن دخول السلطان السوق وتعاطي التجارة رغبة منه في الحصول على مداخيل جديدة يؤدي إلى إلحاق الضرر بالناس حيث يقول " التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية".

فتدخل الدولة والحكام بالتجارة يضر كثيرا بالحياة الاقتصادية ويؤدي إلى إلحاق الضرر بالتجار الآخرين لأن احتكار السلطان الذي يمثل الدولة يفقدهم كل مبادرة وكل تحكم في الأسعار ،وفي هذا يقول ابن خلدون "إن تدخل السلطان يوقف كل مظاهر التوازن في السوق ،لأن الرعايا متقاربون في إليسار ،والمزاحمة بعضهم بعضا فتنتهي إلى غاية وجودهم أوتقرب،وإذا رافقهم في ذلك السلطان وماله أعظم كثيرا منه فلا يكاد أحد يحصل على غرضه، وهذه النظرية تعتبر شبيهة جداً بمفهومها وقريبة بمعانيها بالخصخصة في عصرنا الحالي.

دور الدولة في تنشيط الاقتصاد:

يرى ابن خلدون أن للدولة دور كبير في تنشيط الحياة الاقتصادية وذلك عن طريق خلق الطلب الفعال ،وهو أن الطلب يزداد بازدياد طلب الدولة، وهي المستهلك الكبير

للإنتاج ،فأصبحت هذه الحقيقة تشكل المحور الأساسي للنظرية الكينزية ،قول ابن خلدون " الصنائع إنما تستجد وتكثر إذا كثر طالبها...." وهنا سر آخر وهوأن الصنائع وإجادتهما إنما تطلبها الدولة فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها...لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء والقليل والكثير فيها على نسبة واحدة فما نفق منها كان أكثر بالضرورة....والسوق وإن طلبوا الصناعة فليس طلبهم بعام ولا سوقهم بنافقه".

الأسعار وتأثرها بالعرض والطلب:

لاحظ ابن خلدون أنه يمكن تحديد السعر بسهولة إذا كانت كمية العمل المبذول ظاهرة سواء كانت هذه الكمية كبيرة أوصغيرة ،إلا أنه لا يمكن تحديده بسهولة إذا كانت كمية العمل المبذول غير ظاهرة أوأثرت فيها عوامل أخرى (الطبيعة) إضافة إلى العمل ،فيقول " وقد تكون ملاحظة العمل المبذول ظاهرة في الكثير منها فتجعل له حصة من القيمة عظمت أوصغرت وقد تختفي ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس ، فان اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ في أسعار الحبوب

كما لاحظ الدور الكبير لتأثير العرض والطلب لسلعة ما على سعرها، فالأسعار ترتفع عندما يزيد الطلب وتنخفض عندما يقل،فأسعار السلع الضرورية غالبا ما تكون منخفضة وذلك لزيادة عرضها والناتج من أن معظم الناس تعمل على إنتاجها لضرورياتها حيث يقول " الحبوب من ضرورات القوت فتتوفر الدواعي على اتخاذها إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهر أوسنة فيعم اتخاذها أهل المصر أجمع أوالأكثر منهم في ذلك السعي أوفيها قرب منه لا بد من ذلك وكل متخذ لقوته فتفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة الكثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك فترخص أسعارها في الغالب.

أما أسعار السلع الكمالية فإنها مرتفعة وذلك لقلة عرضها ،لأنها سلع ذات خصائص فنية معينة ومحترفيها عادة ما يكونون من أصحاب الحرف الموهوبين وهم قلة ويقول ابن خلدون " يقتصر الموجود منها على الحاجات قصورا بالغا ويكثر المستامون لها

وهي قليلة في نفسها فتزحم أهم الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها بإسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء

إن الزيادة في أسعار السلع الكمإلية وزيادة الطلب عليها سوف تؤدي إلى زيادة العاملين في انتاج هذه السلع المطلوبة " وإن كانت الصناعة مطلوبة وتوجه إليها النفاق كانت حينئذ الصناعة بمثابة السلعة التي تنفق سوقها وتجلب للبيع فتجتهد الناس في المدينة لتعلم تلك الصناعة ليكون منها معاشهم وإذا لم تكن الصناعة مطلوبة لم تنفق سوقها ولا يوجد قصر إلى تعلمها".

<u>المالية العامة:</u>

يرى ابن خلدون أن الجباية تتأثر بتأثر الدولة فهي تكون قليلة في المراحل الأولى لنشوء الدولة ،ولكن مداخيلها وفيرة عكس الوضع الذي تكون عليه في نهاية تطورها. يقول ابن خلدون " اعلم أن الدولة تكون في بـدايتها بدويـة فتكـون بذلك قليلة الحاجات،عدم الترف وعوائده فيكون إخراجها وإنفاقها قليلا، فيكون في الجباية حينئـذ وفـاء بأزيـد منهـا بل بفضل كثير عن حاجاتهم ثم لا تلبث أن تأخذ بدين الحضارة والترف وعوائدها وتجري على نهـج الدولـة الـسابقة قبلها، فيكثر لذلك خراج السلطان خصوصا كثرة بالغة بنفقته في خاصته وكثرة عطاءه ولا تفي بـذلك الجبايـة فتحتـاج الدولـة إلى الزيـادة في الجبايـة فتزيـد الوظـائف ثـم يزيـد الخـراج والحاجـات والتـدريج في عوائـد الـترف....ويـدرك الدولــة الهــرم وتــضعف عــصابتها عــن جبايــة الأمــوال...فتقــل الجبايــة وتكــثر العوائــد ويكــثر بكثرتهــا رزاق الجند....فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضر بها على البياعات ويفـرض لهـا قـدرا معلومـا عـلى الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة....وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة....فتكسد الأسـواق لفساد الآمال ويؤذن ذلك باختلال العمران ويعود على الدولة ولا يزال ذلك يتزايـد إلى أن يـضمحل".ويـرى ابن خلدون بأن تخفيض الضرائب عملية ضرورية تـساعد في حركـة النـشاط الاقتـصادي وزيـادة الرغبـة في العمل فيقول" فاذا تدرجت عوائد الدولـة في الـترف وكـثرة الحاجـات والإنفـاق بـسببه تثقـل المغـارم عـلى

الرعايا وتهضمهم فيذهب الأمل من نفوسهم بقلة النفع اذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته....فتنقص جملة الجباية...وهكذا...إلى أن ينقص العمران بذهاب الآمال ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتماد عائدة إليها.

وحسب ابن خلدون فان نفقات الدولة لها تأثير كبير على النفقات حيث يقول " وإذا افاظ السلطان عطاءه وامواله في أهل دولته أنبتت فيهم ورجعت إليه ثم إليهم...فعلى نسبة حال الدولة يكون يسارا الرعايا وعلى نسبة يسار الرعايا وكثرتهم يكون ما ل الدولة".

إما في حالة عدم إنفاق الدولة فان ذلك يؤدي إلى الكساد وفي ذلك يقول " إن الدولة والسلطان مادة العمران فإذا اختزن السلطان الأموال والجبايات أوفقدت فلم يصرفها في مصارفها، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والخاصة....وقلت نفقاتهم جملة وهم معظم السواد ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق....فيقع الكساد حينئذ في الأسواق".

النقود:

تتضمن فكرة النقود لدى ابن خلدون بأن الذهب والفضة مقياس كل ثروة " ان اللـه تعالى خلق المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب،وان اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هم بقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل ، فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة".

فالنقود لدى ابن خلدون هي الذهب والفضة كمقياس قيمة كل متمول وهما الذخيرة والقنية (الملكية) لأهل العالم في الغالب،وان اقتناء شيء آخر غير الذهب والفضة لا يكون الا بغرض التمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والفضة. في هذه الأفكار نرى بأن ابن خلدون قد حدد وظائف النقود الرئيسية وهي:

النقود مقياس للقيمة:

وفي هذا يقول ابن خلدون "أن الـلـه خلق ا لحجريين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول

النقود وسيلة للاكتناز والادخار:

وفي ذلك يقول "هما أصل المكاسب والقنية والذخيرة.

النقود وسيلة للتبادل

يقول ابن خلدون " والقنية لأهل العالم في الغالب".

نظرية السكان:

اعتبر ابن خلدون أن عدد السكان عامل أساسي في النموالاقتصادي ، وإن قوة الدولة بكثرة سكانها حيث يقول " إن عظم الدولة واتساع نطاقها وطول أمدها على نسبة القائمين بها في القلة والكثرة".

ولكي يزداد عدد السكان فلا بد من تحسين مستوى المعيشي حيث يقول " والسبب في ذلك أن القبيل إذا حصل لهم الملك والترف كثر التناسل والولد والعمومية فكثرت العصابة فازدادوا عددا إلى عددهم وقوة إلى قوتهم".

ويقول متى عظم الدخل عظم الخراج وبالعكس ، ومتى عظم الدخل والخراج اتسعت أحوال الساكن ،ووسع المصر كل شيء".

ويقول " ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أويفقد لقلة الأعمال الإنسانية".

كـــما أن ابـــن خلـــدون يـــرى بـــأن تزايـــد الـــسكان يـــؤدي الى زيـــادة الإنتـــاج وانخفـــاض في اسـعار المـواد الـضرورية للمعيـشة حيـث يقـول " فـاذا كـثر سـكان المـصر رخـصت اسـعار

الضروري من القوت وغلت أسعار الكمالي وما يتبعها...واذا قل ساكن المصر وضعف عمرانه كان الأمر بالعكس.

ان تسليط الضوء على الأفكار الاقتصادية لابن خلدون ليس فقط فهمها بل لمقارنتها مع الأفكار التي جاءت بها المدارس الفكرية الاقتصادية التي جاءت بعده مثل الميركانتيلية والفيزوقراط والكلاسيك...الخ.

ويمكن تلخيص الأفكار الاقتصادية لابن خلدون فيما يلي:

العمل كخالق للقيمة ،وادراك فكرة مكونات القيمة بكونها مؤلفة من العمل ووسائل الانتاج ،وان الطبيعة وان كانت تساعد في خلق القيمة فانها لا تشكل العنصر الأساسي في عملية الخلق ،فحصر عملية الخلق في العمل الإنساني فكان ابن خلدون بذلك متقدم على الفيزوقراط.

ان السعر هوالشكل الظاهري لقيمة السلعة ، أي انه المعبر عن كمية العمل المبذولة في انتاج السلعة ،وان هذا السعر يعبر عنه بالنقد ،وان النقد ليس الثروة بحد ذاتها وانما هواداة للتعبير عن الثروة ومقياس للقيمة ووسيلة للتبادل.

كان متقدم عن المركانتيليين الذين اعتبروا التجارة أساس الثروة حيث وضعها ابن خلدون في المرتبة الثالثة بعد الزراعة والصناعة،كما تقدم على الفيزوقراط في عدم اعتبار الزراعة المنتج الوحيد ، ويعود له الفضل في اعتبار العمران مرتكز الأنشطة الاقتصادية الثلاث : الزراعة والصناعة والتجارة.

اعتبر أن قوة الدولة بكثرة سكانها وأن زيادة السكان سوف تزيد من إنتاج السلع الضرورية وتنخفض أسعارها بينما تخفض من إنتاج السلع الكمالية وتزيد أسعارها مؤكدا على تحسين مستوى المعيشة للأفراد مع تزايد السكان ،متجاوزا في ذلك مفكري المدرسة الكلاسيكية وخصوصا مالتوس الذي اعتبر أن تزاد السكان يؤدي الى الكوارث البشرية وفنائها

أبدع في تحليل طبيعة العمل وبالأخص في توضيح مزايا تقاسم العمل والتعاون تلك الأفكار التي طرحها آدم سميث في القرن الثامن عشر.

لاحظ ابن خلدون تأثير العرض والطلب على السعر وذلك ما ذهبت إليه المدرسة الكلاسيكية كما لاحظ ان للدولة دور هام في الحياة الاقتصادية باعتبارها المستهلك الأكبر للإنتاج وبالتالي تحدد حجم وشكل الطلب وهذا ما ذهبت إليه النظرية الكينزية في القرن العشرين.

تلك هي أهم مساهمات ابن خلدون في الفكر الاقتصادي وهي مساهمات قيمة لكنها لم تطرح الاقتصاد كعلم مستقل ولم تقدم كنظريات اقتصادية متكاملة.

تقي الدين على المقريزي

هوتقي الدين بن على المقريزي، ولد في القاهرة سنة 1364 وتوفي بها سنة 1442 ،وعرف بالمقريزي نسبة لحارة في بعلبك بلبنان تعرف بتجارة المقارزة فقد كان أجداده في بعلبك وحضر والده الى القاهرة وولى بها بعض الوظائف

كان المقريزي مؤرخا واشتغل في عدة مناصب بالدولة ،حيث ولي فيها الحسبة والخطابة والإمامة عدة مرات. له عدة كتب ورسالتان تبحثان في الاقتصاد النقدي.

ويعتبر المفكر العربي الوحيد الذي اهتم بمشاكل النقود ،وتميز فكره الاقتصادي بالروح العلمية حيث يأخذ مبدأ السببية ويتنكر لمبدأ القدرية " فالأمور كلها، قلها وجلها، اذا عرفت أسبابها ،سهل على الخبير إصلاحها"."فالمجاعات وأمثالها ،ليست شيئا مفروضا على الإنسان من على، ينزل بأمر، ويرتفع بأمر ،كما أنها ليست ناجمة عن جهل الطبيعة وعماها،دون أن يكون للإنسان نصيب بها هي ظاهرة مادية اجتماعية ، لم تلازم دائما،ولكنها تقع آنا ،وتنقطع آنا آخر،تقع عندما تجتمع أسبابها

ودواعيها، وتنقطع عندما تنتهي تلك المسببات والدواعي، ان كل شيء خاضع للتطور،يولد وينمو ويموت".

أ - ظاهرة المجاعة في مصر:

تعرض المقريزي في كتابه "اغاثة الأمة بكشف الغمة" أو" تاريخ المجاعات في مصر" الى الأزمات الاقتصادية والمجاعات التي عرفتها مصر.

ويرى المقريزي بأن الأسباب المجاعات بصفة عامة راجع إلى أسباب طبيعية وآخرى غير طبيعية

فالأسباب الطبيعية "كقصور جري النيل في مصر،وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره".

أما فيما يخص المجاعات العصر الذي عاش فيه المقريزي فيرجع أسبابها لغير الأسباب الطبيعية ،وهي اسباب سياسية واقتصادية.

1. اسباب سياسية:

وتتمثل هذه الأسباب أساسا في فساد الإدارة خاصة في مجتمع لعبت فيه الدولة دورا هاما حيث يؤثرهذا الفساد على الانتاج مباشرة،إضافة الى ممارسة أهل الدولة لسياسة احتكارية. فأثناء المجاعة تواجدت كميات كبيرة من الغلال تحت أيدي "أهل الدولة" بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعة جدا يجري تحصيلها عينا. ولم يكن في استطاعة الناس الوصول إليها الا بدفع الأسعار التي تفرضها "أهل الدولة".

2. اسباب اقتصادية:

وتتمثل في الزيادة الكبيرة في الريع العقاري في الزراعة،كما ارتفعت اسعار البذور واجور العمال مما ادى الى تزايد كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره.اضافة الى ذلك فان الدولة زادت من ساعات عمل السخرة الذي يقوم به (اهل الفلح) في بناء الجسور وحفر قنوات الري.

وادت هذه العوامل الى نقص في الانتاج الزراعي ،وبالأخص في جومن الظلم مارسته الادارة في مواجهة أهل الريف مما دفع بالفلاحين الى هجرة الارض ، ان هذه العوامل السابقة اثرت على الانتاج بالنقصان مع تقلب اسعار المنتجات الزراعية نحوالارتفاع.

ب- الظواهر النقدية:

اهتم المقريزي بالمشكلات الاقتصادية وقدم بعض الظواهر النقدية فهويرى بأن النقود قد تسبب ازمات اقتصادية للدولة فالنقود بحد ذاتها لها تاثير خاص على النشاط الاقتصادي ،ولقد توصل الى ذلك أثناء تحليله للأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر سنة 1406 م فأرجعها إضافة الى الأسباب السابق ذكرها (اسباب اقتصادية) الى فساد النظام النقدي ، وقد اقترح آنذاك على السلطان اصلاح النقد كطريقة من طرق معالجة الأزمة.

فالمقريزي يرى بأن لزيادة كمية النقود المطروحة في التداول خاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار فيقول في النقود " ان النقود (الفلوس) التي تكون أثمانا للمبيعات وقيما للأعمال انما هي الذهب والفضة فقط ولا يعلم في خبر صحيح ولا يقيم عن أمة من الأمم ولا

طائفة من طوائف البشر ،انهم اتخذوا ابدا في قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرهما،الا انه لما كانت في المبيعات محضرات نقل عن ان تباع بدرهم اوبجزء منه احتاج من اجل هذا في القديم والحديث الى شيء سوى الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ولم يتم ابدا ذلك الشيء الذي جعل للمحقرات نقدا البتة فيما عرف من اخبار الخليفة ،ولا اقيم قط بمنزلة احد النقدين ، واختلفت مذاهب البشر وآراؤهم فيما يجعلونه بازاء تلك المحقرات ،ولم تزل مصر والشام وعراقي العرب والعجم وفارس والروم في أول الدهر وآخره ملوك هذه الأقاليم لعظمهم وشدة باسهم ولعزة شأنهم وخزانة سلطانهم يجعلون بإزاء هذه المحقرات نحاسا يضربون منه إليسير قطعا صغارا تسمى فلوسا لشراء ذلك،ولا يكاد يأخذ منه الا إليسير ومع ذلك فإنها لم تقم أبدا في شيء من هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين".

مما سبق نستنتج بان المقريزي ابرز اثر كمية النقود على النشاط الاقتصادي من خلال أثرها على المستوى العام للأسعار.من ناحية أخرى فان المقريزي لاحظ أثناء المجاعة بان النقود الفضية تركت المجال للنقود النحاسية تتداول بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان معا في التداول. ففي وضع يتميز بارتفاع الأسعار وباستخدام عمليتين في بلد واحد يؤدي الى طرد العملة الجيدة من التداول من طرف العملة الرديئة لان الناس تفضل تحويل القطع النقدية الفضية لاستخدامها كمعدن أي في صناعة الحلي والأواني ،وهكذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمى بقانون غريشام.

الفصل الثالث

دور الدولة في الإقتصاد

3

دور الدولة في الاقتصاد

لم يكن دور الدولة ثابتاً في الاقتصاد، بل تطور وتبدل عبر العصور حسب الظروف السياسية أوالاقتصادية أوالاجتماعية. وتبلور هذا الدور بين سياسة الحرية الاقتصادية وابتعاد الدولة عن الاقتصاد، وسياسة التدخل الحكومي المساند للرأسمالية، والتدخل الحكومي المناهض للرأسمالية والمؤيد للاشتراكية. وذلك على التفصيل التالي:-

أولا : سياسة التجاريين

ظهر فكر التجاريين منذ بداية القرن الخامس عشر واستمر حتى منتصف القرن الثامن عشر. وقد قام هذا التيار الفكري بعد انهيار الإقطاع وما تلاه من حركات الهجرة التي سارع إليها رقيق الأرض من المناطق الزراعية إلى المدن وأصبحت المدن مركزا للتجارة والتداول. وخرج المجتمع الأوروبي من نظام الاقتصاد الإقطاعي المغلق الذي يقوم على الإنتاج للاستهلاك الذاتي إلى نظام اقتصاد السوق، حيث انفصل المنتج عن المستهلك، وظهر التاجر باعتباره وسيطا بين الإنتاج والتوزيع.

ومن هنا تجلت أهمية رأس المال كصورة جديدة لتراكم الثروة القومية بعد أن كانت متمثلة أساساً في الأراضي الزراعية. وقد ساعد على التراكم الرأسمإلي اختراع النقود كوحدة قياس لمختلف القيم الاقتصادية. فالنقود التي أضفت مرونة كبيرة على المعاملات، وسهلت انتقال الأموال، وساهمت في ازدهار التجارة وفي تعميق تقسيم العمل والتخصص.

وقويت طبقة التجار بتجميعهم لكميات كبيرة من النقود، وبتحالف الملوك معهم للقضاء على ما تبقى من شوكة للإقطاعيين، واسترداد كيان السلطة المركزية للدولة. وشجع التجار الصناعة ولكن لخدمتهم، وظلت التجارة هي النشاط الرئيسي حتى القرن الثامن عشر.

وكان الأساس الذي تستند إليه سياسة التجاريين هوأن يكون رصيد الميزان التجاري للدولة دائنا. ولا يتأتى ذلك إلا إذا باعت للدول الأجنبية سلعا وخدمات أكثر من السلع والخدمات التي تشتريها الدولة منها. فالرصيد إذ يكون في هذه الحالة دائنا

يمكن للدولة الدائنة أن تطلب سداده بالذهب والفضة، وهي المعادن النفيسة التي تؤدى زيادتها إلى زيادة قوة الدولة.

فزيادة رصيد الدولة من الذهب والفضة يزيد المقدرة المالية للدولة ويزيد قوتها الحربية، حيث تستطيع الدولة عند نشوب الحروب أن تلجأ إلى هذا الرصيد لتجهيز الجيوش والإنفاق عليها في الخارج. فرصيد الدولة من الذهب والفضة وإن كان يدخل خزائن التجار إلا أنه يشكل إمكانيات قومية يمكن للحكومة أن تحصل على جزء منه عن طريق الضرائب أوالقروض الإجبارية، فقوة الدولة من قوة مواطنيها. فالذهب والفضة في نظر التجاريين هي أفضل أنواع الثروات، ويمكن زيادة رصيد الدولة منها عن طريق زيادة الصادرات عن الواردات لكي يسدد الفرق بالذهب. ولذلك حذر التجاريون من زيادة الواردات عن الصادرات حتى لا تضطر الدولة إلى سداد الفرق للدول الأجنبية بالذهب فينقص رصيد الدولة منه، ويحل الكساد والبطالة محل الرواج والتوظف.

وتحقيقا لسياسة التجاريين نادوا بضرورة تدخل الدولة للإشراف المستمر على النشاط الاقتصادي، فنادوا بفرض الضرائب على الواردات، وتشجيع الصادرات بمنح إعانات للمنتجين الذين ينتجون لأغراض التصدير، وطالبوا بوضع قوانين تحض على الجهد والعمل والتقشف والحد من استهلاك السلع الكمإلية التي تستنفذ بعض الأموال.

ويرى التجاريون ضرورة المحافظة على مستويات أجور العمال عند مستويات منخفضة والمحافظة على تكاليف الإنتاج عند أدني مستوى ممكن، واستخدام كافة الموارد الاقتصادية بأقصى كفاءة ممكنة، حتى تتمكن من أن تغزوالدولة بمنتجاتها الأسواق الأجنبية بأسعار تنافسية. وعموماً تسعي سياسة التجاريين إلى الوصول بالإنتاج إلى أقصى قدر ممكن والوصول بالاستهلاك إلى أقل حد ممكن لتحصل بذلك على رصيد إضافي من الذهب والفضة.

وإذا كان لدى الدولة مناجم للذهب والفضة فإن على الدولة أن تقوم باستغلالها إلى أقصى درجة ممكنة. وعلى الدولة من ناحية أخرى أن تسعى إلى ضم

المستعمرات التي تحتوي أقاليمها على مناجم للذهب والفضة بقصد استغلال هذه المناجم واستنفاذ ما فيها من هذين المعدنين.

ولكن الدعوة إلى الاستعمار لم تقتصر على استعمار البلاد التي تضم مناجم للذهب والفضة، وإنما امتدت إلى كل البلاد التي بها ثروات طبيعية يمكن استغلالها في الإنتاج الصناعي أوفي التجارة فقد كان الاستعمار وسيلة ثراء للدولة تمكنها من الحصول على المواد الخام وتضمن لها سوقا لبيع منتجاتها.

وكانت الدول الكبرى تطبق الميثاق الاستعماري الذي تعترف فيه بأن المستعمرات ليست سوى مناطق مخصصة لخدمة الإمكانيات الاقتصادية للدول الاستعمارية. فكل تبادل تجارى للمستعمرات يجب أن يكون مع الدول الاستعمارية تصديرا واستيرادا. وليس للمستعمرات إقامة صناعات فيها. وهكذا بقيت المستعمرات مناطق تحصل منها الدول الاستعمارية على أكبر قدر ممكن من الثروة.

ثانياً: سياسة حرية النشاط الاقتصادي والطبيعيين والرأسمالية التقليدية

انهارت السياسة التي اتبعتها الحكومات في القرنين السادس عشر والسابع عشر تحت تأثير أفكار التجاريين. فقد وجه الاقتصاديون في القرن الثامن عشر عديدا من الانتقادات، إلى سياسة التجاريين وبينوا أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يخل بالحركة الطبيعية لهذا النشاط والتي من شأنها تحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

فالمنافسة الحرة بين البائعين والمشترين في السوق تكفل تحديد الثمن الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب دون أن يكون لأي فرد بائعا كان أومشتريا أي أثر في تحديده. ولا يوجد بالتالي أي داع لتدخل الحكومة من أجل تحديد ثمن عادل لأي سلعة أوأجر عادل لأي نوع من أنواع العمل.

وفي ظروف المنافسة الحرة يسعى المنتجون إلى تحسين وسائل إنتاجهم بقصد تخفيض التكاليف حتى يحققوا أكبر قدر من الأرباح. ويضطر كل منتج إلى متابعة غيرة في استخدام الوسائل الحديثة في الإنتاج حتى يحافظ على تكاليف إنتاجه عند مستويات تنافسية.

وتؤدى المنافسة إلى انخفاض تكاليف المعيشة بقضائها على المنتجين غير الأكفاء في أي مجال من مجالات الإنتاج.

وجهاز الأثمان كفيل بتنظيم النشاط الاقتصادي دون أي داع لتدخل الحكومة فتدخل الحكومة يؤدي إلى تعطيل جهاز السوق، والى التحيز لفريق من المتعاملين على حساب فريق آخر دون سند من الكفاءة الاقتصادية، وإلى التعثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية نتيجة للروتين والتهرب من المسئولية.

وكان الفلاسفة يدعون أيضاً إلى الحرية الاقتصادية لما لمسوه في التدخل الحكومي من هضم للحقوق الطبيعية للأفراد. فالفزيوقراط في فرنسا كانوا يمجدون القوانين الطبيعية على القوانين الوضعية.

وسر حملتهم على القوانين الوضعية ترجع إلى أن الحرية السياسية كانت منعدمة في فرنسا في القرن الثامن عشر، والتجارة الداخلية مكبله بقيود تحد من انتقال السلع مع إقليم إلى آخر. وكانت الأراضي الزراعية غير مستغلة استغلالا كاملاً بسبب النظام الإقطاعي ونظام الضرائب، لذلك أكد الطبيعيون على ضرورة إزالة كل تدخلات الحكومة وإتباع سياسة الحرية.

واستند الفلاسفة الإنجليز في دفاعهم عن نظام الحرية إلى الحقوق الطبيعية للفرد. فإذا كانت الحياة الجماعية تستدعي تنازل الفرد عن بعض حقوقه أوعن جزء من حريته الشخصية، إلا أن هذا التنازل يجب ألا يتعدى ما هوضروري لتحقيق تمتع الفرد بباقي حقوقه الطبيعية في أمان وذلك باحترام القانون الذي يحافظ على الحقوق الفردية الطبيعية. فالدولة عليها أن تحافظ على الحقوق الطبيعية لمواطنيها وليس لها أن تستغل هذه الحقوق. وقامت فلسفة هؤلاء في المجال الاقتصادي على تمتع كل فرد بالعائد الكامل لعمله، والحد من تدخل الدولة في الشئون الاقتصادية للمجتمع وخاصة شئون الملكية. فليس للدولة أن تفرض ضرائب عإلية أوتضع قيودا تعوق الحركة الطبيعية للنشاط الاقتصادي وليس لها أن تحدد الأجور أوالأسعار أومعدلات الفائدة أوالربح أوأن تمنح التزاما أواحتكارا لبعض رجل الأعمال لما في ذلك من جور على الحقوق الطبيعية للفرد.

أما رجال الأعمال فلم يناهضوا تدخل الحكومة في الشئون الاقتصادية قبل الثورة الصناعية لضيق السوق الداخلية وقيام نظام الطوائف. فقد كان السوق الداخلية تتمثل في سوق المدينة، وكانت كل طائفة تتولى تنظيم شئون حرفتها على نحوملزم لأعضائها.

وفي مجال التجارة الخارجية كان تدخل الدولة أمراً أساسيا نتيجة لضيق السوق ، وضآلة حجم الأرباح، والمخاطر التي تتعرض لها الأرواح والممتلكات.

وفي مجال الإنتاج الصناعي كان تدخل الدولة أمرا معترفا به لما يحتاجه الاستغلال الصناعي من رؤوس أموال كبيرة غير مضمونة العائد في وقت لم يبلغ فيه التراكم الرأسمإلي لدى الأفراد حداً يمكنهم من تأسيس المشروعات الصناعية دون تدخل من الحكومة.

وقد تغيرت كل هذه الظروف باتساع الأسواق وزيادة رؤوس الأموال لدى التجار والصناع فاتساع الأسواق وفر للتجار والصناع عامل الأمان فتخلصوا من نظام الطوائف كما أدى إلى زيادة رؤوس الأموال المتراكمة لديهم. ومن هنا زادت طموحات التجار والصناع، وتجلت رغبتهم في تحمل المخاطر، وأصبحوا يشعرون بالكيان الفردي لكل منهم، وسرى تيار الفردية بينهم وبدأت المنافسة تأخذ وضعها في الأسواق ولم يكن لدى الحكومة الإدارة اللازمة لتحقيق الإشراف والتدخل في هذه الظروف المتطورة فوقع على عاتق الأفراد تنظيم شئونهم الاقتصادية في كافة المجالات.

لذلك كل الاتجاه السائد في القرن التاسع عشر هومناهضة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للتفرغ لمراعاة احترام القانون، وحفظ الأمن، والدفاع عن حدود الدولة ضد اعتداء الجماعات الأخرى. أما إنتاج السلع والخدمات بأقل التكاليف فهي وظيفة رجال الأعمال على أساس الحرية.فلا تدخل من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي، ولا تدخل من رجال الأعمال في شئون الحكم. فالتدخل في النشاط الاقتصادي من جانب الحكومة يؤدي إلى البطء في اتخاذ القرارات السليمة بسبب جهل الأداة الحكومية بأصول الاقتصاد.

وهكذا، وجدت الحرية الاقتصادية بدايتها عند الطبيعيين كرد فعل في اتجاه مضاد، للتدخل الحكومي الذي نادى به التجاريون. فنظر الطبيعيون إلى الفرد على أنه اللبنة الأولى للنشاط الاقتصادي وإلى المصلحة على أنها حافز هذا النشاط. ومن هنا كان الاعتراف للفرد بحق تملك أدوات الإنتاج وتنظيم العمليات الإنتاجية على أساس المنافسة بين المنتجين. والفرد عندما يسعى إلى تحقيق منفعته الشخصية بمنافسة الآخرين يسعى في نفس الوقت إلى تحقيق المصلحة العامة. وأسس الطبيعيون مذهبهم في الحرية الاقتصادية على فكرة القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية إلى يجب أن تحكم كافة مظاهر الحياة الاقتصادية، لما لهذه الحقوق من صفات الأبدية والإطلاق.

وتعتبر أفكار المدرسة الكلاسيكية امتداداً لأفكار مدرسة الطبيعيين. وارتبط ظهور المدرسة الكلاسيكية بالتطور العام لأوروبا في كافة نواحي الحياة نتيجة للثورة الصناعية وما صاحبها من تغيير جوهري في فنون الإنتاج، وزيادة عمليات التراكم الرأسمإلي لدى أصحاب الأعمال، فانفصال طبقة العمال عن طبقة الرأسمإليين أظهر مصلحة الطبقة الأخيرة في ترك الأمور الاقتصادية تسير في حركة طبيعية تلقائية دون تدخل حكومي يحد من حريتهم في علاقتهم بالعمال أويقيدهم في الحصول على مستلزمات الإنتاج. وقد صاحب نشأة المدرسة الكلاسيكية ازدهار النظام الرأسمإلي واعتبرت أساساً فكرياً له.

ثالثاً : سياسة التدخل الحكومي ما بين التأييد للرأسمإلية أو الاشتراكية

لم يسلم فكر مدرسة الطبيعيين من النقد، فلا توجد قوانين طبيعية تحكم مسار النشاط الاقتصادي خاصة إذا علمنا أن الظواهر الاقتصادية تتميز بالتطور المستمر. وتغير الظواهر يقتضي تغيير القوانين التي تحكمها. ولم يسلم فكر المدرسة الكلاسيكية أوالرأسمإلية التقليدية من النقد، حيث عجزت النظرية الكلاسيكية عن تقديم الحلول للمشاكل والأزمات التي واجهت النظام الرأسمإلي مع بداية القرن العشرين نتيجة تحطيم الحرب العالمية الأولى للجهاز الإنتاجي في الغرب، وقد تحقق نفس الأمر مع الحرب العالمية الثانية.

فالاعتبارات الجارية في الكيان الاقتصادي أملت على الحكومة ضرورة التدخل، وجعلت النظام الرأسمإلي في حاجة إلى حلول جديدة لحل بعض مشكلاته. ولعل أهم هذه الاعتبارات تتمثل في الحروب، وإعادة توزيع الدخل القومي، والقضاء على البطالة ، والتنمية الاقتصادية للبلاد المتخلفة.

ففي أوقات الحروب لا يمكن الاعتماد على جهاز الأسعار لتوجيه الموارد الاقتصادية التوجيه الأمثل لكسب الحرب. لذلك كان ضرورياً في هذه الأوقات أن تتولى الحكومة أمر توجيه الموارد باعتبارها مسئولة عن نجاح عملياتها الحربية. وتستمر دواعي التدخل الحكومي إلى ما بعد انتهاء الحرب حيت تعانى البلاد من ندرة كثير من أنواع الإنتاج المدني. فترك السوق حرة في أعقاب الحرب يعطى بعض الأفراد فرصة للحصول على أرباح استثنائية كبيرة.

وبعد انتهاء الحرب يجب استمرار تدخل الدولة لإعادة توزيع لدخل القومي لصالح الفقراء بفرض الضرائب العالية واستخدام حصيلتها لتحسين حالة الفقراء وقت السلم. خاصة وان الدولة قد نجحت في تمويل الحرب عن طريق هذه الضرائب.

ومما دعا إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي الرغبة في القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الكامل بتنظيم الإنتاج والاستهلاك.

وعلى حكومات الدول المتخلفة أن تعمل على تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بتوجيه جانب من مواردها للاستثمار في المجالات التي لا يتمكن النشاط الفردي من الاستثمار فيها لنقص في الخبرة أوفي رؤوس الأموال، وبتوجيه تجارتها الخارجية وفقاً لاحتياجات البلاد.

ويتم التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي بواحدة من اثنتين

الأولي : وضع خطة إنتاجية عامة تساهم المشروعات الخاصة والمشروعات العامة في تنفيذها.

الثانية : وضع خطة مركزية كاملة لاستخدام الموارد في كافة القطاعات.

وقد برزت الطريقة الأولى

●كوسيلة من وسائل الإبقاء على النظام الرأسمإلي في إطار جديد بعد أن ثبت أن أزمات هذا النظام وما يصاحبها من كساد وبطالة ليست عارضة كما أشار الكلاسيك، فنواة هذا الاتجاه موجودة في أفكار كينز حيت أراد تقديم علاج لمشكلة الركود التي هيمنت على الاقتصاد الإنجليزي، وما صاحبها من بطالة واسعة النطاق.

فقد بدأ كينز بانتقاد التحليل التقليدي القائم على قانون الأسواق، ومضمونه أن العرض يخلق الطلب المساوي له، وان التشغيل الكامل يتم بتفاعل القوى التلقائية للنشاط الاقتصادي. ذهب كينز إلى عكس ما تقدم مبيناً أن الطلب الفعلى هوالذي يحدد مستوى التشغيل ومستوى الإنتاج والدخل. فليس من مصلحة المنتجين عرض كمية من الإنتاج تزيد على ما يتوقعونه من طلب على منتجاتهم بما يحقق لهم أكبر الأرباح الممكنة. ويتكون الطلب الفعلى من الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الإنتاج.

وتبين نظرية كينز أن مستوى الدخل القومي يتوقف في النهاية على مقدار الطلب الفعلى، وينصح كينز الحكومة بالتدخل لتنشيط الطلب الفعلى والتخلي عن سياسة الحرية علاجاً لمشكلة البطالة.

ويمكن تنشيط الطلب الفعلى على سلع الاستهلاك بتدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، لأن ميل هذه الطبقات للاستهلاك أكبر من ميل الطبقات الغنية. ويمكن للدولة إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفقراء بفرض الضرائب التصاعدية ومنح الإعانات النقدية وأداء الخدمات المجانية.

ويمكن تنشيط الطلب الفعلى على سلع الإنتاج بتدخل الدولة للقيام ببعض المشروعات أوبخفض سعر الفائدة تشجيعا للمنظمين على القيام باستثمارات جديدة، أوالقضاء على الاحتكارات حتى لا تستمر أسعار المنتجات مرتفعة.

وقـد توالـت الحلـول التـي تقـدم للإبقـاء عـلى النظـام الرأسـمإلي حتـى أصـبحت بعـض الـدول الرأسـمإلية تتـدخل في النـشاط الاقتـصادي بهـدف التـأثير عـلى البنيـان الاقتـصادي في الأجـل الطويـل وذلـك عـن طريـق خطـة عامـة. فقـد وجـد أن وضـع مثـل هـذه الخطـة

أفضل من ترك النشاط الاقتصادي يسعى عشوائيا إلى تحقيق الأهداف المادية للمجتمع، فالمجتمعات الحرة تعانى في غيبة التدخل من ثلاث مساوئ أساسية :

1) وجود تفاوت كبير في الدخل وفي الفرص بين الأفراد.

2) عدم استغلال كل مواردها استغلال كاملاً بتأثير الاحتكارات.

3) القلق السياسي والاجتماعي بسبب البطالة والتضخم.

وتدخل الدولة بوضع خطة عامة للاقتصاد القومي لتفادى هذه المساوئ أفضل من الحرية الاقتصادية التي تصاحبها مثل هذه المساوئ.

وبالنسبة للطريقة الثانية

- من طرق تدخل الدولة في الاقتصاد فيتمثل في وضع خطة مركزية كاملة لاستخدام الموارد في كافة القطاعات فهواتجاه التخطيط المركزي الذي يقوم عليه النظام الاشتراكي باعتباره نظاماً منافساً للنظام الرأسمالي، عرفه العالم بظهور التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي سنة 1917، أن النظام الاشتراكي يرتكز على مبادئ وأسس تختلف تماماً عن تلك التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي. ويلاحظ أن التخطيط الاقتصادي أصبح من أسس النظام الاشتراكي ابتداء من سنة 1917. ولا يعتبر فن التخطيط تطبيقاً لفكر ماركس، حيث لم ترد كلمة تخطيط في كتاباته نهائياً ومع ذلك يبقى النظام الاشتراكي مستنداً في منابعه الفكرية إلى قيمة العمل وفائض القيمة وإلى تراكم رؤوس الأموال وتركزها كما أشار كارل ماركس. وكان قد لقي فكر ماركس تطبيقاً في دولتين كبيرتين هما الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين الشعبية وعدد آخر من الدول. إلى أن التطبيق العملي اثبت فشل النظام الاشتراكي أواقتصاد السوق، فقد تفكك الاتحاد السوفيتي منبع الفكر الاشتراكي في بداية 1992 وتحويله إلى جمهوريات مستقلة تسعى للعودة إلى نظام السوق، بل أنضم بعضها إلى الاتحاد الأوروبي وهومركز تجمع الدول ذات النظام الاقتصادي الرأسمالي أوهي منبع نظام اقتصاد السوق.

وهكذا عاد نظام اقتصاد السوق من جديد كمحرك للنشاط الاقتصادي من الغالبية العظمي من اقتصاديات العالم. وما ترتب على ذلك في انحسار وتراجع دور الدولة في الاقتصاد وإطلاق العنان وإفساح الطريق للمبادرات الفردية أوللقطاع الخاص، كما عاد دور الدولة في الاقتصاد إلى الانحسار.

الخصخصة وتقليص دور الدولة في القطاع الإقتصادي

منذ أمد ليس بالقصير ظهر بوضوح تحول فكرى وعملي حيال موضوع دور الدولة والقطاع الخاص في المجال الإقتصادي.مبتعداً بسرعة عن مركز وهيمنة دور الدولة متجهاً نحوالقطاع الخاص ليحل محل الدولة فيما كان لها من دور فى هذا المجال.

واحتل قمة الإهتمامات الفكرية موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، ولم يقف الأمر عند الصعيد النظري بل تعداه وبسرعة فائقة إلى التطبيق العملى فعم العالم من أقصاه إلي ؟ أقصاه هذا التيار الجارف بغض النظر عن نوعية المذاهب ومستوي وحالة الأوضاع. لقد غطت موجة الخصخصة رقعة البلاد الرأسمإلية المتقدمة والبلاد النامية والبلاد الإشتراكية.

ووراء ذلك التحول دوافع ومقاصد. يمكن إجمالها أومعظمها في النهوض بالوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن الحكومات، من منطلق أن القطاع الخاص أكفأ فى أداء النشاط الإقتصادي، ومهما بدا من دوافع واعتبارات اقتصادية وراء هذا التيار الجارف فهناك عوامل مذهبية رأسمإلية.ولم تسلم الدول الإسلامية من هذا التيار فأخذت بدورها تطبق منهج الخصخصة.

وإذا كانت الأنظمة الاقتصادية الوضعية وخاصة منها النظام الرأسمالى تبدى تفهماً وتوافقاً مع هذا التيار فإن النظام الإقتصادي الإسلامي بحكم ماله من خصائص ومقومات قد يكون له موقف آخر وهذه الورقة تستعرض البعد الوضعى نظرياً وعملياً لهذا التيار ثم تتناول بالبحث والدراسة موقف الاقتصاد الإسلامي منها من خلال ما يحمله للدولة من مهام ومسؤليات ومايقوم عليه من تنظيم معين للملكية ولاستغلالها ولسلطة الدولة حيالها. من خلال استعراض هذه المسائل يتبين أن الاقتصاد

الإسلامي لايرفض من حيث المبدأ وبشكل مطلق عملية الخصخصة، لكنه يقبل منها أموراً ويرفض أخرى، وقد صادق الفكر الإقتصادي المعاصر الرشيد على مبدأ عدم الإستغراق في الخصخصة ومن ثم تهميش دور الدولة وإنما الأمر المهم هوإعادة توزيع للأدوار بحيث يقوم كل من الدولة والقطاع الخاص بدوره الحقيقى في المجال الإقتصادي الذى لايستغنى صلاحه عنهما.وهذا ما سبق أن نادى به الاقتصاد الإسلامي.

1. المصطلح والمفهوم :

منذ عدة سنوات وحتي الآن شاعت لفظة انجليزية هي "Privatization " فى الأدبيات السياسية والاقتصادية وأصبحت مصطلحاً على نهج معين في المجال الإقتصادي بخاصة والمجال الإحتماعي والسياسي بعامة.

وقد ترجم هذا اللفظ إلى اللغة العربية بألفاظ متعددة متفاوته الحظ فى الاستخدام والشيوع، أكثرها شيوعاً لفظ الخصخصة، وهناك ألفاظ أخري منها التخصيص والتخصيصية والخوصصة والخاصخصة..الخ.ومن المفارقات في هذا الشأن أن اللفظ الشائع عربياً، وهوالخصخصة لانصيب له من الصحة اللغوية، فما وجدنا – فيما اطلعنا عليه – من معاجم وقواميس لهذا اللفظ ولا لفعله " خصخص " أثراً فى تلك المصادر. وعلى عكس ذلك وجدنا للفظ خصص وتخصيص وتخصيصية وجوداً عربياً واضحاً. وبالتالي فهوالأولي بالإستخدام والتداول في المحافل العلمية. وحبذا _ فى ضوء ذلك _ استبدال مصطلح التخصيصية بالخصخصة، مع الوعي بإمكانية الإبقاء على هذا المصطلح في الإستخدام " الخصخصة " من باب أنه خطأ شائع لكنه معمول به ومتعارف عليه. والأمر في الأول والأخير أمر مصطلح إقتصادي، ولا مشاحة في الإصطلاح، طالما كان المعنى المقصود واضحاً في أفئدة السامعين له والمتعاملين معه.

ولهذا المصطلح العديد من المفاهيم، يرجع تعددها وتنوعها إلى ما لهذا الموضوع لدي المهتمين من رؤيتين، رؤية موسعة ورؤية مضيقة. ومعني ذلك أن هناك زاويتين ؛ زاوية منفرجة وزاوية حادة " بالتعبير الهندسى ". فهناك من ينظر فيه ويتعامل معه على انه نهج اقتصادي كامل وشامل يحيل النظام الاقتصادي القائم

من تصنيف لتصنيف آخر. وهناك من ينظر فيه على أنه نهج اقتصادي جزئى يتعلق بتعديل وتغير بعض جزيئات الهيكل الاقتصادي القائم والنظام الاقتصادي المهيمن دون أن يترتب عليه أوينجم عنه تغير لـلـهيكل وللنظام ككل.

فى الإطار الواسع تطالعنا المفاهيم التالية " الخصخصة هى مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على نظام السوق وإلياته فى تحقيق التنمية والعدالة".ومعني هذا التعريف أننا بإزاء الخصخصة أمام إعادة نظر شاملة للاقتصاد القومي وأدواته ومؤسساته، وخاصة فيما يتعلق بدور كل من الدولة والسوق في تسيير شؤنه.

وهى"جزء من عملية الإصلاحات الهيكلية للقطاع العام في البنيان الاقتصادي، تستهدف رفع معدل النموالإقتصادي، من خلال تحسين وكفاءة المؤسسات والأداء السياسى". وفي الإطار الضيق نجد هذه المفاهيم " هى تحويل بعض المشروعات العامة الى مشروعات خاصة من ةحيث الملكية أومن حيث الإدارة " وهى إدارة المنشأة على أساس تجاري من خلال نقل ملكيتها كلها أوبعضها للقطاع الخاص، أوتأجير خدمات محترفة تضطلح بمهمة تسير المنشأة على هذا الطريق ".

ومن الناحية الواقعية نجد المفهومين يسيران سوياً، فتجري عملية تحويل بعض المشروعات العامة ألى مشروعات خاصة فى ركاب عملية واسعة تستهدف تغير المسار الكلي للاقتصاد وتعديل النظام الحاكم له. ولم نجد – فيما أطلعنا عليه من تجارب- من يقف عند حد تحويل بعض المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة، ودونما تغيير جوهري هيكلي في بنيان الاقتصاد ونظامه.

وهكـــذا نجـــد النظـــرات متفاوتـــه ضـــيقاً واتـــساعاً. والـــوعي بهـــذا التمييـــز مهـــم في التعـــرف الـــدقيق عـــلى جوانـــب الموضـــوع، وبخاصـــة مـــا يتعلـــق بتقويمـــه عـــلى الـــصعيد

الاقتصادي وعلى الصعيد الشرعي. إذن نحن أمام ظاهرة محلية وعالمية تقوم على تحويل للمشروعات العامة أوبعضها إلى مشروعات خاصة، ملكية أوإدارة. وتقوم كذلك على اعادة رسم الخريطة الاقتصادية بحيث يكون الفاعل الرئيسي فيها هونظام السوق بدلاً من الدولة ونظام التخطيط.

2- **التخصيصية – نبذة تاريخية:**

ما إن بدأ القرن العشرون في البزوغ إلا وجدت عوامل متنوعة عملت على إيجاد دور بارز ومؤثر للدولة في المجال الاقتصادي، ويوماً بعد يوم قويت هذه العوامل ونمت، ومن ثم تضخم الدور الاقتصادي للدولة؛ ولم يقف الحال في هذا الأمر عند حد الدول الاشتراكية بل تجاوزه إلى الدول النامية، حيث أخذت فيها الحكومات زمام قيادة الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية، باعتقاد أن هذا العمل الشاق والمجهود الضخم لا ينهض به إلا الدولة بكل مالها من صلاحيات وما تمتلكه من سلطات ومؤسسات. كما تجاوزه إلى الدول الرأسمالية المتقدمة، حيث أخذت الحكومات على عاتقها عبء القيام باصلاح ما أفرزه نظام السوق من مثالب اجتماعية واقتصادية، تتعلق بالاستقرار الاقتصادي، وبالتوازن الاجتماعي، وبالكفاءة الاقتصادية.

وما إن دخلنا في منتصف القرن العشرين وسرنا فيه حتى بدت عوامل التحول من هذا النهج إلى نهج مغاير، رويداً رويداً. من جراء ظهور متغيرات ومستجدات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأخذ القطاع الخاص يحتل مكانه شيئاً فشيئاً إلى أن دخلنا في الربع الأخير من هذا القرن، حيث كان التحول قد وصل إلى ذورته، فأخذ الفكر وفي ركابه التطبيق ينادي بسيادة وسيطرة وهيمنة القطاع الخاص، وانحسار دور القطاع العام، وكف الدولة يدها عن الكثير مما كانت في الماضي تبسطها عليه. وبدت العملية كما لوكانت مقابلة بين دورين أوبين فأعلن، إذا قوى أحدهما ضعف الآخر. والمسألة سجال بين القطاع العام والقطاع الخاص، وقد آن الأوان أن ينزل القطاع العام من على عرش الهيمنة والقيادة ويسلمه للقطاع الخاص.

وسيطر على الفكر والتطبيق مصطلح الخصخصة، كما سيطر من قبل مصطلح التأميم، وساد جهاز السوق كما ساد من قبل جهاز التخطيط، والأيام دول حتى بين الأنظمة والمصطلحــات.

ومن الطبيعي أن يكون وراء هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى العديد من العوامل والاعتبارات والملابسات. فمنذ حوإلي عقدين تعرض الاقتصاد العالمي في عديد من الدول لبعض الاختلالات الكبيرة الداخلية والخارجية، فهناك عجز متزايد في الموازنات العامة وعجز متزايد في موازين المدفوعات، وارتفاع في معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وتزايد كبير في حجم الديون المحلية والأجنبية، وعلى ساحة الدول الرأسمإلية المتقدمة تولدت رغبة قوية لدى بعض حكامها في توسيع قاعدة الملكية، وكذلك في رفع الكفاءة الاقتصادية ومن ثم رفع مستوى المعيشة وتعزيز القدرات التنافسية، في سوق يسير بسرعة نحوالعالمية. وتحقيق ذلك إنما يكون من خلال تقليل النفقات والتكاليف، والمزيد من التجديد والتحديث في المعدات والأدوات ونظم الإدارة.

وقد كانت هذه الدول الرأسمإلية سباقة في تبني هذا التوجه الذي مثلت فيه الخصخصة محوراً رئيساً، وعلى رأس هذه الدول انجلترا، ففي عام 1977 عرضت شركة البترول البريطانية للبيع ثم شركة الطيران ثم شركات المياه والكهرباء وغيرها.[8] وتبع انجلترا في ذلك العديد من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حتى لقد أصبح بمثابة موجة غطت مختلف بلدان العالم. وقد قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحفيز الدول وترغيبها في سلوك هذا المسلك، وطبقاً لتقارير البنك الدولي فقد تم خلال الثمانينات من القرن العشرين خصخصة ما يزيد على 6800 مشروع عام، وخلال التسعينات تم خصخصة ما تزيد قيمته على 19 مليار دولار أمريكي من المشروعات في ربوع البلاد النامية وحدها.

3- الدوافع والأهداف

دفعت إلى هذا التوجه الكاسح نحوالتخصيصية عوامل متعددة يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

1. رفع الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد القومي. فقد تبين أن قدرات وإمكانات القطاع العام متواضعة على المستوى الإداري وعلى المستوى الفني، ومن ثم فهوعاجز عن تقديم السلعة أوالخدمة ذات النوعية العالية، يضاف إلى ذلك ما يتحمله هذا القطاع من خسائر متزايدة ناجمة عن ارتفاع التكاليف وتدني الإيرادات. وبالتالي فقد بات عبئاً على الموازنات العامة للدول بدلاً من أن يكون مصدراً من مصادر إيراداتها. وليس بخاف على أحد ما أصبح يسببه القطاع من مشكلات مإلية للدول ومن اختلالات متضخمة في موازناتها. إضافة إلى ما يمارسه من هدر للكثير من الموارد والطاقات، إن الخصخصة تقلل من النفقات العامة وتزيد من الإيرادات العامة.

2. واجهت الدول على إختلافها مشكلات حادة للبطالة، وبعد أن كان القطاع العام ملاذاً فسيحاً لتشغيل المزيد من أفراد القوة العاملة أصبح عاجزاً عن القيام بذلك، بل أصبح مأوى للبطالة المقنعة التي لا تقل وطأتها الاقتصادية عن البطالة السافرة. ومن المعتقد أن الخصخصة سوف تسهم، من جهات متعددة في مواجهة هذه المشكلة. بيد أن الواقع لا يقدم تأييداً لهذا الاعتقاد، بل قد يشير ويفيد عكسه.

3. توفير نوعية عإلية من السلع والخدمات من قبل القطاع الخاص تستطيع التنافس مع المنتجات الأجنبية، وبالتالي تحسين وضعية موازين المدفوعات.

4. تسهم الخصخصة في توسيع قاعدة الملكية، كما أنها تجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتغري بالعودة رؤوس الأموال الوطنية.

5. إعادة تحديد دور الدولة بما يؤهلها للقيام بوظيفتها الكبرى المتمثلة في التحكم والانضباط والإشراف والرقابة بعد أن شغلت عن هذه الوظيفة الأولى بممارسة النشاط الاقتصادي. الذي لا يتواءم وطبيعتها. فالدولة خلفت للسلطة والحكم والقيادة ولم تخلق لتمارس الأنشطة الاقتصادية مع الممارسين لها من الأفراد. وإلا خلت الساحة من الحكم.

6. تفعيل المدخرات المحلية ودعم الوعي الأدخاري لدى الأفراد من خلال فتح الباب أمامهم لامتلاك حصص أوأسهم في هذه المشروعات.

7. وهناك دافع قد لا يقل أهمية عن الدوافع الأخرى وهوالدافع الأيديولوجي، فهناك رغبة عارمة لدى دول النظام الرأسمإلي بتعميم كل مبادئه وتنظيماته على كل دول العالم ، سواء كان ذلك في صالح هذه الدول أوفي غير صالحها.

ولهذا الدافع رصيد كبير من الصحة والمصداقية، وغير خاف ما هنالك من صلة وارتباط بن الخصخصة والعولمة، وبخاصة الشركات العالمية، فهناك تحريض قوي مباشر وغير مباشر وأحياناً يصل إلى درجة الحمل والضغط على قيام الدول النامية بالمزيد من الخصخصة، لأن ذلك يتيح الاستحواز على العديد من الشركات والمؤسسات الوطنية أوالمشاركة فيها غير عابئة بما يكون لذلك من أثر على الاقتصاد القومي.

وتجد الإشارة إلى أن تحقق هذه الأهداف متوقف على العديد من العوامل المنوطة بالدولة من جهة وبالقطاع الخاص من جهة أخرى.

4- الأسإليب والصور

لخصخصة المشروعات العامة العديد من الصور والأسإليب. وبوجه عام يوجد شكلان أوأسلوبان للخصخصة: خصخصة الملكية وخصخصة الإدارة.

1- خصخصة الملكية : ومؤداها تحويل ملكية المشروع كلياً أوجزئياً إلى ملكية خاصة ويمكن أن يتم ذلك من خلال البورصة أوالمزايدة أوإلى العاملين فيه، كما يمكن أن يتم من خلال بيع المشروع أوجزء منه كأصول. وبالطبع فإن بعض هذه الصور لا تصلح لخصخصة ملكية كل المشروعات، وإنما قد يصلح هذا الأسلوب لمشروع ولا يصلح لمشروع آخر. واختيار الأسلوب المناسب ويقلل من التحديات الكبيرة أمام نجاح الخصخصة.

2- خصخصة الإدارة : ومؤداها عدم طروء أي تغيير في نمط ملكية المشروع، فيظل المشروع مملوكاً ملكية عامة لكن الذي يحدث تغيير أسلوب ونمط إدارته. وهناك صور عديدة لخصخصة الإدارة. منها عقود الإدارة، وبمقتضاها تحتفظ

الدولة بالملكية وتوكل إدارة المشروع إلى القطاع الخاص على أن توفر له كل الأموال اللازمة. وذلك نظير عائد محدد. وأكثر ما يكون ذلك في المشروعات الخدمية. ومنها عقود التأجير. حيث تبقى ملكية المشروع للدولة ويؤجر للقطاع الخاص، والفرق بين هذه الصورة وسابقتها أنه في حال التأجير يدفع المستأجر الإيجار. بغض النظر عن نتيجة المشروع. ويستخدم ذلك بكثرة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة ومنها عقود الإنشاء والتشغيل والتحويل والمعروفة باسم (Bot). ويعد هذا الأسلوب أوهذه الصورة من أكثر الصور شيوعاً في عمليات الخصخصة، لما يتميز به من البساطة وجذب الاستثمارات الخارجية. وكثيراً ما يستخدم في مشروعات البنية الأساسية مثل شبكات الطرق ومحطات الكهرباء والمياه والمطارات والموانى.....إلخ، ومؤدى هذه الصورة قيام المستثمر ببناء المشروع وتشغيله لمدة محددة يعود بعدها إلى الحكومة. وبرغم ما لهذا الأسلوب من ميزات فإن له الكثير من المطالب التي يمكن التقليل منها إذا ما كانت هناك حكومة قوية رشيدة. وكانت بنود الإتفاق واضحة محددة، مراعية ما يحقق أكبر قدر ممكن من المصلحة العامة.

ومنها عقود الامتياز. حيث تمنح الحكومة إحدى الجهات امتيازاً خاصاً لإنتاج أوتوريد جزء من خدمة معينة. وبرغم قدم هذا الأسلوب فإن استخدامه الآن في البلاد النامية محدود لحساسيته الزائدة تجاه المخاطر الاقتصادية والسياسية.

5- دروس مستفادة:

بالنظر في التجارب والبرامج التي طبقتها الدول المختلفة لإنجاز عملية الخصخصة نجد أن نتائج عملية الخصخصة تفاوتت بشكل كبير إيجاباً وسلباً من دولة لأخرى. وبوجه عام نجد أن الخصخصة قد حققت نتائج إيجابية في الدول المتقدمة بيد، أن نتائجها في الدول النامية كانت في جملتها مخيبة للأمال، حيث لم تحقق الكثير من أهدافها، بل إنها في حالات كثيرة جاءت بنقيض مقصودها، وذلك على صعيد الكفاءة والعدالة والعمالة وعلاج الاختلالات في الموازنات العامة وموازين المدفوعات. ففي الكثير من البرامج زاد حجم البطالة ولم ينكمش، وارتفعت

الأسعار، ولم تتحسن بشكل ملحوظ موازنات الدول وموازين مدفوعاتها. بل وبددت أصول المجتمع الإنتاجية الثابتة من خلال عدم الرشد في استخدام حصيلة بيعها، كما أن التقويم شابه في حالات عديدة الفساد، وأسهمت في توسيع نطاق الاحتكار. وتملك الأجانب كثيراً من الأصول الإنتاجية المهمة.

والتساؤل المثار هو: لم كان هذا الحصاد المر؟ والجواب عن ذلك أن الخصخصة ليست مسألة نظرية فكرية يتقرر من خلال الورق صلاحها من عدمه، وإنما هي مسألة عملية ونهج تطبيقي، ومن ثم فهي في حاجة ماسة إلى توافر العديد من المقومات حتى تحقق مقصودها، ومن ذلك:

1. توفير البيئة الملائمة من النواحي التشريعية والقانونية
2. توفير القناعة لدى العاملين في المشروع حتى لا يعرقلوا سير العملية
3. وجود جهاز قومي أمين وكفء يتولى القيام بعملية الخصخصة.
4. وجود توافق قومي صريح حول كل خطوات عملية الخصخصة وحتى التصرف في حصيلتها.

وبعبارة جامعة توفير قاعدة المشروعية لهذه العملية. حتى تحقق أقصى قدر ممكن من المصلحة العامة، تلك التي ترتكز على ركيزتى الكفاءة والعدالة معاً. ومما يؤسف له أن العديد من برامج الخصخصة في الدول المختلفة وخاصة الدول النامية قد أخفق في توفير معظم هذه المتطلبات.

منذ أمد ليس بالقصير ظهر بوضوح تحول فكرى وعملي حيال موضوع دور الدولة والقطاع الخاص في المجال الإقتصادي.مبتعداً بسرعة عن مركز وهيمنة دور الدولة متجهاً نحوالقطاع الخاص ليحل محل الدولة فيما كان لها من دور فى هذا المجال.

واحتل قمة الإهتمامات الفكرية موضوع الخصخصة وتقليص دور القطاع العام، ولم يقف الأمر عند الصعيد النظري بل تعداه وبسرعة فائقة إلى التطبيق العملى فعم العالم من أقصاه إلي ؟ أقصاه هذا التيار الجارف بغض النظر عن نوعية المذاهب ومستوي وحالة الأوضاع. لقد غطت موجة الخصخصة رقعة البلاد

الرأسمالية المتقدمة والبلاد النامية والبلاد الإشتراكية.

ووراء ذلك التحول دوافع ومقاصد. يمكن إجمالها أومعظمها في النهوض بالوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء عن الحكومات، من منطلق أن القطاع الخاص أكفأ فى أداء النشاط الإقتصادي، ومهما بدا من دوافع واعتبارات اقتصادية وراء هذا التيار الجارف فهناك عوامل مذهبية رأسمالية.ولم تسلم الدول الإسلامية من هذا التيار فأخذت بدورها تطبق منهج الخصخصة.

وإذا كانت الأنظمة الاقتصادية الوضعية وخاصة منها النظام الرأسمالى تبدى تفهماً وتوافقاً مع هذا التيار فإن النظام الإقتصادي الإسلامي بحكم ماله من خصائص ومقومات قد يكون له موقف آخر وهذه الورقة تستعرض البعد الوضعى نظرياً وعملياً لهذا التيار ثم تتناول بالبحث والدراسة موقف الاقتصاد الإسلامي منها من خلال ما يحمله للدولة من مهام ومسؤليات ومايقوم عليه من تنظيم معين للملكية ولاستغلالها ولسلطة الدولة حيالها. من خلال استعراض هذه المسائل يتبين أن الاقتصاد الإسلامي لايرفض من حيث المبدأ وبشكل مطلق عملية الخصخصة، لكنه يقبل منها أموراً ويرفض أخرى، وقد صادق الفكر الإقتصادي المعاصر الرشيد على مبدأ عدم الإستغراق في الخصخصة ومن ثم تهميش دور الدولة وإنما الأمر المهم هوإعادة توزيع للأدوار بحيث يقوم كل من الدولة والقطاع الخاص بدوره الحقيقى في المجال الإقتصادي الذى لايستغنى صلاحه عنهما.وهذا ما سبق أن نادى به الاقتصاد الإسلامي.

يمكن التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامي من عملية الخصخصة وتقليص دور القطاع العام من خلال دراسة المسائل التالية:

1. وظائف الدولة:

موضــوع الخصخــصة هوعنــصر في موضــوع أكــبر وهووظــائف الدولــة أودور الدولــة في المجتمــع، وخاصة في المجال الاقتصادي. فكثيراً ما نطالع أثناء نظرنا في موضـوع الخصخـصة إشـارات واضـحة إلى انعكـاس ذلـك عـلى دور الدولـة أووظـائف الدولـة. ومـن الإشـارات مـا يفيـد أن الخصخـصة إن هـي إلا تهمـيش لـدور الدولـة،

واختزال لوظائفها، ومنها ما يفيد أن المسألة لا تعدوأن تكون إعادة هيكلة لهذا الدور ولتلك الوظائف دون أن يكون لها علاقة بقوة وضعف، وحجم هذا الدور، بل إن البعض ليذهب إلى أن الخصخصة هي في الحقيقة مزيد من التفعيل والتقوية لدور الدولة، حيث تباعد بينها وبين الانشغال والاستنزاف في أعمال وأدوار لا تمثل قمة الدور أوالوظائف المنوطة بها، وانشغالها بذلك. فيه المزيد من الإنهاك والضغط وعدم وجود الفرصة أوالقدرة على ممارسة أهم وظائفها. وأيا كان الأمر فالذي لا شك فيه أن هناك ارتباطا وثيقا بين هذا وذاك. ومن ثم بات التعرف على وظائف الدولة في الاقتصاد الاسلامي مطلباً ضرورياً للتعرف ولوالجزئي على موقف الاقتصاد الاسلامي من الخصخصة.

في ظل الاقتصاد الوضعي تتحدد وظائف الدولة ومالها من دور من قبل المجتمع، في ضوء ما هوعليه من ثقافة وقيم، وما يعايشه من ظروف وملابسات، وأوضاع الاقتصادية. ولكون هذه المحددات متغيرة من زمان لزمان ومن مكان لمكان فإن وظيفة الدولة بدورها متغيرة، فنراها في الاقتصاد الاشتراكي مختلفة عنها في الاقتصاد الرأسمالي، بل نراها في داخل المجتمع الواحد والنظام الاقتصادي الواحد متغيرة من آن لآن، ولذلك وجدنا الدولة الحارسة ووجدنا الدولة المتدخلة ووجدنا الدولة المنتجة ووجدنا دولة الرفاهة.وكل دولة من هذه الدول ذات طبيعة ووظيفة مغايرة للأخرى. فإحياناً يخف الدور ويقل حتى لا يكاد يذكر كما هوالحال في الدولة الحارسة، وأحياناً يقوى الدور ويكبر حتى يكاد يبتلع ما عداه كلية، كما هوالحال في الدولة المنتجة التي أخذت على عاتقها مهمة القيام بالنشاط الاقصادي، وأحيانا نجد الدور معتدلا متوسطا، كما هوالحال في الدولة المتدخلة ودولة الرفاهة.

وفي ضوء هذا التبدل والتطور في دور الدولة ووظائفها لا نجد في ظاهرة الخصخصة ما يثير الاهتمام بشكل مكثف في ظل الاقتصاد الوضعي، فما هي في النهاية إلا دورة من دورات التاريخ أوموجة من موجاته. فهل الأمر في الاقتصاد الاسلامي على هذا النحوأم له منحى مغاير؟

إن الاقتـــــصاد الاســـــلامي إلهـــــي المـــــصدر وإلهـــــي المبـــــادئ والقواعـــــد يرتكـــــز عـــــلى

النصوص الشرعية واجتهادات علماء المسلمين، واستقراء تلك المصادر وتدبرها يجعل الإجابة على السؤال المطروح بأن الأمر في الإسلام مغاير لما عليه في الاقتصاد الوضعي مغايرة تكاد تكون كلية في هذا الشأن.

ومنشأ هذه المغايرة اختلاف الركائز والمنطلقات، فهي هناك بشرية محضة، وهي هنا إلهية محضة، فلم يحدد المسلمون من عند أنفسهم وظائف ومهام الدولة الحاكمة لمجتمعهم، وإنما تم ذلك من قبل الاسلام، وما على المسلمين إلا الفهم والاستنباط ثم الصياغة في صورة مقولات فنية. فإذا قال الاقتصاديون الاسلاميون إن كفالة الحد الإدنى من المعيشة لكل أفراد المجتمع الاسلامي من وظائف الدولة ومهامها الأساسية فإنهم لم يبتدعوا ذلك من عندياتهم، وإنما هوالاهتداء والفهم والاستنباط من النصوص الشرعية؛ القرآنية والنبوية، وقس على هذا بقية الوظائف والمهام.

وحيث إن الأمر في الاقتصاد الاسلامي في هذه المسألة على هذا النحوفإن القضية لا تخضع للظروف والملابسات ولا للأهواء والتوجهات، وبالتالي تتبدل وتتغير من حين لآخر. وخاصة من حيث الحجم والقوة. وإن تطورت من حيث الشكل والصورة. وقد غاب عن البعض الفهم الدقيق لهذا الأمر نذهب إلى أن دور الدولة في الاقتصاد الاسلامي يعتريه التغير والتبدل من حيث النطاق والحجم والقوة والضعف، تبعاً لظروف وأوضاع المجتمع. إن مهمة الدولة في الإسلام تتجسد في أمر واحد هورعاية المجتمع "فالإمام راع وهومسئول عن رعيته" والرعاية كما هوبارز في اسمها وكما فهمها العلماء هي منتهى الحفظ والصيانة، وتحقيق أكبر مصلحة ممكنة. ومعنى ذلك أنها لا تقل في حالات وتزيد في أخرى، ولا تضعف في حالات ولا تقوى في حالات.

وقد تناول علماء المسلمين قديماً وحديثاً هذه الوظيفة الجامعة بالتحليل والدراسة والتفصيل فأشتقوا منها، عملاً بالنصوص، العديد من الوظائف النوعية. والمطلع على هذه الدراسات القديمة والحديثة يجدها كلها داخلة في إطار الرعاية. كما يجد التنوع في التقسيم والتفريع، وربما في الأولويات. فهناك من ينوع هذه

الوظائف بشكل كبير يتجاوز بها السبع أوالعشر، وهناك من يجمل ويدمج، وهناك من يبدأ بكذا ومن يبدأ بكذا. والكل منطلقه واحد، هوالاسلام بنصوصه وقواعده.

وفي ضوء هذا التمهيد الذي قد يبدوأنه طال نوعاً ما يمكن الاشارة إلى ما نراه من وظائف للدولة في ظل الاقتصاد الاسلامي. وكما ذكرنا سلفاً فإن دراسة هذه المسألة ليست ذاتية، وانما هي مشتقة أومنبثقة من موضوعنا الذاتي الأصيل وهوموقف الاسلام أوبالأحرى موقف الإقتصاد الاسلامي من قضية الخصخصة.

ولذا فلن نطيل القول فيها. وترتيبنا لهذه الوظائف لا يعنى من قريب أوبعيد أنه يعكس الأهمية النسبية.

١) **توفير الخدمات الأساسية للمجتمع**، وعلى رأسها الدفاع والأمن والعدل، وتمتد لتشمل مختلف المرافق العامة ذات الخدمات الضرورية للعامة مثل الطرق والجسور والمواصلات والمياه والكهرباء، وغير ذلك من كل ما تمس حاجة المجتمع إليه، مثل التعلم الأساسي والصحة العامة. وقد أقسم عمر لعلى رضي اللـه عنهما على أنه لوذهبت عناق بشاطئ الفرات لأخذ بها عمر يوم القيامة.

٢) **تأمين الحد الأدني من المعيشة لكل فرد في المجتمع** عجز عن توفيره بنفسه أومن خلال من تلزمه نفقته، بغض النظر عن عقيدته. أذ لا يتحقق مفهوم الرعاية مع عدم توفر ذلك المستوى المعيشى لكل فرد، والنصوص والتطبيقات الشرعية في ذلك عديدة. وتوفير ذلك يتطلب أن يكون لدى الدولة من الأموال مايكفى لتغطية هذا الأمر. وقد وفر الإسلام للدولة الأدوات والأساليب التي تؤمن لها ذلك.

٣) **وضع الإطار الملائم للنشاط الإقتصادي**. فالدولة مسؤولة عن رعاية مصالح العامة والحفاظ على مقاصد الشريعة. وتحقيق ذلك إنما يكون من خلال العديد من السياسات الاقتصادية وغيرها، مثل السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية والسياسة الدخلية. وكذلك ما يتعلق بوضع التشريعات التي تكفل حماية الحقوق لأصحابها وفض المنازعات،وكذلك توفير المعلومات والبيانات وكل ما من شأنه إقامة نشاط إقتصادي جيد، وبالإختصار إن الدولة مسؤولة عن توفير المناخ الصحي لإقامة نشاط إقتصادي كفء، لأنها مأمورة برعاية مصالح الناس

التي هي حقوق للناس عليها بتعبير الإمام على رضي الـلـه عنه (ولكل على الوالى حق بقدر مايصلحه). ومن الأمثلة الفذة على ذلك ما فعله عمر مع راعى الغنم عندما رآه يرعى فى أرض أقل خصوبة فصاح عليه قائلاً: إنى قد مررت بمكان هوأخصب من مكانك، وإن كل راع مسؤل عن رعيته.

٤) **الإشراف على القطاع الخاص ومداومة النظر في شئونه** ومهمتها هنا تتلخص فى كلمتين لاثالث لهما، الإعانة والتقويم. فعليها إعانته لينهض بدوره على الوجة الأمثل، ولها في سبيل ذلك العديد من الادوات والصلاحيات المالية والتجارية وغيرها، وعليها من الناحية الاخري أن تقومه وتجبره على سلوك الجادة والحيلولة بينه وبين الحاقه ضرراً بالغير. ويدخل في ذلك الربا والغش والاحتكار وكل أسإليب اختلال التعامل والاستثمار والتوزيع والتصدير والاستيراد وتقديم خدمات على غير وجهها. وقد أفاضت كتب الحسبة وغيرها في ذلك.ومعني هذا يوضوح أن ترك الحبل على الغارب للقطاع الخاص، يفعل ما يحلوله، وترك ما يريد، هوأمر مرفوض في الاسلام، فالقطاع الخاص قائم ولة صلاحياته وحقوقه، ولكنه في الوقت ذاته محاط بعيون الدولة وتحت إشرافها تعينه وتدعمه من جهة، وتقويه وتأخذ على يدة من جهة ثانية. فالاعتراف بالقطاع الخاص وحريته وحقوقة لايتعارض مع الاعتراف للدولة حياله من إشراف ورقابة وتنظيم، تحقيقاً للإعانة والتقويم.

٥) **ضمان تشغيل الموارد والطاقات والعمل على تنميتها وعدم تبديدها**. إن الاسلام ينهي عن إضاعة المال، وينهي عن الاسراف والتبذير، ويكف يد السفيه عن التصرف في ماله ويعتبر حفظ المال أحد مقاصده الكبري، وإذا كانت هذ التكليفات والاوامر والنواهي تنصرف إلي الاشخاص فهي تنصرف كذلك إلي الدولة والقائمين على أمور الامة، فليس من الرعاية المأمورة بها وجود موارد معطلة أومهدرة، لأن ذلك يحول دون تحقيق الكثير من العبادات،كما أنه يعد معصيه لـلـه سبحانه وتعالى. وتحقيقا لذلك قامت الدوله في صدر الآسلام بإحياء الموات، والاقطاع، ودفع الناس إلي ممارسة النشاط الإقتصادي، وحاربت البطالة.

٦) **تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.** فإذا كان تأمين الحد الادني من المعيشة وظيفة للدولة الاسلامية فإن تحقيق التوازن بين الافراد اجتماعيا واقتصاديا هووظيفة أخرى للدولة. وتتضمن هذة الوظيفة عدالة التوزيع، ووضع ظوابط للتفاوت في الدخول والثروات وتقليل حدة التفاوت بينها. وكذلك ضرورة مراعاة الاجيال القادمة وحماية حقوقها في مصادر الثروة. فالتوازن المطلوب شرعا هوتوازن أفقي وتوازن رأسي، أي هوتوازن على مستوي الجيل الحاضر وتوازن على مستوي الاجيال، فلا يطغي جيل على أخر. وخير برهان على ذلك ما تفعله الدولة الاسلامية في أرض الفتوح زمن سيدنا عمر رضي اللـه عنه، حيث راعت في سياستها ومناهجها كل الاجيال المقبلة وحتي قيام الساعة.

هذه بعض مهام ووظائف الدولة في ظل الاقتصاد الاسلامي. ومن الواضح أن تحميل الاسلام للدولة للقيام بهذه الوظائف يتعارض تماما وفكرة الخصخصة بمفهومها الواسع الذي يمتد في نظر الكثير من المفكرين إلي تهميش دور الدولة في المجال الإقتصادي، وتخليها عن الكثير من مهامها إلي القطاع الخاص، والعودة بها إلي مفهوم الدولة الحارسة، بل إلي ما هوأبعد من ذلك ناهيك عن بقية الخدمات العامة. والقول بذلك لاينافى القول بأن الاسلام يؤيد ويقر ما في الخصخصة من دعوة وعمل على تعديل وتطوير الدور الاقتصادي للدولة، مع الابقاء عليه فعالا وقويا، بل العمل على المزيد من تفعيله وتقويته، بحعله يقتصر على المهام الحقيقية وترك المهام المصطنعة، والتي كانت وبالا على الدولة وعلى قيامها بوظيفتها في القيادة والاشراف والتوجيه والتنظيم وضبط الامور والايقاعات، والانشغال بأمور ليست من اختصاصاتها بل هي من شئون الافراد والقطاع الخاص، مثل الممارسات المباشرة للانشطة الاقتصادية العادية، من زراعة وتجارة وصناعة وخدمات، يمكن للافراد ان يقوموا بها من جهة ولديهم الرغبة في ذلك من جهة اخري. خلاصة القول إن دراسة متأنية لوظائف الدولة في الاقتصاد الاسلامي تؤدي بنا إلى التحفظ القوي ،بل الرفض الصريح لبعض مضامين المفهوم الواسع للخصخصة، وبالذات ما يتعلق بتهميش دور الدولة في المجال الاقتصادي خاصة، والمجال الاجتماعي عامة. أما عن موقف الاسلام من الخصخصة بالمفهوم الضيق فإنه يتطلب دراسة مسائل أخري

مثل نظام الملكية، ونظام استغلال الممتلكات العامة، وهذ ما نعرضه في الفقرات التالية

2. نظام الملكية:

من المعروف ان نظام الملكية من الاسس الكبري لاي نظام اقتصادي، وهوأحد المعايير الاساسية للتمييز بين الانظمة الاقتصادية. وقد أصبح من المعارف البدهية لدي دارسي الاقتصاد الاسلامي والباحثين فيه ان نظام الملكية فيه هوالنظام المزدوج، الذي يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة، وليس هناك أى خلاف بين الجميع على ذلك، وإن بدى الخلاف فيما بعد ذلك حول طبيعة كل منها ونطاقها. ولتحقيق مقصود ورقتنا هذه يكفي الاشارة إلي بعض محاور الملكية العامة.

المحور الاول: الاموال العامة متنوعة الطبائع، فمنها ماهومصادر وموارد للثروة مثل الاراضي والمياه والمعادن ومصادر الطاقة..الخ، ومنها ما هوثروة منتجة في شكل سلع نهائية ومنها ماهوفي شكل نقود. مثل أموال الخراج واموال الزكاة وغيرها

المحور الثاني: هذة الاموال الخاضعة للملكية العامة هي كلها تحت إشراف الحكومة وهي المسئولة عن التصرف فيها بالشكل الذي يحافظ عليها من جهة، ويجعلها تحقق أهدافها من جهة أخري. وبالبحث والتحري في المصادر الاسلامية يتضح أن هذه الاموال تنقسم قسمين من حيث مدي حرية الدولة أوالحكومة في التصرف فيها، ونطاق هذا التصرف، فبعضها يمتد نطاق التصرف فيه من قبل الدولة إلي كل جوانب التصرف الممنوحة للمالك على ملكه من بيع واستغلال وتبرع..الخ، وبعضها يقف حق التصرف المعطي للدولة فيها إلي حد معين، أقل من الحدود السالفة، فلا يحق لها مثلا أن تبيعها أوتمنحها. وقد حمل هذا التمييز بعض الباحثين إلي القول بأن الملكية العامة، أوبالأحرى الملكية غير الخاصة هي نوعان ؛ ملكية عامة أوجماعية وملكية الدولة أوبيت المال. الاولي هي حق لكل أفراد المجتمع، ومن ثم لايتجاوز دور الدولة حيالها الاشراف والادارة دون التصرف في رقابها بما يفوت على أي فرد حصته في ملكيتها وفى ذلك يقول الإمام الطحاوى :

"ولا ينبغى للإمام أن يقطع مالاغنى بالمسلمين عنه، كالبحار التى يشربون منها، وكالملح الذى يمتارون منه، ومامأشبه ذلك مما لاغني بهم عنه " ويقول الكسانى: " وأرض الملح والقار والنفط ونحوها مما لايستغنى عنها المسلمون لايجوز للإمامأن يقطعها أحد، لأنها حق لعامة المسلمين، وفى إقطاعها إبطال حقهم، وهذا لايجوز ". ويقول ابن قدامه : " إن المعادن الظاهرة وهى التى يتوصل إلى مافيها من غير مؤونة ينتابها الناس وينتفعون بها كالملح والماء والكبريت والقير والمومياء والنفط والكحل وإلياقوت وأشباه ذلك لاتملك بالإحياء، ولايجوز إقطاعها لأحد من الناس، ولاإحتجازها دون المسلمين، لأن فيه ضرراً بالمسلمين وتضييقاً عليهم....وهذا مذهب الشافعى، ولاأعلم فيه مخالفاً" أما الثانية فهي وإن كانت في النهاية ملكا للامة مثل السابقة لكنها أكثر خضوعا للدولة، حتي ليقال عنها إنها ملكية الدولة أوبيت المال، وبالتالي فإن حق تصرف الحكومة فيها يمتد ليشمل كل الوان التصرفات التي للمالك على ماله بما فيها التصرفات في رقبتها بيعا وتبرعا، فهي من هذه الزاوية تعد ملكية خاصة، لكن المالك لها هوالدولة بصفتها هيئة حاكمة. وليس معني ذلك أن الدولة مطلقة التصرف فيها دونما ضوابط أوقيود، فتصرف الدولة فيها مفتوح في ظل المصلحة العامة الحقيقية التي حددت معالمها الشريعة. إن كلا من الملكية الجماعية وملكية الدولة يخضع تصرف الدولة فيها لضابط المصلحة العامة المنضبطة والمقننة شرعا، وكل ما هنالك من تمييز بينها فإنه يرجع إلي حدود وحجم وجوانب هذا التصرف، فهذا ذو حدود ضيقة، وذاك أوسع حدوداً أونطاقا. وهذا التمييز يخدمنا كثيرا في التعرف على موقف الاقتصاد الاسلامي من نوعي الخصخصة، فهناك أموال عامة لاتقبل خصخصة الملكية لكنها قد تقبل خصخصة الادارة والتأجير، وهناك اموال عامة ترد عليها الخصخصة بنوعيها.

وليس من إليسير قيام تحديد دقيق لمفردات كل نوع من هاتين الملكيتين بشكل يحظي باتفاق العلماء، لكن ذلك لايمنع من وجود أمثلة بارزة واضحة لكل منهما لا تحتمل الجدال والخلاف، فهناك الطرق والانهار والمناجم والغابات وبعض الاراضي تدخل تحت النوع الاول بغير خلاف يذكر، وهناك بعض الاراضي، مثل

أراضي الصوافي والاراضي التي آلت إلي بيت المال على سبيل الميراث وانواع من الايرادات العامة يمكن، ان ندرجها تحت النوع الثاني...

يتضح مما سبق أن النظام الإسلامي للملكية يقرر وجود الملكية العامة كركيزة يقوم عليها النظام الإقتصادي فى الإسلام، كما يقوم على ركيزة الملكية الخاصة. وأن هذا النظام يرفض خصخصة ملكية بعض الأموال العامة، ويجيزها في البعض الآخر. أما خصخصة الإدارة فلايمكن التعرف على موقف الاقتصاد الإسلامى منه دون التعرض لمسألة نظام إستغلال الممتلكات العامة. وهذا مانعرض له فى الفقرة التالية :

3. نظام استغلال الممتلكات العامة:

(أ) الأموال المتجمعة فى بيت المال، مثل مال الخراج، والأموال الأخري التي توجه للإنفاق فى المصالح العامة الأصل فيها أن توجه مباشرة للإنفاق على هذه المصالح، فتشيد بها السدود والقناطر وتعبد بها الطرق وتبنى بها المدارس والمستشفيات ومختلف المرافق وتدفع منها الأجور والمرتبات..الخ. ومعني ذلك أن الشأن فيها هوالإستخدام والإنفاق وليس الاستغلال والحصول منها على غلة أوعائد. ومع ذلك فلنفرض أن هناك فائضاً في هذه الأموال، وقلنا بإدخاره للمستقبل، كما نص على ذلك الكثير من الفقهاء وخاصة الأحناف. فهل هناك ما يمنع من استثمار هذه الأموال واستغلالها في اقامة مشروعات اقتصادية؟ ليس هناك ما يمنع ذلك، بل إن ذلك هوالنهج السليم، وإلا تحولت إلى مكتنزات. طالما انها لم تستغل استغلالاً اقتصادياً جيداً. وهناك إشارات فقهية تفيدنا في ذلك، فقد ورد في المبسوط إن المروزى نقل عن محمد بن الحسن قوله " فإن اشترى الإمام بمال الخراج غنماً سائمة للتجارة وحال عليها الحول فعليه فيها الزكاة " والشاهد هنا الاعتراف الفقهى بقيام الدولة باستثمار واستغلال مال الخراج، وذلك بتحويله إلى أصول نامية يتحقق منها ربح. وقد تمثل ذلك في عهده فى شراء غنم ترعى وتنمووتتكاثر وتباع، بدلاً من الاحتفاظ بأموال الخراج في شكل نقدي لاينموعلى مدار الوقت. وقياساً على ذلك، للدولة القيام بإستغلال هذه الأموال بالأسلوب الذى تراه أكثر صلاحية. وقد يتمثل

ذلك فى اقامة مشروعات اقتصادية تنتج سلعاً وخدمات بقصد الربح. ومعني ذلك قيام مايعرف حإلياً بالقطاع الإقتصادي العام.

وهنا يرد تساؤل : هل يحق للدولة في ظل ظروف معينة أن تخصص هذه المشروعات ؟ وما هي صور هذه الخصخصة ؟.

أعتقد – والـلـه أعلم – أنه طالما أن أصل ومصدر هذه المشروعات هي أموال مملوكة لبيت المال فإنه من حق الدولة أن تخصص هذه المشروعات خصخصه ملكية وإدارة معا، شريطة أن يخضع ذلك للضوابط الشرعية الحاكمة للدولة فى تصرفاتها فى الأموال العامة.ً

(ب) الممتلكات العامة الإنتاجية المتمثلة فى موارد الثروة مثل الأراضي والمناجم والغابات والمياه ومصادر الطاقة..الخ

هذه الموارد تحتاج إلى لستغلال وتنمية حتى لاتترك معطلة. ومعنى ذلك أقامة المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمية. مثل محطات توليد الطاقة ومشروعات إستخراج المعادن وتصنيعها، والمشروعات الزراعية...الخ.ومثل هذه المشروعات تتطلب مشروعات تتولى تصريف هذه السلع والخدمات. فهل من حق الدولة إقامة مثل هذه المشروعات الإقتصادية العامة؟ أوبعبارة أخري هل من حقها إقامة قطاع عام يمارس أنشطة اقتصادية متنوعة؟

من الناحية النظرية نعم من حقها ذلك، بل قد يكون من واجبها إقامة هذه المشروعات لإنها مسؤلة عن إستغلال وإستثمار هذه الموارد حتى ستستفيد منها كل الناس. وقد لا يتأتى ذلك إلا من خلال إقامة هذه المشروعات العامة.

ومن الناحية العملية التطبيقية قد قامت الدولة في صدر الإسلام بشىء من هذا القبيل حيث ثبت أن الدولة فى عهد عمر رضي الـلـه عنه إستغلت أرض الصوافي بنفسها، أى أقامت مايمكن إعتباره مشروعات زراعية عامة.كما ثبت لدى البخارى أنه عندما أجلى عمر رضي الـلـه عنه إليهود من خيبر قامت الدولة بأستغلال حصتها فى هذه الاراضى، وخيرت أصحاب الحصص الاخرى فى أن يقوموا هم بأستغلالها اوأن تقوم الدولة بأستغلالها لهم نظير جزء من الناتج. وتفيد هذه الواقعة قيام الاستغلال العام "القطاع العام" على الممتلكات العامة. وكذلك قيام القطاع العام على ممتلكات خاصة بهدف إستغلالها من قبيل ما يمكن تسميتة " عمعمة الادارة " على غرار خصخصة الادارة. وقدم الفقه تنظيراً فقهيا لاستغلال هذه الممتلكات الانتاجية العامة. موضحا ان أمام الحاكم اسلوبين لاستغلال هذة الاموال، الإسلوب العام " القطاع العام " والإسلوب الخاص " الاستغلال من قبل القطاع الخاص " وعلى الحاكم ان يختار احسن الاسلوبين. يقول الدسوقى : ".. أما المعدن من حيث هوفيمكن أستغلاله بأحدى طريقتين : إقطاعه لمن يستغله فى نظير شىء لبيت المال، وهوإقطاع إنتفاع لا إقطاع تمليك، وان يجعل للمسلمين،بأن يقيم الوالى فيه من يعمل للمسلمين بأجرة. ويقول ابن رشد :" فإن كانت المعادن فى أرض حرة اوفى أرض العنوة أوفى الفيافى التى هى غير ممتلكة كان أمرها الى الامام، يقطعها لمن يعمل فيها، أويعامل الناس على العمل فيها لجماعة المسلمين على ما يجوز له " ويقول يحيى بن أدم : " وكل ارض لم يكن فيها أحد تمسح عليه ولم يوضع عليها الخراج، قال حسن : فذلك للمسلمين، وهوإلى الإمام، إن شاء أنفق عليها من بيت مال المسلمين وأستأجر من يقوم فيها، ويكون فضلها للمسلمين، وإن شاء أقطعها رجلا ممن له غناء عن المسلمين ".

أما عن الاسلوب الثانى للاستغلال وهوالاستغلال الخاص، من قبل القطاع الخاص فله هوالاخر ركيزته التطبيقية. فقد ثبت ان الرسول صلى اللـه عليه وسلم دفع ارض خيبر لليهود ليقوموا بأستغلالها نظير جزء من الناتج عندما رآى أنهم أقدر على زراعتها. كما ثبت أن عمر رضي اللـه عنه دفع أراضى الفتوح الاسلامية والتى أصبحت ملكية عامة لاصحابها السابقين ليقوموا باستغلالها نظير جزء من الناتج، وفى الحالتين لم تقم الدولة باستغلال هذه الموارد من خلال القطاع العام. كذالك ثبت أن عثمان رضي اللـه عنه حول إستغلال أراضى الصوافىمن القطاع العام إلى القطاع الخاص عندما تبين له أن الثاني أكفأ من الاول، إذ لم يزد العائد على الدولة من خلال الاسلوب العام عن تسعة ملايين، درهم بينما وصل فى الأسلوب الخاص الى خمسين مليون درهم.

وعندما جاء عمر بن عبد العزيز رضي اللـه عنه امر بأن تستغل أراضى الصافية من قبل القطاع الخاص طالما كان ذالك ممكناً، وإلا يتم إستغلالها من قبل القطاع العام. ومن ذلك يتضح أن أصول الإقتصاد الإسلامى لا تمنع من وجود مايعرف بالقطاع العام، سواء كان منبعه ومبعثه وجود موارد عامة إنتاجية تحتاج الى إستغلال أوكان مبعثه وجود أموال عامة سائلة تحول إلى استثمارات بدلاً من تركها بحالتها النقدية معطلة. ولا نحب أن نترك هذه المسأله دون الإشارة إلى ما هومدون ومعروف عن بعض علماء الإسلام من إستهجائهم بل ورفضهم لقيام الدولة باقامة مشروعات زراعية أوصناعية أوتجارية، وما قد ينجم عن ذلك من تعارض مع ما سبق طرحه. وقد استهجن كل من الماوردى وابن خلدون والدشقى قيام الدولة بممارسة النشاط الإقتصادي، أى بعبارة أخرى وجود قطاع عام إقتصادي. وكانت مبرراتهم فى ذلك ما فيه من منافسة وتضييق على القطاع الخاص، إضافة الى ماهنالك من عجز وقصور فى أداء المشروعات العامة، وكذلك ما يضيع على الدولة

من الإيرادات العامة التى كان لها الحصول عليها من المشروعات الخاصة. وبالاختصار كان هؤلاء العلماء رواداً حقيقيين للفكر الإقتصادي المعاصر الذى ينادى بكف يد الدولة عن ممارسة النشاط الإقتصادي لما يجلبه ذلك من مضار جسيمة على الإقتصاد القومي.ومن المفيد للقارئْ أن نضع أمامه فقرات من أقوال هؤلاء العلماء.

يقول الماوروى : (وعليه-يعنى السلطان- ألا يعارض صنفاً من الرعايا فى مطلبه وألا يشاركه فى مكسبه، وربما كان للسلطان رأى الاستئثار من أحد الأصناف فيتمثل إليه من لم يألفه، فيختل النظام بهم فيما نقلوا إليه، لأن تميزهم بإلهام الطابع أعدل فى إئتلافهم من التصنع لها، وربما ضن السلطان بمكاسبهم فتعرض لهم وشاركهم فيها، فتاجر مع التجار وزرع مع الزراع، وهذا وهن فى حقوق السياسة وقدح فى شروط الرياسة من جهتين : أحدهما أنه أذا تعرض لامر قصرت فيه يد من عداه فإن تورك عليه لم ينهض به وإن شورك فيه ضاق على أهله، وفد روى عن النبى صلى اللـه عليه وسلم أنه قال [ماعدل وال أتجر فى رعيته]، والثانى أن الملوك أشرف الناس منصبا، فخصوا بمواد السلطنة لأنها أشرف المواد مكسبا فإن زاحموا العامة فى إدراك مكاسبهم أوهنوا الرعايا ودنسوا الممالك، فاختل نظامها وأعتل مرادها]، وقد روى عن النبى صلى اللـه عليه وسلم أنه قال :(إذا اتجر الراعى هلكت الرعية)

ويقول ابن خلدون " فصل فى إن التجارة من السلطان مـضرة بالرعايـا مفـسدة للجبايـه. اعلـم ان الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات، وقـصر الحاصـل مـن جبايتهـا عـلى الوفاء بحاجتها ونفقاتها وإحتاجت الى المزيدمن المال والجباية، فتارة توضـع المكـوس عـلى بيعـات الرعايـا وأسواقهم، وتارة بمقاسمة الوالى والجبـاه وإمتكـاك عظـامهم، لمـايرون أنهـم قـد حـصلوا عـلى شـيئ طائـل

من أموال الجبايه لا يظهره الحسبان، وتاره باستحداث التجارة والفلاحه للسلطان، لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم وأن الأرباح تكون على نسبة رؤس الأموال، فيأخذون فبإكتساب الحيوان والنبات لاستغلاله فى شراء البضائع والتعرض بها لحوالة الأسواق، ويحسبون ذلك إدراراً للجباية وتكثيراً للفوائد، وهوغلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة، فأولاً مضايقة الفلاحين والتجار فى شراء الحيوان والبضائع وتيسير اسباب ذلك، فإن الرعايا متكافؤن في إليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهى إلى غاية موجودهم أوتقرب، وإذا رافقهم السلطان فى ذلك، وما له أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه فى شيىء من حاجاته....."

قد يبدوان هناك شيئاً من التعارض بين هذه الأقوال وما سبق تقريره حيال المشروعات العامة. ودرءاً لهذا التعارض ذهب بعض الباحثين إلى أن مقصود هؤلاء العلماء ليس قيام الدولة كجهاز حاكم بإقامة هذه المشروعات، وإنما قيام الحكام بذلك لأنفسهم ولمصلحنهم هم وليس من أجل المصلحة العامة. وأرى أن هذا التأويل فيه بعد. ونحن فى سعة من القول به، ويمكن القول بأن ماقاله هؤلاء العلماء صحيح وسليم فى ظل الفروض والواقع الذى شاهدوه، فهم يتحدثون عن منافسة الحكومة للقطاع الخاص، ودخولها معهم في حلبة النشاط الاقتصادي وكأنها مثلهم، تمارس هذه الأنشطة كما يمارسونها،وبالطبع فإنه في ظل هذه الفرضية فإن كل ما تخوفوا منه صحيح، ومن ثم كان موقفهم صحيحاً اقتصاديا وأيضاً شرعيا. لأن الدولة بذلك تضر ولاتصلح، وهي إنما جاءت لرعاية المصالح وحمايتها.

بيد أن نطاق القطاع العام في ضوء التصوير المتقدم لا يقوم على المنافسة والمضايقة واقتطاع حصة مما يدخل للقطاع الخاص، وإنما هوأسلوب لاستغلال الموارد العامة يمكن اتباعه إذا ما تبين بالدراسة العلمية الدقيقة أنه أمثل وأفضل من

الأسلوب البديل؟ إن فكرة مزاحمة الأفراد في الفرص المتاحة وفي أنشطتهم من قبل الدولة مرفوضة إسلامياً، وقدنص الفقهاء على أنه لا يجوز للدولة أن تحمي من الأراضي ما يضيق الفرص أمــام الأفــراد للاستفادة منهـــا[36]، فما بالنا بإقحام الدولة نفسها في مجالات يقوم بها القطاع الخاص على وجه سليم،

وفى النهاية نعود إلى لب موضوعنا ونطرح هذا التساؤل: إذا ما كان هناك قطاع عام ذوصبغة شرعية فهل من حق الدولة أن تخصصه؟ نقول إن كان تخصيص إدارة فالإجابة بنعم، بغير خلاف، حيال كل المشروعات العامة، شريطة أن يكون ذلك هوالأسلوب الأمثل. وشريطة ألا يترتب عليه تفويت حق لأي فرد كان له في ظل المشروع العام في المجتمع. وقد فعل ذلك عثمان رضي الـلـه عنه في أرض الصوافي كما طالب بفعله عمر بن عبد العزيز.

أما إن كان تخصيص ملكية. بأن تصبح هذه المشروعات ذات الملكية العامة مملوكة ملكية خاصة فإن الجواب بالإمكانية أوعدمها ليس سهلاً، ولا ينبغي التعميم والإطلاق. ومرجع ذلك ما سبقت الإشارة إليه من تنوع الممتلكات العامة ما بين ملكيات جماعية أومشتركة لكل الناس، وبين ملكية للدولة أولبيت المال. وما نجم عن ذلك من ضوابط شرعية على حدود ونطاق تصرف الدولة في هذه الأموال. وسبقت الإشارة إلى أن هناك من الأموال العامة ما لا يحق للدولة أن تغير ملكيتها أوتعدل منها بتحويلها كلاً أوجزءاًإلى ملكيات خاصة. بيد أن هناك أموالاً عامة تقبل هذا التحويل. ومعنى ذلك أن المشروعات العامة المرتكزة على ملكية للدولة أولبيت المال تقبل خصخصة الملكية، شريطة أن يكون في ذلك مصلحة أكبر للناس. أما المشروعات العامة المرتكزة على ملكية جماعية أومشتركة لكل أفراد المجتمع فأعتقد أنها لا تقبل خصخصة الملكية، اتساقاً مع عدم قبول الموارد التي كانت عليها لهذه الخصخصة. والأمر هنا في حاجة إلى مزيد بحث ودراسة وتحرير للمسائل.

وقد يرد هنا تساؤل مفاده إذا ما اتضح أن خصخصة بعض المشروعات العامة هي الأسلوب الأفضل، ومنعنا الدولة من ذلك على سبيل خصخصة الملكية ألا يعد ذلك تبديدا وإضاعة للأموال العامة؟ والجواب عن ذلك إن الإسلام يرفض تماماً كل إضاعة وتبديد لأي مال، وبخاصة الأموال العامة والتي تعامل معاملة مال إليتيم. لكن ذلك لا يعني التخلص من هذه الأموال العامة التي هي ملك لكل الناس. وإنما هناك بدائل أخرى، مثل خصخصة الإدارة، ومثل تحسين وإصلاح هذه المشروعات. وبذلك تحافظ الدولة للناس على حقوقهم وملكياتهم، وفي الوقت ذاته تتلافى التبديد والإهدار والضياع.

●الاقتصاد الإسلامي وما يجري حالياً من خصخصة في دول العالم الإسلامي:

ليس من السهل ولا من الصواب تعميم القول في ذلك، لأن أوضاع الدول الاسلامية متنوعة متفاوتة، وإن كان يغلفها كلها ستار التخلف الاقتصادي، لكنها مع ذلك تتفاوت في درجات النمو، أوبالأحرى درجات التخلف، وكذلك في الملابسات المحيطة. ومعنى ذلك أنه قد لا يكون من الصواب أن يقال عن دول هذا العالم الإسلامي كلها إن مصلحتها كذا أوكذا. ومع ذلك يمكن القول إن التوجه نحوالخصخصة بمفهمومها الجزئي الضيق قد يكون جيداً بوجه عام، شريطة أن يتم ذلك في ضوء ضوابط حاسمة وأسس واضحة. نذكر منها مايلى:

(أ) أن يكون ذلك هوالحل الأمثل. مثل أن يكون صلاح المشروع العام متعذراً أوأن صلاحه لا يحقق العائد من ورائه، وهوفي الوقت ذاته لا يمثل أهمية قومية لكل المجتمع من حيث الأمن أوالاقتصاد أوالاجتماع.....إلخ

والمشاهد في العديد من الدول الاسلامية المعاصرة أنها في فترة سابقة اندفعت نحوإقامة المزيد من المشروعات العامة بحق وبغير حق*، وعليها إليوم إسلامياً واقتصادياً أن تبادر بتصحيح هذه الأوضاع متخلية عما لم يكن لها من البداية الحق في إقامته. وما يتبقى من مشروعات تطبق عليها التوجيهات التي يقرها الإسلام، مع التأكيد على أنه لا يصح التفريط في ملكية وأحياناً في إدارة بعض المشروعات السلعية والخدمية.

ومن المهم إزالة لبس يقع فيه كثير من الناس وهوالربط الإيجابي بين دور الدولة أووظائفها وبين القطاع العام، بمعنى أن قوة هذا معناها قوة ذاك، والعكس بالعكس، بل إن الأمر ليصل عند البعض إلى ما هوأبعد من ذلك، حيث يرى إنهما مترادفان، مفادهما واحد، وكل ذلك غير صحيح. فالقطاع العام ليس هوالدولة وليس هوكل دور أووظائف الدولة، وإنما هومجرد مشروعات عامة تقيمها الدولة أولا تقيمها، توسع فيها أوتقلل منها. وقد يكون توسع الدولة فيها على حساب قوة الدولة ومتانة دورها، وقد يكون في تقليل الدولة منه مزيداً من القوة والفعالية للدولة.

والأمثلة المعاصرة على ذلك لا تحتاج إلى بيان، والأمثلة التاريخية ظاهرة بارزة، فأين كانت قوة وضخامة حجم القطاع العام إبان الدولة الإسلامية في عهد عمر ابن الخطاب رضي اللـه عنه أوعهد عمر بن عبد العزيز رضي اللـه عنه، أوعهد المنصور أوالرشيد، ومع ذلك كانت هذه الدول من القوة والفعالية بمكان. نخلص من ذلك إلى أنه يمكن تقليص القطاع العام دون أن يكون في ذلك مساس بدور الدولة وفعاليتها وقوتها.

(ب) أن تتم الخصخصة بالأسلوب الأمثل. من حيث التقويم وأسلوب التصرف وإتاحة الفرصة أمام الجميع، وعدم وجود شائبة محاباة أورشاوي أوهدايا، فهي أموال عامة وهي أموال الناس كافة وما الدولة فيها إلا وكيلة عنهم، كما قال بحق ابن تيمية رحمه الـلـه.[38]

(جـ) أن يتم التصرف في الأموال الناتجة عن الخصخصة بأقصى درجة من الرشادة المرتكزة على الكفاءة والعدالة معاً.

(د) ألا يترتب عليها تضييع حق للأمة في الحاضر أوالمستقبل. وألا يتولد عنها وضع اقتصادي مناف لمبادئ الاقتصاد الاسلامي، مثل قيام احتكارات أوتفاوت واسع في التوزيع، أوسيطرة الأجانب على مواردها، أوغير ذلك مما يهدد مصالح الأمة، فالخصخصة في الأول والأخير ليست هدفاً أوغاية، وإنما هي وسيلة أوأسلوب لتحقيق هدف، يتمثل في توفير مصالح الأمة.

إن هذه الضوابط وغيرها تستهدف جعل عملية الخصخصة تحوز المشروعية الشرعية والاقتصادية والاجتماعية، كما تحوز القبول العام من قبل أفراد المجتمع، حتى لا يتعرض المجتمع لهزات عنيفة تقوض استقراره الاجتماعي والاقتصادي، بل والسياسي. ولعل هذا يذكرنا بما جره سوء فهم بعض الفئات لما قام به سيدنا عثمان من اقطاعات لبعض الأفراد من ويلات جسام على المجتمع الاسلامي ومسيرته الحضارية.

أمـا الخصخـصة بمفهومهـا الواسـع والـذي يفيـد، كـما سـبق، التحـول إلى نظـام الـسوق، بحيـث يكـون السوق هوالمهيمن على الحياة الاقتصادية، وقد يمتد إلى نواحي أخرى، وفي الوقت ذاته تهمـيش دور الدولـة وتقلـيص وظائفها فإن ذلك مغـاير للـنهج الاسـلامي، ومتعـارض مـع أصـول النظـام الاقتـصادي الإسـلامي، كـما أنـه لـيس مـن

صالح الدولة الإسلامية المعاصرة انسحاب حكوماتها من الحياة الاقتصادية تاركة إياها للقطاع الخاص، فهناك تحديات كبار لا يتأتى للقطاع الخاص مواجهتها في غيبة دولة قوية ذات دور بارز، هناك تحديات العولمة، وهناك تحديات التنمية، وهناك تحديات البيئة، وهناك التحديات الاجتماعية والسياسية. وهناك تحديات تتعلق بقدرات القطاع الخاص في هذه الدول وسلوكاته، وكل ذلك يحتم بقاء الدولة بقاء فعالاً في الساحة الاقتصادية لقيادة المجتمع القيادة السليمة نحوتحقيق أهدافه، وإلا كانت الأمة كسفينة وسط خضم لجى تتقاذفها عواصف وأمواج عاتية دونما ربان قوي ماهر، لا تلبث أن تفتك بها تلك الأنواء.

الفصل الرابع

التخطيط في الإقتصاد السياسي

4

التخطيط

تعريف التخطيط وتحديد مفهومه:

اختلف تعريف التخطيط باختلاف المدارس الاقتصادية والأنظمة السياسية. وقد حصر معظم مفكري المدرسة البرجوازية مفهوم التخطيط بعده عملية فنية مستقلة عن طبيعة النظام السياسي، كما رأوا أن يكون تدخل الدولة بصورة غير مباشرة، أي أن يكون تدخلاً توجيهياً لنشاط القطاع الخاص ولصالحه.

أما المفهوم العام للتخطيط فهو القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي، أوتحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات مسوَّغة وحسب الإمكانات المتاحة. ويناقش «جان تنبرغن» مفهوم التخطيط، فيرى أن التخطيط يصبح مرغوباً به كلما كانت آثاره مرغوباً بها، وستزيد هذه الآثار:

1ـ كلما زادت الحاجة إلى التنبؤ.

2ـ وكلما زادت الحاجة إلى التزام هدف ما.

3ـ وكلما زادت الحاجة إلى تنسيق العمل.

وتتوقف الحاجة إلى كل من العناصر الثلاثة على نوع البنيان الاقتصادي للدولة، وعلى ظروفها بشكل عام.

أما الاقتصادي السوفييتي «سميرنوف» فيعرف التخطيط الاقتصادي: بأنه العمل الطوعي للجماهير في قيادتها للحياة الاقتصادية والاجتماعية. أما مضمون التخطيط فيتمثل في إقامة التوازن المنطقي السليم في توزيع الموارد البشرية والمادية والمالية بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته، وذلك من أجل إقرار مهمات اقتصادية واجتماعية معينة، في ظروف لايكون فيها للسوق والمنافسة أثر أساسي وحاسم في تطور الإنتاج وفي توزيعه واستهلاكه .وهكذا فإن المدرسة الاشتراكية عكس المدرسة البرجوازية، تؤكد الارتباط المتين بين التخطيط الاقتصادي وطبيعة النظام الاقتصادي والسياسي .والخلاصة فإن مهمة التخطيط تتركز بالأساس على إقرار مهمات اقتصادية واجتماعية يرغب المجتمع في الوصول إليها والعمل على تنفيذها.

المنظور التاريخي

جرت أولى محاولات التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1920 وكان هدفها البعيد هوإنجاز عملية التصنيع لاقتصاد زراعي بالدرجة الأولى في إطار نظام أوامري صارم بقيادة الاقتصاد الوطني.

وقد كان لنجاح الممارسة التخطيطية في الاتحاد السوفييتي أكبر الأثر في اعتبار التخطيط أداة وأسلوباً للتغلب على الصعوبات الاقتصادية من قبل العديد من

الدول غير الشيوعية وخاصة الصعوبات التي كانت سائدة عقب أزمة الثلاثينات وفي فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولم يأت عقد الخمسينات من القرن الماضي إلا وكانت جميع الدول تأخذ بمقولة أن تسهم الدولة إسهاماً بارزاً في الشأن الاقتصادي وأن تمارس بعضها شكلاً من أشكال البرمجة والتخطيط وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرغوبة .وتواصل هذا الاتجاه في الستينات والسبعينات مع اختلاف طرائق التخطيط والتوجيه باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية.

ففي مجموعة البلدان الاشتراكية جرى تبني أسلوب التخطيط المركزي والتخطيط التفصيلي لجميع فروع الإنتاج المادي والخدمي في إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة المركزية للموارد الوطنية، وكان الأمر يتطلب اتخاذ قرارات مركزية وتفصيلية بما يجب إنتاجه وبمستوى الأسعار والأجور ومستوى الاستثمار والتجارة الخارجية والداخلية وبالنسبة لجميع المتغيرات الاقتصادية .وكان التبرير النظري لذلك أن قوى السوق لا تقيم، بل ولا يمكنها أن تقيم اعتباراً للقيم والمبادئ الاجتماعية .وهي تخضع أساساً لمصلحة أصحاب النزوات وتؤمن مصالحهم بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن قوى السوق هذه عاجزة عن إمكانية تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج واستخدامها بكفاءة وفعالية.

وحقيقة الأمر أنه لم يأت عقد السبعينات من القرن العشرين إلا وكانت جميع الدول العربية والنامية تمارس شكلاً من أشكال البرمجة والتخطيط ولديها وزارات أوإدارات للتخطيط.

وبانهيار الاتحاد السوفييتي ومجموعة البلدان الاشتراكية الأوربية انتهت الممارسة التخطيطية لهذه البلدان، وحلت محلها إجراءات للتحول بسرعة إلى إلية السوق ومحاولات لإبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية.

وفي مواجهة هذه التبدلات على الساحة الدولية وتنامي الاتجاهات الليبرإلية الجديدة شرعت الدول الاشتراكية الأخرى بمحاولة إعادة هيكلة اقتصادها على نحوتستطيع معه جذب رؤوس الأموال الأجنبية مع المحافظة على أثر الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيه أنشطته.

مستويات التخطيط

وهي التخطيط الشامل، والجزئي والقطاعي، والإقليمي.

ـ التخطيط الشامل :ويشمل كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد، ويتطلب تحديداً دقيقاً للأهداف المطلوب تحقيقها في جميع مراحل عملية إعادة الإنتاج الموسع .

ويرتبط نجاح هذا التخطيط بمدى تضمنه أهداف المجتمع وطموحاته وبمدى توفر أركانه الأساسية المتمثلة بالواقعية والشمولية وبالمرونة والاستمرارية.

ـ التخطيط القطاعي :ويمثل إحدى صور التخطيط الجزئي، ويهتم بتحقيق الشمول في جانب من جوانب النشاط الاقتصادي فيغطي الجوانب المختلفة لقطاع معين متضمناً تخطيط عمليات الإنتاج والعمالة ورأس المال والإنتاجية وتنظيم القطاع والخدمات اللازمة له ومشكلاته التسويقية والتمويلية، ويهتم أيضاً بالمشروعات اللازمة لتوسيع القطاع في المستقبل.

ـ التخطيط الجزئي :ويتركز على بعض العمليات والمشروعات الرئيسية أوأحد القطاعات الاقتصادية المختارة . إن رقابة الدولة على الاستخدام، أوتخطيط القطاع الحكومي هي أمثلة من هذا النوع.

ـ التخطيط الإقليمي :هوالتخطيط المطبق على مستوى الإقليم، والإقليم هنا يمثل منطقة اقتصادية للبلاد تتميز من غيرها من المناطق بطبيعة بنيتها الاقتصادية وبمستوى تطور قواها المنتجة وبخصائص مواردها وثرواتها . ومع هذا التباين فإن كل إقليم يشكل جزءاً من كامل الاقتصاد .ويفيد التطبيق الصحيح للتخطيط الإقليمي في الاستثمار الأفضل لموارد الإقليم كما يسهم في تقليص التفاوت بين الأقاليم.

التخطيط وفق المعيار الزمني

ويلاحظ فيه التخطيط الطويل والمتوسط والقصير الأجل:

ـ التخطيط الطويل الأجل :وهوالتخطيط الذي يغطي آفاقاً زمنية طويلة بين عشر سنوات وعشرين سنة، ويتضمن استراتيجية التنمية البعيدة المدى التي تهتم بإحداث التبدلات والتحولات النوعية العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ـ التخطيط متوسط الأجل :وتراوح مدته من خمس إلى سبع سنوات، وتنحصر مهمته في تكييف استراتيجية التنمية بعيدة المدى مع الظروف المتغيرة، وفي تجزئة أهداف التخطيط الطويل الأجل الرئيسية إلى أهداف خمسية وسنوية محددة.

ـ التخطيط القصير الأجل :ويتضمن الخطة الجارية التي تنحصر مدتها بعام واحد .تُجزأً في إطاره أهداف الخطط المتوسطة إلى مؤشرات تفصيلية للوحدات الإنتاجية، وتبعاً لذلك فإن الخطط الجارية تمثل أداة لإدخال التعديلات اللازمة في المكونات السنوية للخطط متوسطة الأجل.

التخطيط التأشيري

ويعـرف عـلى أنـه وضـع خطـة اقتـصادية يبـين فيهـا دور كـل مـن القطاعـات الاجتماعيـة في تحقيـق الأهـداف التـي يـصبوإليها المجتمـع بتحـضير عمـل القطـاع

الخاص اعتماداً على استخدام أدوات السياسة الاقتصادية كالحوافز والأسعار والضرائب وسياسات الإقراض والإعفاءات بما يؤدي إلى التأثير في حركة النشاط الاقتصادي في البلاد وفقاً للأهداف المرغوب في تحقيقها في المستقبل.

التخطيط في الدول الاشتراكية

ابتدأ التخطيط الاشتراكي بعد انتصار الثورة البلشفية في روسية عام1917 ، وتطورت هذه التجربة التخطيطية في إطار سعي الاتحاد السوفييتي لتحقيق التصنيع.

اعتمد الاتحاد السوفييتي في المراحل الأولى للتخطيط على نظام التخطيط المركزي والأسلوب الأوامري لتوجيه النشاط الاقتصادي .وقد واجهت هذه السياسة الإخفاق التام في ظل الحرب الأهلية .مما اضطر لينين إلى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدةNEP التي شجعت عمل المنشآت الخاصة الصغيرة. وبعد إحداث هيئة تخطيط الدولة (غوسبلان) الجهاز المسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها، كان بالإمكان الشروع باعتماد الخطط الخمسية ابتداءً من الخطة الخمسية الأولى 1928-1932 التي أعطت الأولوية لإقامة الصناعة الثقيلة وتطويرها وخصصت لذلك الجزء الأكبر من الاستثمارات .ظل هذا النهج المدعوم بالأسلوب الأوامري المتشدِّد الصفة الغالبة للخطط الخمسية اللاحقة، والذي مكنّ السلطة السياسية من فرض رقابتها الشديدة على تعبئة الموارد واستخدامها ووضع الأولويات

التخطيطية موضع التنفيذ ولاسيما ما يتعلق منها بتطوير فروع الصناعة الثقيلة على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية.

تركزت مهمات الغوسبلان) هيئة تخطيط الدولة (على ترجمة الأهداف المقرّة سياسياً إلى مجموعة مترابطة من الأهداف التخطيطية، مما استلزم وجوب تأمين التوافق الدائم بين الإنتاج والاستهلاك، بين انتاج البضائع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية، وأولي قطاع التجارة الخارجية اهتماماً خاصاً لتأمين احتياجات البلاد من البضائع والسلع اللازمة بوساطة الاستيراد .وقد استلزم ذلك إعداد مجموعات كبيرة من الموازين السلعية والمادية لتأمين التوازن لجميع السلع الرئيسية .كما تطلبّ ذلك أيضاً إجراء المراجعة المتواصلة لكل مراحل الخطة وأجزائها لتحقيق التوازن العام والخاص بصورة دائمة .مثل هذه المهمة كانت معقدة للغاية في ظل المركزية الشديدة وما تقتضيه من ضرورة متابعة أعداد هائلة من التعلىمات والتوجيهات التي تحدد عمل آلاف المشروعات فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والنقل وغير ذلك.

حدثت بعض محاولات إصلاح النظام التخطيطي اعتباراً من أواسط الخمسينات لصالح إعطاء دور أكبر للهيئات المحلية والمناطق والجمهوريات .كما جرت محاولات أخرى في نهاية الستينات لتطوير النظام التخطيطي وإيجاد الخيار والحل الأفضل بين مجموعة من البدائل باستخدام الحاسبات الالكترونية المطورة

وتقانات البرمجة، كما جرى البحث عن معايير جديدة تستهدف تقليص المركزية الشديدة المترشحة منذ عهد ستإلين، والاستفادة من عامل الربح وجعل الأسعار تعكس إلى حد ما العرض والطلب والتكلفة البديلة إلا أن كل ذلك لم يبدل بصورة محسوسة من طبيعة النظام التخطيطي، وتلا ذلك رفض القيادة السوفييتية خلال المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي إحداث تغييرات أساسية في نظام التخطيط المركزي.

وكان التخطيط في الدول الاشتراكية الأخرى تقليداً للنموذج السوفييتي بصورة عامة عدا بعض الحالات .ففي بولونية جرى حديث عن ضرورة إجراء إصلاحات جذرية، وإقامة نوع من السوق الاشتراكية المرنة نسبياً واستمرار الملكية الخاصة في الزراعة الشكل السائد للملكية .وفي تشيكوسلوفاكية جرت حملة للإصلاح وتقليص المركزية ومحاولة إقامة أشكال لسوق اشتراكية مشابهة للسوق إليوغسلافية، ولكنها أحبطت بعد التدخل السوفييتي عام 1968.وفي يوغسلافية طور الشيوعيون إليوغسلافيون مفهومهم الخاص للتخطيط الاشتراكي، وتحولت المشروعات الحكومية لتدار من مجالس العمال التي صارت مسؤولة عن إقرار البرامج الانتاجية الخاصة وتحديد مستويات الأسعار، ومع ذلك كان للأجهزة المركزية أثر مهم في التأثير ومراقبة النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم عرض النقد والودائع المصرفية واستخدام النظام الضريبي.

وخلاصة القول إنه مع الانتقادات الشديدة والعديدة للنموذج السوفييتي في التخطيط المركزي الإلزامي، استطاع هذا النموذج تحقيق معدلات مرتفعة للنموالاقتصادي في الخطط الخمسية الأولى مقارنة مع الدول الرأسمالية، وتجنب حالات التضخم النقدي التي كانت تفتك باقتصادات الرأسمالية والنتائج السلبية للأزمات الاقتصادية الدورية، ومنها الأزمة الكبيرة .1932-1929 كما كان هذا النظام أكثر قدرة على تخطيط الاستثمار لصالح الصناعات الأساسية وفروع الصناعة الثقيلة على معاناته من حالات التمادي في الاستثمار لتحقيق أهداف التصنيع السوفييتي الثقيل.

من جهة أخرى يرى بعضهم أن هذا النظام قد عجز في كثير من الأحيان عن مواكبة الإصلاحات الحديثة وتطوير التقانة المعاصرة إلا أنه لقي قابلية لدى العديد من البلدان النامية التي تناضل لتطوير مجتمعاتها.

التخطيط في النظام الرأسمالي

وجدت غالبية الدول الرأسمالية نفسها إبان أزمة الثلاثينات من القرن الماضي مرغمة على التدخل في الشأن الاقتصادي وإعطاء أهمية خاصة لحماية المنتجين المحليين في وجه المنافسة الخارجية والسماح بإقامة الكارتيلات وضرورة مبادرة الدولة للقيام بالإنفاق لأغراض اقتصادية وعسكرية.

أتت الدفعات الأولى للتخطيط من إليسار السياسي، واستندت إلى اعتبارات واقعية وأحياناً سياسية، وكان اللجوء للتخطيط يتبع غالباً حدوث أزمة اقتصادية كحال فرنسة بعد الحرب العالمية الثانية وضرورة إعادة إعمار الاقتصاد الوطني وتحديثه، وحالة بريطانية لمعالجة أزمة ميزان المدفوعات عام .1961 وبصورة عامة فقد انبثق التخطيط في الدول الرأسمالية عن حالات عدم الرضا عن الأداء الاقتصادي وبروز عقبات جدية أعاقت مواصلة الاتجاه الصاعد للنموالاقتصادي الذي حدث إبان فترة إعادة الإعمار، وعليه فقد ركزت الخطط الاقتصادية لهذه الدول على رفع معدلات النموإلى5-4 ٪ سنوياً وزيادة الإنفاق على السلع والخدمات والاستهلاك العام والخاص وزيادة الاستثمار الإنتاجي والاجتماعي إلى جانب رفع وتيرة التصدير .كما اهتمت الخطط بتحقيق التوازن الإجمالي بين الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع والخدمات وتحقيق فائض نسبي في ميزان المدفوعات وزيادة الاستهلاك الفردي والجماعي من الخدمات الصحية والتعلمية والثقافية، وهذا إلى جانب الاهتمام بتصحيح حالات عدم التوازن في مجالات التنمية الإقليمية، إذ برز ذلك في خطط كل من بريطانية وفرنسة وهولندة وإيطالية وبرامجها.

مستجدات التخطيط في الدول الرأسمالية

استندت المحاولات الأولى للتخطيط إلى إقامة التوازنات الاقتصادية والمالية بتحديد حجوم الموارد الاقتصادية المتوقع أن تكون متاحة ومقارنتها بالكميات التي ستحتاج إليها الخطة .وأهم هذه التوازنات تركزت على العرض والطلب من السلع والخدمات والتوازن بالنسبة للادخار وقوة العمل ومسألة القطع الأجنبي .وما من شك أن اعتماد مثل هذا النهج في التخطيط على أهميته يلاقي الكثير من الصعوبات بسبب الأوجه العديدة واللامتناهية للعلاقات بين القطاعات المختلفة، وخاصة أن أي تعديلات لمجموعة من الموازين يستوجب إجراء تعديلاته في مجموعات الموازين الأخرى .إضافة إلى أن هذا الأسلوب من التخطيط قد يقلل الاهتمام بجانب آخر أكثر ارتباطاً بعملية صنع القرار الاقتصادي، وهوالحاجة إلى الاختيار بين بدائل العمل المختلفة، ولكل منها خصوصياته.

أما الأسلوب الآخر الذي حل محل أسلوب الموازين بدرجة أوبأخرى فقد اعتمد على النموذج الرياضي ودراسات تحليل التكلفة ـ المنفعةcost-benefit analysis . هذا النموذج الذي يتكون من سلسلة من المعادلات الرياضية التي توصف عمل الاقتصاد الوطني وهيكليته، يمكن من التعاطي مع مجموعات مختلفة من الأهداف بطريقة إدخال قيم هذه الأهداف في الحاسوب.

إن تحليل نموذج التكلفة- المنفعة المعرف أحياناً بنظام تخطيط الموازنة وبرمجتها يمثل جهداً إيجابياً لتطوير الإنفاقات الحكومية باعتبارها غير حساسة لمسألة السعر والربحية.

إن التخطيط والبرمجة الرأسمالية يتركان هامشاً كبيراً للمبادرة الخاصة للمستهلكين والمنتجين ولا يقيدان من إمكانية اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية والمالية مما يوفر للخطة مساحة واسعة من المرونة والحركية.

التخطيط في دول العالم الثالث

ما إن حصلت الدول النامية على استقلالها السياسي حتى شرعت في إدخال أسلوب التخطيط الاقتصادي، واعتمدت غالبيتها على نظام الخطط الخمسية التي كانت محاولات لتطوير عملية التنمية من خلال ثلاثة مداخل:

1- العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار.

2- توجيه بعض الاستثمارات لإزالة الاختناقات في نطاق الإنتاج بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.

3- العمل على تأمين مستوى جيد للتنسيق والتوافق بين الأجزاء المختلفة للخطة.

وكانت هذه الدول النامية الفتية تبدأ عملها التخطيطي ببرامج وخطط مبسطة تتضمن قائمة بمشروعات مطروحة من الإدارات الحكومية المختلفة من دون مراعاة لشروط التكامل فيما بينها .ومع ذلك فقد كان بالإمكان لهذا المستوى من التخطيط أن يحقق كثير من الفوائد، ويقلص من الاختناقات فيما لوانتُقيت المشروعات وصُمِّمت بصورة صحيحة وأكثر ملاءمة، وكانت المشكلة الدائمة في أن إدراج هذه المشروعات كان يتم في كثير من الأحيان من دون دراسة وافية ومن دون تقويم موضوعي لتكاليفها ومنافعها، إلى جانب أن ضعف التنسيق فيما بينها يزيد من نسبة الهدر ويقلص من دور الأولويات.

وفي تنفيذ هذه البرامج الاستثمارية جرى الاعتماد على دور الموازنة السنوية في التخطيط، وحاولت بعض الدول الانتقال بالتخطيط إلى مرحلة التخطيط الشامل الذي يضم نشاط القطاعين العام والخاص، ويجمع بين النشاط الاقتصادي الكلي ومستوى المكونات التفصيلية للمتغيرات الإجمالية، كما يمثل نوعاً من عدم الثقة في دور إلية السوق لتحقيق التنمية، ويعبر عن رغبة الدولة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على النشاط الاستثماري والتجارة الخارجية إضافة إلى قيامها بعملية الدفعة القوية التي تستطيع من خلالها إقامة مجموعة من المشروعات المتكاملة اقتصادياً وتقنياً.

الفصل الخامس

نماذج من الإقتصاد الكلي

5

نماذج من الاقتصاد الكلي

يمكن أن نستعرض بعض نماذج الاقتصاد الكلي من خلال الدخل القومي (أولاً) والاستهلاك القومي (ثانياً) والاستثمار القومي (ثالثاً) والعوامل الإنتاجية (رابعاً).

أولاً : الدخل القومي

والدخل القومي هوالمصدر الذي تشتق منه جميع الكميات الاقتصادية من استهلاك وادخار واستثمار حتى قيل أن المشاكل الاقتصادية الرئيسية في أي بلد من البلاد هي المشاكل المتعلقة بدراسة العوامل التي تؤثر في حجم الدخل القومي واستقراره وعدالة توزيعه.

1. المقصود بالدخل القومي :

الدخل القومي لأي دولة من الدول هوعبارة عن قيمة إنتاج هذه الدولة من السلع والخدمات خلال فترة معينة تتخذ أساس لقياس هذا الدخل. وقد جرى العرف الاقتصادي على تقدير الدخل القومي لفترة زمنية طولها سنة.

ويدخل في هذا الإنتاج كل ما أنتجه المجتمع من سلع مادية وغير مادية، والسلع المادية قد تكون سلعاً استهلاكية تستخدم مباشرة في إشباع حاجات الأفراد، وقد تكون سلعاً رأسمالية تستخدم في إنتاج غيرها من السلع الاستهلاكية أوالرأسمالية.

وزيادة الدخل القومي في سنة ما عنه في السنوات السابقة تدل على رخاء الدولة في هذه السنة، ونمونشاطها الاجتماعي، وارتفاع الدخول التي حصل عليها المواطنون وارتفاع مستوى معيشتهم بزيادة قدرتهم على شراء السلع والخدمات.

2. العوامل التي تؤثر في حجم الدخل القومي :

وإذا كان الدخل القومي هوعبارة عن قيمة مجموع الناتج القومي فإن مستوى هذا الدخل يتوقف على العوامل التي تؤثر في حجم الإنتاج القومي.

ويتوقف حجم الإنتاج القومي بالدرجة الأولى على ما لدى الدولة من عوامل الإنتاج ودرجة تشغيل هذه العوامل. فالإنتاج هوالحصيلة النهائية لتعاون العمل مع رأس المال ومع الأرض بمواردها الطبيعية.

- فبالنسبة للموارد الطبيعية نجد أن الإنتاج يزداد كلما كانت الدولة غنية بثروتها الطبيعية، وينقص كلما كانت الدولة فقيرة في هذه الثروة، على فرض وجود العدد الملائم من العمال لاستغلالها. ويتوقف الإنتاج في القطاع الزراعي على مساحة الأرض الصالحة للزراعة ودرجة خصوبتها.
- ويتوقف الإنتاج القومي أيضاً على كفاءة العمال، وأثر العمال على الإنتاج أثر واضح، فكلما كان سكان الدولة أصحاء ومتعلمون ومهرة في أداء أعمالهم كلما زاد حجم الإنتاج القومي، والعكس صحيح.
- ومن العوامل ذات الأثر المباشر على حجم الناتج القومي، رأس المال الموجود في الدولة. فوفرة الأصول ذات الكفاءة الإنتاجية العالية تؤدى إلى زيادة حجم الإنتاج، بينما تؤدي قلة الأصول الرأسمالية إلى ضآلة الإنتاج.
- وبالإضافة إلى كمية عوامل الإنتاج الموجودة في المجتمع، يتوقف الإنتاج القومي على مدى الكفاءة التي تعمل بها هذه العوامل، وبالتالي فإن هذا الإنتاج يتأثر بدرجة التخصص القائمة في المجتمع، ودرجة التقدم الفني، ومدى الاقتراب من النسب المثلى للتإليف بين عوامل الإنتاج.
- ويجب أن ننبه أن ثمة عوامل ليس للإنسان قدرة على التحكم فيها، قد تؤثر على حجم الإنتاج، كالظروف الجوية والكوارث الطبيعية والحروب.

- طرق قياس الدخل القومي :

تهتم كافة الدول بقياس الدخل القومي قياساً فعلياً بالنسبة للفترات الجارية، كما تهتم بقياس هذا الدخل قياساً تقديرياً بالنسبة للقنوات المقبلة. فالدولة تسترشد بهذا القياس عند وضع وتنفيذ سياستها الاقتصادية والمالية وتعتبر مشكلة توزيع

الدخل القومي بين من ساهموا في العملية الإنتاجية، ومدى عدالة هذا التوزيع، والآثار الاقتصادية المترتبة عليه، ووسائل إعادة توزيع الدخل القومي على نحويحد من التفاوت بين الطبقات، من المشكلات التي حازت انتباه الحكومات في العصر الحديث.

وقد جرت عادة الدول على قياس الدخل القومي خلال فترة زمنية طولها سنة طبقاً لطريقة من ثلاث طرق هي (أ) طريقة الناتج الكلي (ب) وطريقة الدخول الموزعة (ج) وطريقة الإنفاق الكلي.

1. طريقة الناتج الكلي :

تعتمد هذه الطريقة على إحصاء قيمة كل السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال السنة، مع تجنب تكرار حساب السلع الوسيطة، حيث يجب ألا تحتسب قيمة أي سلعة أوخدمة أكثر من مرة واحدة. ومن هنا كان من الضروري استبعاد قيمة المنتجات التي تستخدم خلال السنة كمادة أولية لمنتجات أخرى. فكل السلع التي لا تستهلك مباشرة وتدخل في تكوين سلع جديدة يجب احتساب قيمتها مرة واحدة لتجنب المبالغة في قيمة الدخل القومي. مثال ذلك اللبن الذي يدخل في إنتاج الشيكولاته، والدقيق الذي يدخل في إنتاج الخبر، والقوى المحركة التي تستخدمها المنشآت في إدارة آلاتها وتحتسب ضمن تكاليف الإنتاج.

2. طريقة الدخول الموزعة :

وتعتمد هذه الطريقة من طرق قياس الدخل القومي على حساب جميع الإيرادات التي حصل عليها كل من ساهموا بنشاطهم الاقتصادي في العملية الإنتاجية. ففي سبيل تحقق الناتج الكلى في أي دولة، يبذل العمال مجهودهم مقابل الحصول على أجورهم، ويقدم أصحاب رؤوس الأموال أموالهم مقابل الحصول على فائدة عنها ، ويقوم المنظمون بالتاليف بين عوامل الإنتاج السابقة مقابل الحصول على ربح مناسب للمخاطرة التي

يقدمون عليها. وبهذا يكون الناتج الكلي الذي ينتج أثناء السنة في جميع القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية حصيلة اشتراك جهودهم وممتلكاتهم وإمكانياتهم في العملية الإنتاجية، ويوزع هذا الناتج عليهم في صورة عوائد لعوامل الإنتاج المملوكة لهم.

3. طريقة الإنفاق الكلي :

وتعتمد هذه الطريقة من طرق قياس الدخل القومي على إحصاء قيمة السلع التي حصل عليها الأفراد أثناء العام لإشباع حاجاتهم الشخصية "الاستهلاك"، وقيمة الزيادة التي تحققت أثناء العام في السلع الرأسمإلية (الاستثمار). فالاستهلاك والاستثمار اللذان تما أثناء العام يشكلان استخدامات الناتج القومي.

ثانيا : الاستهلاك القومي

أ. تعريف الاستهلاك :

يوزع الدخل عادة بين نوعين من الإنفاق :

1)الإنفاق على السلع والخدمات التي تستهلك في الفترة الجارية، وهوالإنفاق الذي تشترى به الضروريات والكمإليات اللازمة للناس في حياتهم إليومية، وهذا النوع من الإنفاق يطلق عليه(الاستهلاك).

2)الإنفاق على السلع التي لا يتم استهلاكها في الفترة الجارية، وهوالإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة رأس المال الحقيقي للمجتمع عن طريق شراء السلع التي تضم إلى ثروة المجتمع الحقيقية، وهذا النوع من الإنفاق يطلق عليه لفظ (الاستثمار).

فما هي العوامل التي تحد مقدار الاستهلاك؟

ب. العوامل التي تحدد مقدار ما ينفق من الدخل على الاستهلاك :

يمثل الاستهلاك الذي يقوم به الأفراد أكبر العناصر المكونة للإنفاق الكلي ويتوقف حجم الاستهلاك على عوامل كثيرة:

فالأفراد يزيدون من استهلاكهم إذا ما توقعوا ارتفاعا في الأسعار، أواعتقدوا أن السلع سوف تشح في المستقبل، أوشاعت بينهم عادة التفاخر بما يستهلكون، أوخطر لهم أن الأموال التي لا ينفقونها في الاستهلاك سوف تتلف عليهم.

ومع ذلك يبقى مقدار الدخل أهم اعتبار يعتمد عليه الأفراد في تحديد نطاق استهلاكهم، فكلما ازداد دخل الفرد، ازداد ما يستهلكه، وإذا كان هناك بعض الأغنياء الذين ينفقون قدراً ضئيلاً من دخولهم على الاستهلاك، وبعض الفقراء ينفق على الاستهلاك كمية أكبر مما يستهلكه الأغنياء، إلا أن ذلك لا يسقط قاعدة زيادة الاستهلاك بزيادة الدخل بالنسبة للطبقتين. فمستوى استهلاك الغني يزيد بزيادة دخله، ومستوى استهلاك الفقير يزيد بزيادة دخله، بمعنى أن الفقراء والأغنياء يستهلكون في حالة زيادة الدخل كمية أكبر مما كانوا يستهلكون أوبقيت دخلوهم على ما كانت عليه.

وإذا كان سلوك الأفراد تجاه التغيير في دخولهم يختلف باختلاف ميولهم، إلا أنه من الأوضاع غير المألوفة أن نجد أفرادا يقل استهلاكهم كلما زاد دخلهم الحقيقي، أوأفرادا يزيد استهلاكهم نتيجة لانخفاض دخلهم.

وتعرف العلاقة بين دخل الفرد ومقدار ما ينفقه هذا الفرد على شراء سلع الاستهلاك بالميل "للاستهلاك". والميل للاستهلاك هوالذي يمكننا من حساب القدر الذي يستهلكه الفرد من دخله عند كل مستوى من مستويات هذا الدخل. فبمعرفة دخل الفرد، وميله للاستهلاك يمكن الوصول إلى معرفة مقدار ما ينفقه على الاستهلاك من هذا الدخل.

ويمكن حساب الميل للاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد، وبالنسبة لمجموعة من الناس، وبالنسبة لمجموع السكان في الدولة. والميل للاستهلاك في الدولة هوعبارة عن الميول المختلفة لسكانها بالإضافة إلى ما تستهلكه الحكومة. وبمعرفة الميل للاستهلاك في الدولة يمكننا معرفة مقدار ما ينفق من دخلها القومي على الاستهلاك.

فإذا كان الميل للاستهلاك كان معنى ذلك أن كل دخل تحصل عليه الدولة في مجموعها ينفق منه خمسة أسداس على الاستهلاك. فعندما يكون الدخل 30 مليارا من الدنانير، يكون مقدار ما ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات من هذا الدخل مبلغا قدرة 25 مليارا من الدينارات. وعندما يصل هذا الدخل إلى 36 مليارا من الدنانير، يكون مقدار الاستهلاك 30 مليارا من الدنانير.

وإذا كان الميل للاستهلاك على هذا القدر من الأهمية فما هي العوامل التي يتأثر بها هذا الميل؟

- العوامل التي تسيطر على الميل للاستهلاك :

تسطير على الميل للاستهلاك عوامل موضوعية وعوامل ذاتية.

تتمثل العوامل الموضوعية التي تؤثر على الميل للاستهلاك.

1. توزيع الدخل القومي.
2. التغيير في سعر الفائدة.
3. التغيير في السياسة المالية للدولة.
4. التغيرات المفاجئة في دخول الأفراد.

ثالثا : الاستثمار القومي

أ. تعريف الاستثمار:

يوزع الإنفاق الكلي بين الاستهلاك والاستثمار. والاستهلاك هوالجزء من الدخل الذي يخصص للإنفاق على سلع الاستهلاك. أما الاستثمار فهوذلك الجزء من الدخل الذي يخصص للإنفاق على سلع الإنتاج. ويمول الاستثمار عن طريق الادخار وهوالجزء الذي لم يستهلك من الدخل. ولكن ما هوالسبب في بقاء لفظي الادخار والاستثمار، ولماذا لا يستغنى عن أحدهما والإبقاء على الآخر.

ب. الادخار والاستثمار :

يتم التوافق بين الادخار والاستثمار بالنسبة للمجتمع بأسره، وليس بالنسبة لفرد أومجموعة من الأفراد، كما هوالحال تماماً فيما يتعلق بالتوافق بين الدخل والإنفاق. فالفرد حر في أن يدخر جزءا أكبر مما يستثمر أوأن يستثمر جزاء أكبر مما يدخر، ولكن مجموع المدخرات يساوى مجموعة الاستثمارات على مستوى المجتمع بأسره.

ومن الحقيقة السابقة يمكن تبرير الإبقاء على لفظي الادخار والاستثمار معاً. فقرارات الادخار والاستثمار لا تتخذها طائفة واحدة من الأفراد لنفس الدوافع. فكل نوع من هذه القرارات يصدر من طائفة مستقلة في دوافعها عن الطائفة الأخرى. فالأفراد هم الذين يقومون بالادخار بناء على عاداتهم وميولهم حسب ظروفهم المختلفة، بينما يقوم بالاستثمار المنظمون بناء على تقديراتهم وتوقعاتهم عن عوائد الاستثمار في المجالات المختلفة. ومن هنا كانت ضرورة التفرقة بين الدور الذي يقوم به كل فريق فما يقوم به المدخرون يسمي ادخارا، وما يقوم به المستثمرون يسمى استثمارا.

ودوافع الادخار عند المدخرين ليست لها إلا علاقة ضعيفة بفرص الاستثمار الموجودة في المجتمع. فالأفراد يدخرون حتى ولولم تكن هناك فرص استثمار مربحة، وهم يحتفظون بمدخراتهم في هذه الحالة في صورة رصيد من العملة السائلة.

أما دوافع الاستثمار فتتمثل في توافر فرص الاستثمار المربح، وهى فرص تتوقف على الفنون الإنتاجية الجديدة، وظهور موارد جديدة، وعلى التغيير في المستوى الفكري والثقافي للسكان، كما تتوقف على توقعات أرباب الأعمال وعلى السياسة المالية والتشريعية للدولة.

فالقوى المحددة للادخار مستقلة تماماً عن القوى المحددة للاستثمار. ومع ذلك يجب أن يبقى واضحاً أن اغتنام فرص الاستثمار يتطلب قدرا من المدخرات لتمويل المشروعات. فالادخار هومصدر تمويل الاستثمار، ومن ثم يجب أن تكون السياسة الادخارية والسياسة الاستثمارية في اتجاه واحد.

ج. العوامل التي يتوقف عليها حجم الاستثمار :

الاستثمار هوالإنفاق على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية، كالإنفاق لزيادة المخزون أولبناء المساكن أولإقامة المصانع وإنتاج الآلات، فالإنفاق الاستثماري هوالإنفاق الذي يتم لإيجاد أصول جديدة، وكل ما يدفع الأفراد أوالشركات أوالحكومة لإنفاق جزء من الدخل لإيجاد هذه الأصول يعتبر دافعاً من دوافع الاستثمار.

ويتم الاستثمار في أي أصل من الأصول الرأسمالية إذا كانت المنافع المنتظرة من هذا الأصل أكبر من المنافع المنتظرة من أي أصل آخر يتساوى معه في التكاليف، فالمستثمر يوازن بين استثمار نقوده في الأصول المختلفة ليختار من هذه الأصول ما يعطيه أكبر المنافع.

والمستثمر لا يقوم بأي عملية من عمليات الاستثمار إلا إذا كان العائد الصافي لهذه العملية أكبر من سعر الفائدة، سواء كان المستثمر مقترضا للمال أومالكا له. فالمستثمر المقترض عليه أن يسدد الفائدة المستحقة عليه من عائد استثماره. والمستثمر المالك عليه أن يعوضاً الفرصة التي تنازل عليها وهى إقراض أمواله للغير بفائدة.

فالمستثمر يتوقف عن الاستثمار عند تساوى الكفاية الحدية للأصل مع سعر الفائدة، والكفاية الحدية للأصل هي العائد السنوي المتوقع الحصول عليه من استغلال الأصل.

فمستوى الاستثمار يتحدد عند النقطة التي تساوى فيها الكفاية الحدية للاستثمار مع سعر الفائدة. ومعنى ذلك أنه إذا حدث تغير في الكفاية الحدية للاستثمار أوفي سعر الفائدة حدث تغيير في مستوى الاستثمار.

فزيادة الكفاية الحدية للاستثمار مع ثبات سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة مستوى الاستثمار، لأن كثيراً من الاستثمارات التي لم تكن مربحة عند أسعار الفائدة الجارية تستطيع أن تدخل مجال الاستثمار وتحصل على معدل كاف من العائد يغطي فوائد الأموال المستثمرة.

وارتفاع سعر الفائدة مع ثبوت الكفاية الحدية للاستثمار يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستثمار، لأن بعض فرص الاستثمار التي كانت تعطي عائدا كافيا لتغطية الفوائد أصبحت غير مربحة.

ويزداد مستوى الاستثمار إذا انخفض سعر الفائدة مع بقاء الكفاية الحدية للاستثمار على حالها، أوإذا زادت الكفاية الحدية للاستثمار زيادة أكبر من الزيادة في سعر الفائدة.

وينخفض مستوى الاستثمار إذا انخفضت الكفاية الحدية للاستثمار مع بقاء سعر الفائدة على حاله، أوإذا انخفضت الكفاية الحدية للاستثمار بدرجة أكبر من انخفاض سعر الفائدة.

والكفاية الحدية لرأس المال، وهى العلاقة بين الغلات المستقبلة المنتظر الحصول عليها من الأصل الرأسمإلي وتكاليف الحصول على الأصل، تتوقف بالدرجة الأولى على توقعات المنتجين ومدى ثقتهم في المستقبل من ناحية إمكانية حدوث ما يتوقعونه.

فالراغبون في الاستثمار يقومون بتقدير مقدار الطلب المستقبل على السلع التي سيستخدمون الأصول في إنتاجها، ويأخذون في حسبانهم عند إجراء هذا التقدير فرصة السلع الأخرى في أن تحل محل السلع التي سوف يقومون بإنتاجها، وفرصة المنتجين الآخرين الذين ينتجون نفس السلعة في أن يكونوا أكثر منهم كفاءة.

ويحاول المستثمرون عند اتخاذ قرار الاستثمار أن يتوقعوا الظروف الاقتصادية العامة التي سوف تحيط بمشروعهم، وما إذا كان الاقتصاد القومي مقبل على فترة طويلة من الرخاء تحقق أملهم في الربح، أم أنه مقبل على حالة كساد لا يدركون فيها إلا الخسارة.

ولما كانت الإحصاءات والبيانات لا توصل إلى تنبؤ دقيق بالمستقبل، فإن اتخاذ قرار الاستثمار يتوقف في النهاية على الشعور النفسي للمنتجين، ومدى تفاؤلهم أوتشاؤمهم. فتفاؤل المستثمرين يعطى صورة زاهية للمستقبل تدفعهم إلى

الإقبال على الاستثمار الجديد، وتشاؤمهم يعطي صورة قاتمة عن المستقبل تردهم عن الاستثمار الجديد.

وليس لنا أن نبحث عن العوامل النفسية التي تؤثر على المستثمرين فتجعلهم متفائلين أومتشائمين. وإنما علنا أن نعرف أن الوسائل الدقيقة التي تمكن من حساب الغلات المنتظرة غالباً ما لا تتوافر أمام المنظمين الذين يتأثرون في تقديرهم لتلك الغلات بعوامل مختلفة أهمها العوامل النفسية.

ويمكن للدولة أن تتدخل بالمشروعات العامة لتعويض النقص في حجم الاستثمارات الخاصة في أوقات الكساد، حتى يمكن المحافظة على الحجم الكلي للاستثمارات. وتستطيع الدولة أن تقلل من استثماراتها في أوقات الرخاء، تفاديا لحدوث الارتفاع في الأسعار. وكلما كان القطاع العام في الدولة كبيراً كلما أمكنها التدخل للمحافظة على ثبات مستوى الاستثمار القومي.

ويدخل في حساب الحكومة عند قيامها بالاستثمار العائد المادي والعائد غير المادي من المنافع المستقبلة. فالمنافع غير المباشرة التي يحققها المشروع قد تجعله مشروعاً ناجحا من الناحية الاجتماعية ولوكان العائد الاقتصادي محدودا أومعدوما. ومن أمثلة المنافع غير المباشرة التي تحققها الحكومة من القيام بالمشروعات العامة، زيادة التوظف، وزيادة إنتاج السلع والخدمات الضرورية لزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهى زيادة تحدث نتيجة لزيادة دخول العمال باستخدام عدد منهم في المشروع الاستثماري.

ويمكن للدولة أن تتدخل للتأثير على حجم الاستثمار الخاص عن طريق تخفيض سعر الفائدة، فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على أوجه الاستثمار في الأصول المختلفة. ويمكن التأثير على الاستثمار الخاص عن طريق نشر التوقعات التفاؤلية بين المنتجين عن الظروف الاقتصادية العامة في المستقبل.

ولاشك أن للحوافز المالية التي تقررها الدولة للاستثمار الجديدة آثارا إيجابية في مجال زيادة القاعدة الاستثمارية. فإعانات التجهيز والإعفاءات الضريبية تدفع

أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمارها في المشروعات المعانة أوالمعفاة لتوقع زيادة الأرباح الصافية لهذا المشروعات.

د. أثر زيادة الاستثمار على الدخل القومي :

تؤدى زيادة الاستثمار بمقدار معين إلى زيادة في الدخل القومي بمقدار أكبر من مقدار الزيادة في الاستثمارات. ويزداد الدخل القومي بدرجة أكبر من الزيادة الأصلية في الاستثمار لأن الاستثمار الإضافي يؤدي إلى توزيع دخول جديدة على المشتركين فيه من عمال، وأصحاب أموال ومنظمين. وهذه الدخول الجديدة يخصص جزء منها للإنفاق على السلع الاستهلاكية. ويتوقف مقدار هذا الجزء على درجة الميل الحدى للاستهلاك، وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، يؤدي إلى التوسع في إنتاج هذه السلع، والتوسع في الإنتاج يؤدي إلى توزيع دخول جديدة يخصص جزء منها للإنفاق على السلع الاستهلاكية حسب درجة الميل الحدي للاستهلاك، فيزداد الطلب على السلع الاستهلاكية من جديد ... وهكذا، إلى أن تصل إلى المرحلة التي يتلاشى فيها المبلغ المخصص للاستهلاك نتيجة لتناقصه في كل مرة عن المرة السابقة، فالإنفاق الاستثماري الأول لا يقتصر أثره على قيمته وإنما يتعداها إلى سلسلة من الزيادة في الدخل والإنفاق.

ويعبر عن المعامل العددي الذي يوضح مقدار الزيادة في الدخل نتيجة الزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، فإذا زاد الاستثمار بمقدار (10) ملايين دينار، وزاد الدخل القومي نتيجة لذلك بمقدار (30) مليون دينار فإن مضاعف الاستثمار في هذه الحالة يساوى (3).

رابعا: العوامل الإنتاجية

أولا: العوامل الإنتاجية الرباعية:

تتنوع عوامل الإنتاج فهناك عامل الأرض، والعمل ورأس المال والتنظيم. وأن كان البعض ينتقد هذا التقسيم الرباعي لعوامل الإنتاج. وذلك للأسباب التالية :

- عدم التجانس في كل عامل من عوامل الإنتاج، فالعمل ليس نوعاً واحداً، والأرض ليست على درجة واحدة من الخصوبة، ورأس المال لا يتضمن نوعاً واحداً من الآلات والأدوات.
- صعوبة التفرقة بين الأرض ورأس المال.
- عدم وجود فارق جوهرى بين العمل والتنظيم.

ويضم الفقه الحديث الأرض إلى رأس المال. وهكذا يكون تقسيم عوامل الإنتاج ثلاثياً (العمل – رأس المال – التنظيم) وقد أضيف العامل الأخير لإبراز أهمية دور المنظم في العملية الإنتاجية.

<u>أولاً : العمل :</u>

أ. المقصود بالعمل كعامل إنتاجي :

يقصد بالعمل في هذا المقام العمل الإنساني الذي يمثل جهدا بشريا عضليا أوذهنيا فلا يدخل فيه عمل الآلات. ويتوقف دور العمل في الإنتاج على حجم الأيدى العاملة وعلى كفاية العمال في الإنتاج.

ب. علاقة العمل بالسكان :

يشهد العالم زيادة مضطردة في عدد السكان، وتدل إحصاءات السكان على زيادة عددهم في مختلف أرجاء العالم مع تفاوت في معدلات الزيادة من دولة إلى أخرى وفي الدولة الواحدة من وقت إلى وقت آخر حسب معدلات الزيادة الطبيعية وحركات الهجرة.

وترجع الزيادة في عدد السكان إلى زيادة معدل المواليد من ناحية ونقص معدل الوفيات من ناحية أخرى. فالفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات يمثل معدل الزيادة الطبيعية في السكان.

ومعدل المواليد هوعدد المواليد بالنسبة لكل ألف من السكان في العام الواحد. ويختلف هذا المعدل في البلاد الزراعية عنه في البلاد الصناعية، فهومرتفع في الأولى ومنخفض في الثانية لاختلاف بينهما في الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فأدني معدل للمواليد يوجد في أوروبا الغربية، فقد أخذ هذا المعدل ينخفض انخفاضا سريعا في القرن الماضي (العشرين) لأسباب أهمها: الرغبة في تحديد النسل للتمكن من تربية الأبناء تربية ممتازة تمكنهم من الحصول على مراكز عالية مع الاحتفاظ بثروة كبيرة. كما أن زيادة فترة التعلم الإجباري، ووضع قيود قانونية على تشغيل الأحداث نمى لدى بعض الأوروبيين فكرة تحديد النسل خاصة بعد التوصل إلى أساليب طبية تمكن من ذلك.

أما معدل الوفيات فهوعبارة عن عدد الوفيات لكل ألف من السكان في العام الواحد. ويختلف هذا المعدل في البلاد النامية عنه في البلاد المتقدمة خصوصاً بالنسبة للأطفال فهومرتفع في الأولى عنه في الثانية.

ومازالت مشكلة السكان من المشكلات التي يهتم بها الكتاب في الشرق والغرب على حد سواء.

وإذا كان حجم القوة العاملة يتوقف بصفة أساسية على عدد السكان، إلا أن بنيان السكان له أهمية لا تنكر في هذا المجال.

فبنيان السكان من حيث السن له أثر واضح في تحديد حجم القوة العاملة إذا علمنا أن الأطفال والشيوخ لا يساهمون بنصيب يذكر في عمليات الإنتاج.

وبنيان السكان من حيث الجنس له أيضاً أثره في تحديد القوة العاملة خاصة في البلاد التي تقيد قوانينها أوعاداتها الاجتماعية مساهمة المرآة في النشاط الاقتصادي.

ج. النظريات السكانية بشأن الزيادة السكانية:

ينظر بعض الكتاب إلى مسألة زيادة السكان نظرة تشاؤمية، بينما ينظر بعضهم الآخر إلى هذه الزيادة نظرة تفاؤلية. فمن يعتبر من الكتاب أن السكان نتيجة للظواهر الاقتصادية ينظر إلى المسألة نظرة تشاؤمية، ومن يعتبر منهم أن السكان هم سبب الظاهرة الاقتصادية فينظر إلى المسألة نظرة تفاؤلية.

1. النظريات التشاؤمية :

يعد مالتس أهم من نظر للزيادة السكانية نظرة تشاؤمية.

وتقوم نظرية مالتس التشاؤمية على الفروض الآتية :

- أن عدد السكان محدود بما يمكن إنتاجه من مواد غذائية لازمة للحياة.
- أن العوامل التي تضمن التوازن بين عدد السكان والمواد الغذائية قد تكون عوامل ايجابية كالأوبئة والمجاعات والحروب ، كما قد تكون عوامل وقائية تتمثل في التعفف وضبط النفس والزواج المتأخر. ويرفض مالتس استخدام الموانع الصناعية التي تحول دون النسل بعد الزواج باعتبارها موانع تحط من قيمة البشرية.

ويرى مالتس أن نسبة تزايد السكان أكبر من نسبة تزايد المواد الغذائية. فالسكان يتزايدون بمتوإلية هندسية، بينما تتزايد المواد الغذائية بمتوإلية عددية أوحسابية، وهذا من شأنه إظهار وجه الخطورة في مشكلة السكان لاتخاذ الإجراءات التي تحد من زيادة عدد السكان ليبقى عند حد التوازن مع المواد الغذائية تجنبا لعوامل الفتك التي تسلطها الطبيعة على البشر للمحافظة على هذا التوازن.

وتشمل الموانع الوقائية لتعدى حجم السكان للحدود الغذائية كل ما من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض معدل المواليد، وهى تنطوي على وسائل

مشروعة كتأجيل الزواج مع المحافظة على العفة، وعلى وسائل غير مشروعة كالتخلص من قابلية إنجاب الأطفال أوالإجهاض أومنع الحمل.

وتشمل الموانع الإيجابية كل ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الوفيات كالحروب والأوبئة والمجاعات.

وإذا كانت الزيادة في الجنس البشرى تسير وفقاً لقانون طبيعي يتمثل في القدر المتوافر من المواد الغذائية فعلى الحكومات أن تمتنع عن تشجيع النسل حتى لا تتسلط علنا عوامل التوازن الطبيعي الجبري. والوسيلة في نظر مالتس لزيادة عدد السكان هي زيادة مواد الطعام.

ويرد مالتس قصور المواد الغذائية عن ملاحقة الزيادة السكانية إلى خضوع الزراعة لقانون الغلة المتناقصة. فزيادة عدد العمال الذي يعملون على نفس المساحة من الأرض يؤدي إلى نقص إنتاجية العمال الذين يزيدون على العدد الأمثل لاستغلال هذه المساحة. وزراعة الأرض الأقل خصوبة تحت تأثير الطلب المتزايد على مواد الغذاء بسبب زيادة السكان يؤدي أيضاً على نقص الإنتاجية.

وتعرضت نظرية مالتس لانتقادات أهمها

- أراد مالتس أن يرجع بؤس الطبقات العمإلية في بداية القرن التاسع عشر إلى سوء تصرف الطبقة العاملة، وليس إلى النظام الرأسمإلي الحر واستغلال الرأسمإليين للعمال لذلك وجدت النظرية التقليدية بغيتها في فكر مالتس. فقد نصح أنصار هذه النظرية بالتزام العائق الأدبي الذي نادي به مالتس لإنقاذ التقدم الاقتصادي من خطر الزيادة في عدد السكان وقد ذهبوا إلى حد القول بأن زيادة الأجور لا تؤدى إلى زيادة السكان وزيادة عرض العمل، وعودة الأجور إلى مستواها المنخفض.
- كـذب واقـع التطـور الاقتـصادي تنبـؤات مـالتس. فتطـور فنـون الإنتـاج أدى إلى الحـد مـن انخفـاض الإنتـاج الزراعـي بحيـث ظـل كافيـا

للاحتفاظ بمستوى المعيشة عند مستوى مرتفع، كما أن التقدم الصناعي ساعد على ارتفاع مستوى المعيشة. والعلاقة بين المواد الغذائية وبين عدد الأولاد اتجه إلى عكس ما فترضه مالتس، فالعائلات الكبيرة أكثر شيوعا في الأوساط الفقيرة عنها في الأوساط الغنية.

2. النظرية التفاؤلية في السكان :

أما النظرية التفاؤلية في السكان فتذهب إلى أن السكان هم سبب الظواهر الاقتصادية وقوة الملوك والأمراء تتوقف على زيادة عدد السكان ودرجة رخائهم. فبعد أن اختفت هذه النظرية التفاؤلية في السكان فترة من الزمان عادة مرة أخرى للظهور في نهاية القرن التاسع عشر نظراً لما صاحب زيادة عدد السكان في أوروبا من ارتفاع في مستوى المعيشة بالتقدم في الزراعة وازدهار الصناعة وتطور وسائل المواصلات. فالتقدم في الزراعة أدى إلى إمكان الحصول على كميات أكبر من المحصول بنفس الكمية المستخدمة من العمل ن وازدهار الصناعة أدى إلى استخدام عدد كبير من العمل في هذا لفرع من فروع النشاط الاقتصادي، وتطور وسائل المواصلات أدى إلى إمكان زراعة الأراضي البعيدة.

يرى أنصار هذه النظرية (من أهم هؤلاء دوركايم – دبريل) أن زيادة عدد السكان تعد أحد العوامل التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل ، كما يرون أن الزيادة في السكان تؤدى إلى نشوء حاجات جديدة ، وعجز الفنون الإنتاجية القائمة عن الوفاء بهذه الحاجات الجديدة يؤدي إلى التجديد والابتكار واندفاع التقدم الصناعي والاجتماعى إلى الأمام، والابتكار والتجديد هما مهمة الشباب.

ويرى بعض أنصار النظرية التفاؤلية أن نقص السكان سبب من أسباب التدهور العام وتخلف الفن الإنتاجي ، حيث يلجأ الأفراد إلى الانطواء وعدم التجديد لكفاية الطرق القديمة للوفاء باحتياجاتهم. وقد لا تكون

المشكلة في زيادة السكان بقدر ما هي في سوء توزيعهم على مستوى العالم ، والتقدم العلمي والفني يمكن أن يجعل من الزيادة السكانية عنصرا فاعلاً في ازدهار النشاط الاقتصادي وتعميم الرخاء المادى.

- كفاءة العمل في الإنتاج :

تعتبر الكفاءة الإنتاجية للعمل مؤشرا هاما يستند إليه واضعوالسياسة الاقتصادية عند بحث قوة العمل في الدولة. وتعتمد هذه الكفاءة على عدة عوامل أهمها (1) مقدار الجهد المبذول (2) وتوجيه العمال في إختيار أعمالهم (3) وتعلم العمال وتدريبهم (4) والتنظيم الفني للعمل (5) ودرجة تقسيم العمل (6) والفن الإنتاجي المستخدم.

ثانياً : رأس المال

أ. مفهوم رأس المال :

1- المفهوم القانوني :

رأس المال في العرف القانوني هومجموعة الحقوق التي تكون لشخص على مجموعة من الأموال كحق الدائنية أوحق الملكية أوحق المساهم في شركة المساهمة فكل مساهم يملك جزءاً من رأس المال وجزءاً من الأرباح. ويتضح من ذلك أن رأس المال القانوني يستمد وجوده من تنظيم قانوني يسمح بقيام الحقوق على الأموال بطريق مباشر أوبطريق غير مباشر. ويسمح رأس المال القانوني لصاحبه الحصول على دخل بدول عمل.

2- المفهوم المحاسبي :

ورأس المال في العرف المحاسبى هومجموع القيم النقدية لأصول المشروع مطروحاً منها حقوق الغير على هذه الأصول.

3- المفهوم الفني أوالاقتصادي :

أما رأس المال في العرف الاقتصادي فهوعبارة عن مجموعة الأموال المادية التي تستخدم في الإنتاج لزيادة إنتاجية العمل الإنساني ، أوهي الثروة التي تستخدم في إنتاج سلع أخرى. ويعبر عن هذه الثروة بمجموع السلع الموجودة في المجتمع في لحظة معينة.

ويعبر عادة عن رأس المال الاقتصادي برأس المال العينى أوالفنى. وفكرة رأس المال الفنى فكرة عامة تعرفها جميع النظم الاقتصادية. أما رأس المال القانوني فيعترف به للأفراد في النظم التي تقر حق الملكية الفردية للموارد الإنتاجية ، بينما يعترف به للجماعة في النظام الاشتراكى.

ب. التفرقة بين رأس المال والأرض :

والرأي الراجح في الفكر الاقتصادي الحديث يضم الأرض إلى رأس المال باعتبار أن الأرض سلعة رأسمإلية تعطي منافع على فترات متعددة فمن الصعب في نظرهم التفرقة بين الأرض ورأس المال وهوما يتحقق كذلك في رأس المال.

وذلك على خلاف الرأي الأخر الذي يفرق بينهما ، وهى فروق يمكن إبرازها والرد عليها على النحوالتالي :-

1)فالقول بأن الأرض هبة من هبات الطبيعة ورأس المال من صنع الإنسان قول مردود بأن هذا الفارق بين الأرض ورأس المال ليس فارقاً خاصة وأن الكثير من الأراضي أعدها الإنسان للإنتاج بما أدخله عليها من تحسينات وإصلاحات، كما أن الإنسان يحتفظ بخصوبة الأراضي التي لم يستصلحها بمخصبات ساهم في إنتاجها.

2)والقول بأن الأراضي محدودة ورأس المال يمكن زيادته قول مردود بأن جميع الموارد الاقتصادية محدودة في علاقتها بحاجات الإنسان المتعددة.

3)وقانون تناقص الغلة يسرى في مجال الصناعة كما يسرى في مجال الزراعة إذا تحققت شروط انطباقه.

4)من جهة أخرى، يفرق بعض الكتاب بين الأرض ورأس المال على أساس أن الأرض لا تبلي بالاستعمال بينما تبلى السلع الرأسمالية بالاستعمال. وهذا القول صحيح إلى حد ما. فقوة الأرض تتجدد باستمرار بتنظيم استغلالها، بينما تبلى السلع الرأسمالية الثابتة مهما نظمت طريقة استعمالها ومهما أجرى عليها من عمليات صيانة وترميم. ومع ذلك يمكن القول بأن هناك المناجم، وهى تعد أرضاً في الفكر الاقتصادي ، تبلى بالاستعمال حيث تنفذ محتويات المنجم في وقت من الأوقات.

ج. أنواع رأس المال

ينقسم رأس المال إلى رأس مال ثابت ورأس مال متداول. ورأس المال الثابت هوأموال الإنتاج التي لا تفني باستخدامها مرة واحدة في العملية الإنتاجية كالمناجم والآلات والأدوات.

أما رأس المال المتداول فهوأموال الإنتاج التي تفنى باستخدامها مرة واحدة في الإنتاج كالمواد الخام والسلع نصف المصنوعة والسلع الوسيطة.

وترجع التفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول إلى آدم سميث حيث عرف رأس المال الثابت بأنه رأس المال الذي يعطى دخلاً بخروجه من الذمة المالية لصاحبه. فالماشية التي تخصص لاستغلال الأرض الزراعية تعتبر من عناصر رأس المال الثابت ، بينما تعتبر الماشية التي تباع في الأسواق من رأس المال المتداول. وهذا المعيار وإن صلح أساساً لإجراء تفرقه قانونية بين العقار بالتخصص وبين المنقول فإنه لا يصلح لإجراء تفرقة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتداول.

لـذلك يعتمـد التحليـل الاقتـصادي الحـديث عـلى معـايير فنيـة ذات طـابع اقتـصادي للتفرقـة بـين رأس المـال الثابـت ورأس المـال المتـداول. فـرأس المـال الثابـت

يستخدم في الإنتاج عدة مرات لفترة طويلة من الزمن كالآلات والمبانى. أما رأس المال المتداول فيفنى باستخدامه في الإنتاج مرة واحدة كالخدمات والوقود.

وتظهر أهمية التفرقة بين رأس المال الثابت وراس المال المتداول عند حساب نفقة الإنتاج. فالقيمة الإجمالية لرأس المال المتداول تدخل بكاملها عند حساب هذه النفقة، بينما لا يدخل فيها إلا جزء من قيمة رأس المال الثابت يقدر على أساس المدة التي يتوقع بقاء الأصل خلالها في الإنتاج. وهذا الجزء يعرف بقسط استهلاك رأس المال الثابت.

ويفرق ماركس بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير. فهويرى أن رأس المال الثابت يمثل المبالغ التي تنفق لشراء الأرض والمباني والآلات والمواد الأولية وينقسم إلى رأس مال ثابت مستمر مثل الآلات والسلع نصف المصنوعة. أما رأس المال المتغير فهوالقيمة النقدية لقوى العمل التي يستخدمها الرأسمإلي في الإنتاج أي الأجور.

د. تكوين رأس المال:

يعد رأس المال ركيزة أساسية لزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق التقدم الاقتصادي. فقوة الأمم في العصر الحديث تقاس بما لديها من إمكانيات إنتاجية وقد أدت الاختراعات التي تعقد طرق الإنتاج والاستغناء عن الطرق البدائية. فالصناعة في الدول المتقدمة تقوم على جهاز إنتاجي متطور يعتمد بصفة أساسية على الآلات الكبيرة.

ورأس المال عبارة عن سلع ينتجها الأفراد ولا يقومون باستهلاكها مباشرة ، بل يحتفظون بها لاستخدامها في إنتاج مزيد من السلع.

ولوأن الأفراد الذين يقومون بإنتاج السلع الاستهلاكية يستهلكون كل ما ينتجون لما أمكن لأفراد آخرين أن يتخصصوا في إنتاج السلع الإنتاجية حيث لا يتبقى لهم من سلع الاستهلاك ما يشبع حاجاتهم المباشرة.

ومن ذلك يتضح أن تكوين رأس المال يتطلب الإمتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج وتحويله إلى أصول رأسمإلية ، فالدخل القومي ينقسم إلى قسمين : قسم

يوجه إلى الاستهلاك وقسم يضاف إلى رأس المال الثابت والمتداول والادخار هومصدر رأس المال.

فالادخار القومي هوالجزء الذي لم يستهلك من الدخل القومي، والادخار الفردى هوالجزء الذي لم يستهلك من دخل الفرد.

والادخار القومي يتكون من : ادخار القطاع العائلي + ادخار القطاع الحكومى + ادخار قطاع الأعمال.

وهويساوى الدخل القومي – الاستهلاك القومي.

ه. دور الدولة في تكوين الادخار :

قد يكون الادخار اختياريا يقوم به الأفراد من تلقاء أنفسهم، وقد يكون إجباريا تقوم به الدولة ومؤسساتها العامة. وقد زادت أهمية الادخار الإجباري في الوقت الحاضر بعد تعدد وظائف الدولة واتساع نشاطها في الحياة الاستهلاكية والاجتماعية. ويمكن للدولة باعتبارها السلطة العامة أن تحقق ادخارا إجباريا بعدة طرق منها:

1. فائض الميزانية والأرباح المحجوزة :

ويمثل فائض الميزانية العامة الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. فزيادة حصيلة الإيرادات العامة عما يلزم لتغطية النفقات العامة الجارية يؤدي إلى وجود فائض. وهذا الفائض يعد ادخارا إجباريا. أما الأرباح المحجوزة فهى الأرباح التي تقرر المشروعات العامة عدم توزيعها في صورة دخول للأفراد. وهذا البند من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الدول التي يحتل فيها القطاع العام أهمية متزايدة.

2. إعادة توزيع الدخل :

تمثل الطبقة الغنية أهم مصدر للادخار لانخفاض ميلها للاستهلاك ولذلك تزداد المدخرات في حالة وجود طبقة غنية تتحكم في جزء كبير من الدخل

القومي ، وتعمل الدولة في العصر الحديث على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة عن طريق الضرائب التصاعدية. وتعتبر الضرائب التصاعدية صورة من صور الادخار الإجبارى.

3. الاقتطاع من دخول الأفراد :

يمكن للدولة أن تجبر الأفراد على ادخار جزء من دخولهم بحملهم على تقليل الاستهلاك وتلجأ الدولة في ذلك إلى عدة طريق منها: اقتطاع جزء من الدخول الدورية للعاملين في صورة أقساط تأمين أولدفع معاشات لهم في المستقبل وإصدار قروض عامة تحيطها الدولة بإجراءات تجبر المواطنين على الاكتتاب فيها ، وفرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة والإصدار النقدى الجديد الذي يؤدي إلى رفع الأسعار فتنخفض القوة الشرائية للنقود وينخفض الدخل الحقيقى للأفراد بمقدار الزيادة في الأسعار.

4. تشجيع الادخار الاختياري :

وتتدخل الدولة في تكوين الادخار بتشجيع المواطنين عليه وذلك بتطوير الأوعية الادخارية والأجهزة المصرفية ، ورفع سعر الفائدة.

ويختلف تكوين رأس المال في الدول الاشتراكية عنه في الدول الرأسمالية. ففي الدول الاشتراكية يخضع حجم التكوين الرأسمالي ، كما يخضع توزيعه بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، لقرارات السلطة المركزية للتخطيط. ويعتبر الادخار العام هوالمصدر الرئيسي لتمويل الاستثمارات. وتتمثل أهم مصادر التمويل في الدول الاشتراكية في ادخار الميزانية ، وادخار المؤسسات العامة والمزارع الجماعية.

ثالثا : المنظم

أضــاف مارشــال إلى عوامــل الإنتــاج التقليديــة عــاملا رابعــا هــوالتنظيم. ويتــولي مــسئولية تنظــيم الإنتــاج شــخص طبيعــي أو معنــوى يعــرف بــالمنظم. وتتمثــل جــوهر وظيفــة المــنظم

في التوفيق بين عناصر الإنتاج في ضوء التنبؤات التي يجريها عن اتجاهات الطلب على منتجاته متحملا كل المخاطر التي ترتب على هذه التنبؤات.

فالمنظم Entrepreneur إذن هوالشخص الذي يقوم بتنظيم عوامل الإنتاج (الأرض – الأيدى العاملة – رأس المال) وذلك لإنتاج السلع والخدمات. وهويقوم بهذا العمل عادة توقعا لحجم الطلب وقدرا من الربح. فالمنظم مفهوم اساسى في علم الاقتصاد السياسى لكونه الشخص الذي يخطط ويتحمل المخاطر. ويعتقد كثيرون من علماء الاقتصاد السياسى أنه يشكل عاملا رابعا في الإنتاج يسمى المؤسسة أوالمشروع Enterprise وهوعامل لا تقوم أي فأعليه للعوامل الثلاثة الأخرى (الأرض – الأيدى العاملة – رأس المال) من غير وجوده.

هذا ، ويثير المنظم كعامل من عوامل الإنتاج مشكلات عديدة نذكر منها

1. كيفية التاليف بين عوامل الإنتاج المختلفة، وما يرتبط بها من مسألة قوانين الغلة (الناتج الكلي – الناتج الحدي – الناتج المتوسط).
2. ما يحققه الإنتاج من وفورات سواء كانت وفورات خارجية أووفورات داخلية.
3. الشكل القانوني المختار للمشروع أوللمنشأة. ومشكلة الاختيار بين المنشأة الفردية وأشكال شركات الأشخاص (شركات التضامن – شركات التوصية البسيطة) وأشكال شركات الأموال (شركات المساهمة – شركات التوصية بالأسهم – الشركات ذات المسئولية المحدودة).
4. كما تثير المشروعات مشكلة الاختيار بين المشروع العام والمشروع الخاص. أوبعبارة أخرى الاختيار بين النظام الرأسمإلي وسيادة القطاع الخاص ، والنظام الاشتراكي وسيادة القطاع العام. مع الأخذ في الإعتبار ما يسمي بالمشروعات التعاونية سواء في المجال الزراعي أوالإنتاجي أوالاستهلاكي وأشكال أخرى من التعاونيات.
5. وأخيراً ، يظهر شكل آخر من الأشكال القانونية للمشروع أوللمنظم وهوشكل التعاونيات سواء كانت زراعية أوإنتاجية أواستهلاكية أوتعمل في أي قطاع آخر.

الفصل السادس

السياسات الإقتصادية

ومشكلتي البطالة والتضخم

6

السياسات الإقتصادية

عبارة عن إجراءات تتخذها الحكومة في المجال الإقتصادي لتحقيق هدف أوأكثر.

وأنواعها :

1. السياسات المالية وهي جميع الإجراءات الحكومية ذات العلاقة بالموازنة العامة للدولة في جانبيها النفقات العامة والإيرادات العامة.

فإذا تضمنت الإجراءات الحكومية زيادة النفقات العامة من إنفاق حكومي على السلع والخدمات أوزيادة في نفقات الدعم والمدفوعات التحويلية أونقص في الضرائب بكافة أنواعها لمعالجة مشكلة البطالة تسمّى السياسة المالية عندئذ **سياسة مإلية توسعية**. وعكس ذلك تسمّى **سياسات مإلية انكماشية** تتبع عادة لمعاجة مشكلة التضخم.

2. السياسات النقدية وهي جميع الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي ذات العلاقة بعرض أوكمية النقود المعروضة في الإقتصاد كتغيير نسبة الإحتياطي النقدي القانوني أوسعر إعادة الخصم أوعمليات السوق المفتوحة.

فإذا تضمنت إجراءات البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال خفض نسبة الإحتياطي النقدي القانوني أوخفض سعر إعادة الخصم أوعمليات شراء أوراق مإلية في السوق المإلي لمعالجة مشكلة البطالة تسمّى السياسة النقدية عندئذ **سياسة نقدية توسعية**. وعكس ذلك تسمّى **سياسات نقدية انكماشية** تتبع عادة لمعالجة مشكلة التضخم.

التضخم الاقتصادي

هومن أكبر الاصطلاحات الاقتصادية شيوعاً غير أنه على الرغم من شيوع استخدام هذا المصطلح فإنه لايوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم حيث يستخدم هذا الاصطلاح لوصف عدد من الحالات المختلفة مثل

1. الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
2. ارتفاع الدخول النقدية أوعنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أوالأرباح.
3. ارتفاع التكاليف.
4. الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.

وليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في اتجاه واحد في وقت واحد... بمعنى أنه من الممكن أن يحدث ارتفاع في الأسعار دون أن يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي... كما أن من الممكن أن يحدث ارتفاع في التكاليف دون أن يصحبه ارتفاع في الأرباح... ومن المحتمل أن يحدث إفراط في خلق النقود دون أن يصحبه ارتفاع في الأسعار أوالدخول النقدية

وبعبارة أخرى فإن الظواهر المختلفة التى يمكن أن يطلق على كل منها " التضخم " هي ظواهر مستقلة عن بعضها بعضاً إلى حد ما وهذا الاستقلال هوالذي يثير الإرباك في تحديد مفهوم التضخم.

ويميز اصطلاح التضخم بالظاهرة التى يطلق عليها وبذلك تتكون مجموعة من الاصطلاحات وتشمل:

1. تضخم الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار.

2. تضخم الدخل :أي ارتفاع الدخول النقدية مثل تضخم الأجور وتضخم الأرباح .
3. تضخم التكاليف :أي ارتفاع التكاليف .
4. التضخم النقدي :أي الإفراط في خلق الأرصدة النقدية .

ومن هنا يرى بعض الكتاب أنه عندما يستخدم تعبير" التضخم "دون تمييز الحالة التى يطلق عليها فإن المقصود بهذا الاصطلاح يكون تضخم الأسعار وذلك لأن الارتفاع المفرط في الأسعار هوالمعنى الذي ينصرف إليه الذهن مباشرة عندما يذكر اصطلاح التضخم.

تاريخ التضخم

في القرن التاسع عشر كان التركيز على جانب واحد من جوانب التضخم وهو)التضخم النقدي) (بحيث إذا ازداد عرض النقود بالنسبة إلى الطلب عليها انخفضت قيمتها، وبعبارة أخرى، ارتفع مستوى الأسعار، وإذا ازداد الطلب على النقود بالنسبة إلى عرضها ارتفعت قيمتها، وبعبارة أخرى انخفض مستوى الأسعار.(

ثم كانت تحليلات الاقتصادي" كينز"، حيث ركز على العوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي، وخاصة ما يتعلق بالميل للاستهلاك، وسعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال .وهكذا توصل" كينز "إلى أن التضخم هو :زيادة حجم الطلب الكلي على حجم العرض الحقيقي زيادة محسوسة ومستمرة، مما يؤدي إلى حدوث سلسلة من الارتفاعات المفاجئة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، وبعبارة أخرى تتبلور ماهية التضخم في وجود فائض في الطلب على السلع، يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية.

وفي النصف الثاني للقرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة، بحيث جعلت للتوقعات أهمية خاصة في التحليل النقدي للتضخم، فهي ترى أن العلاقة بين الطلب

الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي من جهة وخطط الإنتاج القومي من جهة أخرى، أوبعبارة أدق تتوقف على العلاقة بين خطط الاستثمار وخطط الادخار.

أنواع التضخم

1-**التضخم الأصيل** :يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدّلات الإنتاج مما ينعكس أثره في ارتفاع الأسعار.

2-**التضخم الزاحف** :يتسم هذا النوع من أنواع التضخم بارتفاع بطيء في الأسعار.

3-**التضخم المكبوت** :وهي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون اتفاق كلي وارتفاع الأسعار.

4-**التضخم المفرط** :وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عإلية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى انهيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا خلال عامي 1921 و 1923 وفي هنغاريا عام 1945 بعد الحرب العالمية الثانية.

كيفية حساب معدل التضخم:

يحسب معدّل التضخم في أي سنة طبقا للمعادلة التالية:

الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة – الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها

معدّل التضخم في سنة معينة =

$$\frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في تلك السنة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في السنة التي قبلها}} \times 100$$

السنة	الرقم القياسي للأسعار	حساب معدل التضخم	معدل التضخم
2000	100	لايحسب هنا لأننا بحاجة إلى معلومات عن السنة 1999	
2001	110	100 ÷ (100 – 110)	**%10**
2002	125	110 ÷ (110 – 125)	**%13 ،6**
2003	140	125 ÷ (125 – 140)	**%12**
2004	150	140 ÷ (140 – 150)	**%7 ،1**
2005	175	150 ÷ (150 – 175)	**%16 ،7**

أنواع التضخم :

تكشف معدّلات التضخم وتطورها خلال عدّة سنوات عن ثلاثة أنواع محتملة من التضخم كما تبينها الأرقام الواردة في الجدول التالي :

السنة	التضخم الزاحف	التضخم المتسارع	التضخم الجامح
2000	%3 ،6	%3 ،6	**%25**
2001	%4 ،2	%4 ،2	**%60**
2002	%5 ،0	%5 ،0	**%80**

2003	%4 ،5	%7 ،5	**%100**
2004	%6 ،2	%9 ،2	**%150**
2005	%2 ،8	%12 ،8	**%200**

أسباب نشوء التضخم

ينشأ التضخم بفعل عوامل اقتصادية مختلفة ومن أبرز هذه الأسباب:

1-**تضخم ناشئ عن التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم بسبب ارتفاع التكاليف التشغيلية في الشركات الصناعية أوغير الصناعية، كمساهمة إدارات الشركات في رفع رواتب وأجور منتسبيها من العاملين ولاسيما الذين يعملون في المواقع الإنتاجية والذي يأتي بسبب مطالبة العاملين برفع الأجور

2-**تضخم ناشئ عن الطلب**: ينشأ هذا النوع من التضخم عن زيادة حجم الطلب النقدي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة في الإنتاج. مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

3-**تضخم حاصل من تغييرات** كلية في تركيب الطلب الكلي في الإقتصاد حتى لوكان هذا الطلب مفرطاً أولم يكن هناك تركز اقتصادي إذ أن الأسعار تكون قابلة للإرتفاع وغير قابلة للانخفاض رغم انخفاض الطلب.

4-**تضخم ناشئ عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول أخرى،** تمارس من قبل قوى خارجية، كما يحصل للعراق وكوبا وما يحصل حالياً لإيران وكوريا الشمالية بسبب برامجهما النووية وأيضاً الحصار الإقتصادي لسوريا بسبب همجية وقمع النظام لشعبه، ولذلك ينعدم الاستيراد والتصدير في حالة الحصار الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار بمعدلات غير معقولة .

العلاقة بين التضخم وسعر الصرف:

تعد أسعار الصرف الموازية لأسعار الصرف الرسمية واحداً من المؤشرات الإقتصادية والمالية المعبرة عن متانة الإقتصاد لأية دولة سواء كانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، وتتأثر أسعار الصرف بعوامل سياسية وإقتصادية متعددة، ومن بين هذه العوامل الإقتصادية، التضخم، ومعدلات أسعار الفائدة السائدة في السوق، اللذان يعكسان أثرهما في سعر الصرف للعملة الوطنية في السوق الموازية لسعر الصرف الرسمي الوطني.

العلاقة بين التضخم وارتفاع الأسعار

وتفسير التضخم بوجود فائض الطلب يستند إلى المبادئ البسيطة التى تتضمنها قوانين العرض والطلب، فهذه القوانين تقرر أنه - بالنسبة لكل سلعة على حدة - يتحدد السعر عندما يتعادل الطلب مع العرض.. وإذا حدث أفراط في الطلب - فإنه تنشأ فجوة بين الطلب والعرض، وتؤدي هذه الفجوة إلى رفع السعر، وتضيق الفجوة مع كل ارتفاع في السعر حتى تزول تماماً وعندئذً يستقر السعر ومعنى ذلك أنه إذا حدث إفراط في الطلب على أية سلعة فإن التفاعل بين العرض والطلب كفيل بعلاج هذا الإفراط عن طريق ارتفاع الأسعار.

وهذه القاعدة البسيطة التى تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التى يتعامل بها المجتمع فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات - أوالجزء الأكبر منها - يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذه هي حالة التضخم.

العلاقة بين التضخم والكساد:

شهد الإقتصاد العالمي عدة تقلبات وموجات من التضخم والكساد ، تعود في الأساس إلى عدم مقدرة الأدوات التي تعتمد سعر الفائدة على إدارة النشاط الإقتصادي. ولعمري فإن علاج هذا الإختلال مفتاحه قول الحق عز وجل : (وكل شيء عنده بمقدار). ولما كانت المصارف أهم أدوات تنفيذ السياسات الإقتصادية الرامية إلى تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، فعندما اجتاحت العالم حالة كساد كبير حدثت بطالة قاسية فكانت النتيجة مزيدا من المجاعات والبؤس، عندئذ تصدى العالم (كينز) لدراسة تلك الظاهرة ووضع تعريفا لتلك الظاهرة جاء فيه أن الكساد أوالركود يعني الهبوط المفاجئ للفأعلة الحدية لرأس المال بإحداثه نقصا في الاستثمارات وفي الطلب الفعال.

كل ذلك يؤدي إلى عدم التوازن بين الادخار والاستثمار، بحيث ينخفض الاستثمار وتقل العمالة، ويقل الدخل، ويميل الناس إلى الاكتناز، ويتراكم المخزون لدى أرباب العمل، وما إلى هنالك. أما تعريفات الاقتصاديين المعاصرين لتلك الظاهرة فأهمها التعريف الذي جاء فيه: (إن مظهر الركود الاقتصادي يتجلى في تزايد المخزون السلعي فيما بين التجار من ناحية والتخلف عن السداد للأوراق التجارية والشيكات فيما بين التجار من ناحية أخرى)

إجراءات الحد من التضخم

يمكن الحد من التضخم ولاسيما في الدول المتقدمة بتنفيذ إجراءات السياستين المالية والنقدية:

السياسة المالية:

أولاً: تضع وزارة المالية السياسة المالية ((fiscal policy للدولة وبموجبها تتحدد مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض (surplus) في الموازنة (Buelget) يؤدي إلى تقليل حجم السيولة المتاحة. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى خفض معدل التضخم.

ثانياً: قيام وزارة المالية ببيع حجم الدين العام إلى الجمهور وبالتالي سحب النقد المتوفر في السوق ويؤدي ذلك إلى الحد من عرض النقد.

ثالثاً: زيادة الضرائب على السلع الكمإلية التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخول المرتفعة.

رابعا: خفض الإنفاق الحكومي: يعد الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فإن الحد من هذا الإنفاق وتقليصه سيؤدي إلى خفض النقد المتداول في الأسواق(البازعي، 1997م: 188).

ب- السياسة النقدية:

تتولى المصارف المركزية (البنوك المركزية) في الدول المختلفة وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية:

أولاً: الأدوات الكمية:

1. زيادة سعر إعادة الخصم: ومن النشاطات الاعتيادية التي تقوم المصارف التجارية بها: خصم الأوراق التجارية للأفراد وفي حالات أخرى تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الإنتمائية للمصارف من أجل تقليل حجم السيولة المتداولة في السوق ويعد هذا الإجراء واحداً من الإجراءات لمكافحة التضخم.

2. دخول المصارف (البنوك المركزية) إلى الأسواق بائعة للأوراق المالية وذلك من أجل سحب جزء من السيولة المتداولة في السوق. أوما يسمى بدخول السوق المفتوحة.

3. زيادة نسبة الإحتياط القانوني. تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما انخفضت القدرة الإنتمائية لدى المصارف.

ثانياً: الأدوات النوعية:

أما الأدوات النوعية فإنها تتلخص بطريقة الإقناع لمدراء المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الإنتماء المصرفي، بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، وهذه السياسة فعالة في الدولة النامية بشكل أكبر مما في دول أخرى.

ثالثاً: معدلات الفائدة: Interest rates

غالباً ما تقترن معدلات الفائدة بمصادر التمويل المقترضة سواء أكانت هذه المصادر قصيرة، أم متوسطة، أم طويلة الأجل، إذ يخصص رأس المال في إطار النظرية المالية من خلال أسعار الفائدة، وتتفاوت هذه الأسعار حسب تفاوت أجال الاقتراض، فالفوائد على القروض قصيرة الأجل تكون أقل في حين تكون أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل مرتفعة بينما أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل تكون بين السعرين وتزداد أسعار الفائدة عند تزايد الطلب على رؤوس الأموال الحاصل عن الرواج الاقتصادي.

وقد تتوفر فرص استثمارية تشجع المستثمرين على استغلال هذه الفرص الاستثمارية. ولتوقعات المستثمرين أثر واضح في زيادة الطلب على رؤوس الأموال، إذ تتجه توقعاتهم بأن الحالة الاقتصادية في تحسن وأن رواجا اقتصادياً سيؤدي إلى توفر

فرص استثمارية متاحة أمام المستثمرين ولذلك يزداد الطلب على رؤوس الأموال وعلى شكل قروض قصيرة الأجل الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة القصيرة الأجل بشكل يفوق أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل خلافاً للقاعدة التي تقول انّ أسعار الفائدة على القروض طويلة الأجل أكثر من الفوائد على القروض قصيرة الأجل.

وتتأثر أسعار الفائدة بعدة عوامل يترتب على مؤثرات هذه العوامل أن يطلب المقرض (الدائن) علاوات تضاف إلى أسعار الفائدة الحقيقية ومن أبرز هذه العوامل(البازعي، 1997م: 221):

1. معدل التضخم (Inflation):

تؤثر معدلات التضخم في تكاليف الإنتاج الصناعية لمنشآت الأعمال عموماً ولذلك يزداد الطلب على رأس المال لتغطية هذه التكاليف. وكما أشير إليه سابقاً فان انخفاض القوة الشرائية للنقد تسبب ازدياد الحاجة إلى التمويل. وعلى افتراض أن تقديرات إحدى منشآت الأعمال، أشارت إلى أن كلفة خط إنتاجي مقترح ضمن خطتها السنوية للسنة القادمة بلغت (10) مليون دينار، وعندما أرد تنفيذ الخط الإنتاجي تبين أن هذا المبلغ لا يكفي لتغطية تكاليف إقامة هذا الخط الإنتاجي، بل يتطلب (15) مليون دينار(البسام، 1999م: 92).

هذه الزيادة ناتجة عن ازدياد معدل التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية، مما أدى إلى زيادة الطلب على رأس المال وزيادة الطلب هذه، تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة على التمويل المقترض، إذا تأثر القرارات المالية لمنشأة الأعمال ولا يقتصر الـتأثير على أسعار الفائدة بل يؤثر التضخم في أسعار الصرف للعملة الوطنية تجاه العملات الأخرى، وتنسجم أسعار الفائدة مع معدلات التضخم. ففي ألمانيا كانت أسعار الفائدة أقل من نظيرتها في الولايات المتحدة الأمريكية ويعود السبب إلى أن معدل التضخم في ألمانيا كان أقل منه في الدولة الأخيرة.

2. العرض والطلب:

يزداد الطلب على اقتراض الأموال في الحالات التي يكون فيها الاقتصاد الوطني للدولة في حالة انتعاش ورواج، وذلك لتوفر فرص استثمارية للمستثمرين وباختلاف مستويات العائد والمخاطرة المتوقعين لأية فرصة استثمارية، يتم اختيارها، ويصاحب هذه الزيادة في الطلب على الأموال زيادة في أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة.

البطـالة

تعرّف البطالة بأنها عدم المساهمة في الإنتاج بصورة إجبارية. وبصورة عامة ، يشير مصطلح البطالة إلى عدم استخدام الموارد الإقتصادية بأنواعها كافة في النشاط الإقتصادي كما في حالة عدم استغلال الموارد الطبيعية أوعدم تشغيل الموارد المصنّعة في إنتاج السلع والخدمات أوأيدي عاملة لا تساهم في مختلف فعإليات النشاط الإقتصادي. ولكنّ الحديث غالبا ما يركّز على البطالة بين الأيدي العاملة لما لذلك من دلالات اجتماعية وسياسية وإنسانية.

وحتى يحسب الفرد عاطلا عن العمل ويحسب ضمن مفهوم معدّل البطالة ، يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية :

1. أن يكون راغبا وقادرا على العمل.
2. أن يبحث عن عمل.
3. أن يقبل بالأجور السائدة في سوق العمل.
4. أن لا يجد من يوظّفه.

كيفية حساب معدل البطالة :

ومن خلال ترجمة هذه الشروط إلى أرقام يمكننا حساب معدّل البطالة كما في المثال التالي :

البيان	العدد (مليون)
عدد السكان	5 ،0
يطرح: الذين لا يرغبون لا يقدرون على العمل	2 ،5
النشيطون اقتصاديا	**2 ،5**
يطرح: الذين لا يبحثون أولا يقبلون بالأجور السائدة	0 ،5
القوة العاملة	**2 ،0**
يطرح : الذين يعملون	1 ،5
الباقي : الذين لا يعملون	**0 ،5**

ويحسب معدّل البطالة في أي سنة طبقا للمعادلة التالية :

معدّل البطالة في سنة معينة = (الذين لا يعملون / القوة العاملة) X 100 = (0 ،5 / 2 ،0) X 100 = **25%**

أنواع البطالة :

1. **البطاللة الإحتكاكية (الفنية)** : تعرف البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment، على أنها تلك البطالة التي تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة، والتي تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، ولدى أصحاب الأعمال اللذين تتوافر لديهم فرص العمل. وبالتالي فإن إنشاء مركز للمعلومات الخاصة بفرص التوظف من شأنه أن يقلل من مدة البحث عن العمل، ويتيح للأفراد الباحثين عن العمل فرصة الاختيار بين الامكانيات المتاحة بسرعة وكفاءة أكثر.

2. **البطالة الموسمية** : أن لا يعمل الفرد في الأوقات خارج موسم العمل الذي يناسب مؤهلاته وخبراته ، وتعالج من خلال التدريب واكتساب مهارات أخرى تفيد خارج المواسم.
3. **البطالة الدورية :** تنتاب النشاط الاقتصادي بجميع متغيراته في الاقتصاديات الرأسمالية فترات صعود وهبوط والتي يتراوح مداها الزمني بين ثلاث وعشر سنين والتي يطلق عليها مصطلح الدورة الاقتصادية Business Cycle والتي لها خاصية التكرار والدورية. وتنقسم الدورة الاقتصادية بصورة عامة على مرحلتين : مرحلة الرواج أوالتوسع Expansion ، والتي من مميزاتها الأساسية اتجاه التوظف نحوالتزايد، إلى أن تصل إلى نقطة الذروة Peak أوقمة الرواج، والتي تعتبر نقطة تحول ثم يتجه بعد ذلك النشاط الاقتصادي نحوالهبوط بما في ذلك التوظف، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الانكماش Recession. وتبعا لدورية النشاط الاقتصادي، فإن البطالة المصاحبة لذلك تسمى بالبطالة الدورية.
4. **البطالة الهيكلية** : عندما يكون هناك تغيّر ملحوظ في هيكل الطلب على السلع والخدمات ، تظهر البطالة في صفوف العاملين في إنتاج السلع والخدمات التي قلّ الطلب عليها. وفي العادة ، ويعالج هذا النوع من البطالة من خلال إعادة التدريب والتأهيل لاكتساب مهارات جديدة تناسب السلع والخدمات التي زاد الطلب عليها.
5. **البطالة المقنّعة** : نوع من البطالة يكون فيه الأفراد يعملون ويتقاضون أجورهم ولكنهم لا يساهمون في الإنتاج (الناتج الحدّي لهم يساوي صفرا). وبعبارة أخرى عندما يكون أعداد العاملين أكثر ممّا يلزم لذلك المستوى من الإنتاج نتيجة الواسطة أوالمحسوبية ، وتعالج من خلال إعادة النظر في أسس التعيين وتقدير احتياجات الإنتاج من الأيدي العاملة بصورة دقيقة.

6. **البطالة السلوكية** : بطالة تظهر عندما لا يقبل الأفراد العمل في وظائف معينة بالرغم من حاجتهم للعمل وقدرتهم على القيام به وذلك لأسباب إجتماعية أونفسية (ثقافة العيب) .. وعلاجها يكون بالعمل على تغيير نظرة الناس إلى العمل في بعض المهن.

آثــار البطالـة

تمثل البطالة أحد التحديات الكبرى التي تواجه البلدان العربية لآثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، ومنذ سنوات والتحذيرات تخرج من هنا وهناك، تدق ناقوس الخطر من العواقب السلبية لهذه المشكلة على الأمن القومي العربي، ومع ذلك فإن معدلات البطالة تتزايد يومًا بعد يوم.

ويمكن تلخيص هذه الآثار في النقاط التالية:

الآثار النفسية والاجتماعية

لا يوجد شيء أثقل على النفس من تجرع مرارة الحاجة والعوز المادي فهي تنال من كرامة الإنسان ومن نظرته لنفسه وعلى الخصوص عندما يكون الفرد مسئولا عن أسرة تعول عليه في تأمين احتياجاتها المعيشية، فعندما تشخص إليك أبصار الأطفال في المطالبة بمستلزمات العيش وترى في نظراتهم البريئة استفسارات كثيرة يقف المرء عاجزا لا يدري كيف يرد عليها وبأي منطق يقنعهم بقبول واقعهم المرير، كيف تشرح لهم أن رب الأسرة عاطل لا عمل لديه ولا يقدر على الاستجابة لرغباتهم والجوع كافر كما هومعروف؟... في عالم الأطفال هناك الصفاء والنقاء والعدالة والإحسان وليس الإجحاف وهضم الحقوق، وخصوصا عندما يتعلق ذلك بحق العيش الكريم واللقمة الشريفة دون مذلة مد إليد للآخرين.

وتؤكد الاحصاءات أنّ هناك عشرات الملايين من العاطلين عن العمل في كل أنحاء العالم من جيل الشباب، وبالتالي يعانون من الفقر والحاجة والحرمان، وتخلف أوضاعهم الصحية، أوتأخرهم عن الزواج، وانشاء الأُسرة، أوعجزهم عن تحمل مسؤولية أُسرهم. كما تفيد الاحصاءات العلمية أنّ للبطالة آثارها السيّئة على الصحة النفسية، كما لها آثارها على الصحة الجسدية. إنّ نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غيرهم، كما وجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأنّ يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة، وأنّ البطالة تعيق عملية النموالنفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النموالنفسي. كما وجد أن القلق والكآبة وعدم الاستقرار يزداد بين العاطلين، بل ويمتد هذا التأثير النفسي على حالة الزوجات، وأنّ هذه الحالات النفسية تنعكس سلبياً على العلاقة بالزوجة والأبناء، وتزايد المشاكل العائلية. وعند الأشخاص الذين يفتقدون الوازع الديني، يقدم البعض منهم على شرب الخمور وتعاطي المخدرات، بل ووجد أن 69% ممن يقدمون على الانتحار، هم من العاطلين عن العمل. ونتيجة للتوتر النفسي، تزداد نسبة الجريمة، كالقتل والاعتداء، بين هؤلاء العاطلين. بالاضافة إلى ضعف الانتماء للوطن، وكراهية المجتمع، وصولا إلى ممارسة العنف والإرهاب ضده، فضلا عما تمثله البطالة من إهدار للموارد الكبيرة التي استثمرها المجتمع في تعلم هؤلاء الشباب ورعايتهم صحياً واجتماعياً.

الآثار الأمنية والسياسية

نلاحظ أحيانا بعض الفئات العاطلة والتي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها وهي ترفع شعار التململ والتمرد، ومع ذلك لا يمكن لومها ولكن لا يعني ذلك تشجيعها على المس بممتلكات الوطن وأمنه، ولكن لابد أن نلتمس لهم العذر، فمقابل مرارة ظروفهم هناك شواهد لفئات منغمسة في ترف المادة،

ومن الطبيعي أن ينطق لسان حالهم متسائلا أين العدالة الاجتماعية والإنصاف؟ كما أن سياسة العنف المفرط في مقابل حركة العاطلين لا تخلق إلا المزيد من العنف والاضطراب وتفاقم الأزمة. فهناك حاجة إلى التعقل وضبط الموقف والنظر إلى القضايا من منظور واسع وبعين تقصي الأسباب في محاولة لتفهم موقف الآخرين ، حيث أن مبدأ إرساء أركان الحكم الصالح والعدالة الاجتماعية تملي على الجميع تكريس حق إبداء الرأي ورفع راية المطالبات بالوسائل السلمية المشروعة، كما أنها تلزم الأطراف المعنية متمثلة بالحكومة باحترام هذه الحقوق واتساع الصدر للآراء المختلفة، لأن المواطن في نهاية المطاف لا يطالب إلا بحق العيش الكريم والحفاظ على كرامته وإنسانيته في وطنه، وهي من جوهر حقوق المواطن والتي يجب على الحكومة أن تكفلها وتحرص عليها، لا أن تتكالب عليها فتكون هي والقدر مجتمعان على المواطن المستضعف.

الآثـار الاقتصـاديـة

إحدى نتائج ظاهرة البطالة زيادة حجم الفقر، الذي يعتبر ـ أيضًا ـ من العوامل المشجعة على الهجرة. ويقول الخبراء بأن مشكلة الهجرة إلى أوروبا تكاد تكون مشكلة اقتصادية بالأساس، فبالرغم من تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، إلا أن االدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب. ويتضح ذلك من التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين، والتى تشهد ـ غالبًا ـ افتقارًا إلى عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين، حيث تقدر منظمة العمل الدولية حجم الهجرة السرية بما بين 10 - 15% من عدد المهاجرين في العالم.. البالغ عددهم ـ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة ـ حوإلي 180 مليون شخص.

أما فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للبطالة على المستوى الكلي فالكل يعرف أن أهم مؤشر في اتجاهات الطلب على العمل هونموالانتاج، وبالتالي فإن تباطؤ النموالاقتصادي يعني ارتفاعا في معدّلات البطالة. وهكذا فإن الوضع في المنطقة العربية بصورة عامة ومنذ التسعينات تلخص في ضعف أداء الانتاج مقارنة بنموسريع في القوة العاملة. كما تبين الاحصائيات أن النموفي القوة العاملة قد فاق الزيادة التي طرأت على فرص التوظيف في المنطقة العربية.

البطالة في الوطن العربي

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، صدر عام 2010، قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 15 و 26%. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام 2003، أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى 6.2% ، بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه 12.2%. وتتزايد سنويا بمعدل 3%. وما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية، هوأن 60% تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين.

ووصفت منظمة العمل العربية، في تقرير نشر في شهر مارس 2005، الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ"الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، وأنه "في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء". ويجب على الاقتصادات العربية ضخ نحو70 مليار دولار، ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، واستحداث ما بين 80 و100 مليون فرصة عمل حتى العام 2020، حتى تتمكن من التغلب على هذه

المشكلة الخطيرة، ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل، بالإضافة إلى جزء من العاطلين.

ويؤكد تقرير منظمة العمل العربية أنه لم تعد هناك دول عربية محصنة ضد البطالة كما كان يعتقد قبل سنوات، وبخاصة في دول الخليج العربي، حيث يبلغ معدل البطالة في السعودية ـ أكبر هذه البلدان حجماً وتشغيلاً واستقبالاً للوافدين– نحو15%، وفي سلطنة عُمان 17.2%، وفي قطر 11.6%. أما في باقي الدول العربية، فلا يختلف الوضع كثيرا، حيث تقدر نسبة البطالة في الجزائر بنحو23.7% ـ حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. وتقدر بنسبة 15% في تونس. ويقول خبراء: إن دول المغرب العربي الثلاث تحتاج إلى خلق حوإلي مليون فرصة عمل سنويًا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة.

الواقع أن ظاهرة البطالة باتت تؤرق أغلب البلدان العربية، وتوضح إحصاءات منظمة العمل العربية مدى خطورة هذه الظاهرة على النحوالتالي:

ا - تـصل نـسبة البطالـة حإليـا إلى17% مـن إجـمإلي القـوى العاملـة العربيـة، أي مـا يعـادل حـوإلي 20 مليـون عاطـل يبحثـون عـن العمـل وقـادرون عليـه ولا يجدونـه، ويتوقـع ارتفـاع هـذا العـدد بـالنظر إلى أن حجـم القـوى العاملة العربية في ازدياد مطرد. ففـي الـدول العربيـة فـرادى يـتراوح معـدل البـطالة في الفـترة 2000-2003 مـا بـين 1.1 % و3.9 % مـن اجـمإلي القـوى العاملـة في الكويـت، والامـارات والبحـرين وقطـر، ومـا بـين 26 % و28 % في في الجزائـر والعـراق وفلـسطين. وتعـاني فئـة خرجـي الـتعلم العـإلي مـن أعـلى معـدل للبطالـة مقارنـة بالفئـات التعلميـة الأخـرى، واسـتفحلت هـذه الظـاهرة في العديـد مـن الـدول العربيـة؛ حيـث تبلـغ معـدلاتها الضعفين في الأردن، وثلاثة أضعاف البطالة بين الأميـين في الجزائـر، وخمـسة أضعـاف في المغـرب، وعـشرة أضعـاف في

مصر. مما دفع بأعداد متزايدة من هذه الفئة للعمل خارج تخصصهم. ويتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل إلى 30 مليونًا في العام 2018، فيما يقدر حجم الداخلين الجدد في سوق العمل العربية بنحو3 ملايين عامل سنويًا، وتقدر حجم الأموال اللازمة لتوفير فرص عمل لهم 15 مليار دولار سنويًا.

ب - غالبية العاطلين عن العمل من الداخلين الجدد في سوق العمل، أي من الشباب، ويمثل هؤلاء تقريبًا ثلاثة أرباع العاطلين عن العمل في دولة البحرين و84% في الكويت، وما يزيد على الثلثين في مصر والجزائر. أما معدلات البطالة بين الشباب نسبة إلى القوى العاملة الشابة فقد تجاوزت 60% في مصر والأردن وسورية وفلسطين و40% في تونس والمغرب والجزائر.

جـ - تستحوذ دول اتحاد المغرب العربي على الجانب الأكبر من قوة العمل العربية بنسبة 37.8%؛ حيث يوجد بها حاليا 33.5 مليون عامل، من المتوقع زيادتها إلى 48.2 مليونًا عام 2013، ثم دول مصر والأردن وإليمن والعراق، وبها 25.8 مليونًا تصل إلى 35 مليونًا عام 2013 بنسبة 27.7 %، ودول مجلس التعاون الخليجي، وبها 9 ملايين تصل عام 2013 إلى 12 مليونًا بنسبة 9.3 % من قوة العمل، فيما يتوزع الباقي، وهم 22.6 مليونًا.

وتتفاوت معدلات البطالة من دولة عربية لأخرى؛ ففي الدول ذات الكثافة السكانية العالية، ترتفع حدة الظاهرة؛ حيث تبلغ 20% في إليمن، و21% في الجزائر، و17% في السودان، و9% في مصر، و8% في سورية. وفي المقابل تنخفض في دول الخليج العربي ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ ففي سلطنة عمان يوجد نحو330 ألف عاطل عن العمل، وفي السعودية نحو700 ألف، وفي الكويت يصل العدد إلى 3 آلاف فقط.

وكذلك ترتفع معدلات البطالة المقنعة في جميع الدول العربية، وتختلف دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع بقية الدول العربية في كون أن معدلات البطالة المقنعة تتجاوز كثيرا معدلات البطالة السافرة بين المواطنين.

كيفية مواجهة ظاهرة البطالة

لقد حلّل الاسلام مشكلة الحاجة المادية والبطالة، تحليلاً نفسياً كما حلـلـها تحليلاً مادياً:

منها ما روي عن رسول الـلـه (ص) قوله: «إنّ النفس اذا أحرزت قوتها استقّرت». وهذا النص يكشف العلمية التحليلية للعلاقة بين الجانب النفسي من الانسان، وبين توفر الحاجات المادية، وأثرها في الاستقرار والطمأنينة، وأن الحاجة والفقر يسببان الكآبة والقلق وعدم الاستقرار، وما يستتبع ذلك من مشاكل صحية معقّدة، كأمراض الجهاز الهضمي والسكر، وضغط الدم، وآلام الجسم، وغيرها.

والبطالة هي السبب الأوّل في الفقر والحاجة والحرمان، لذلك دعا الاسلام الى العمل، وكره البطالة والفراغ، بل وأوجب العمل من أجل توفير الحاجات الضرورية للفرد، لاعالة من تجب اعالته.

ولكي يكافح الاسلام البطالة دعا الى الاحتراف، أي الى تعلم الحرف؛ كالتجارة والميكانيك والخياطة وصناعة الأقمشة والزراعة...الخ

ولقد وجّه القرآن الكريم الأنظار الى العمل والانتاج، وطلب الرزق، فقال: (فامشُوا في مناكبها وكُلوا من رزقه وإليه النشورُ). (الملك / 10). وقال: (فإذا قُضيت الصلاةُ فإنتشرُوا في الارض وابتغوا من فضل الـلـه). (الجمعة / 10).

بالاضافة إلى الشواهد الدينية سواء كانت من الكتاب أوالسنة على كيفية مجابهة ومعالجة مشكلة البطالة. وباعتبار كون البطالة تعد مثابة قنابل موقوتة تهدد الاستقرار في العالم العربي، فإن المطلوب وضع إستراتيجية عربية شاملة في هذا الشأن منها آخذة في الاعتبار عدة أمور منها:

1. تأهيل الشباب حديثي التخرج من أهم التحديات التي تواجه المؤسسات وأنظمة التعلم والتدريب في الدول العربية، حيث يفتقر كثير منها إلى العمالة المتخصصة في المجالات التي يحتاجها سوق العمل، مما يساعد في سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة.
2. خلق قاعدة معلوماتية قومية للوظائف المطروحة والباحثين عنها. وهنا يمكن الاستفادة من تجربة بعض الدول الغربية في إنشاء بنوك قومية للتوظيف توفر قواعد معلومات ضخمة للوظائف الشاغرة في القطاعين العام والخاص، يتم تحديثها يوميا، وتكون متاحة من خلال مواقع إنترنت متخصّصة أودليل شهري يوزع مقابل مادي رمزي على الباحثين عن العمل.
3. يرى بعض المراقبين أنه لم يعد في مقدرة الدول العربية ـ كل على حده ـ معالجة مشكلة البطالة، بسبب الحاجة إلى فتح الأسواق وإلغاء الحواجز على التجارة البينية من جهة، والتكتل الاقتصادي العربي المشترك (السوق العربية المشتركة) من جهة أخرى، حيث سيساعد ذلك في تشجيع تبادل الأيدي العاملة، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية، ما يؤدي إلى التقليل من حدة الظاهرة.
4. تعريب العمالة العربية، وهي مرحلة تالية للتوطين، ويتم ذلك من خلال إحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية في الدول العربية التي تعاني من نقص في تخصصات ومهن معينة، مثل دول الخليج العربية.
5. تحسين الأداء الاقتصادي العربي، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية، وإزالة القيود التنظيمية والقانونية التي تحول دون اجتذاب الأموال العربية في الخارج، والتي يقدرها بعض الخبراء بنحو800 مليار دولار، ولا شك أن عودة هذه الأموال

للاستثمار في الدول العربية سوف يساهم في كبح جماح مشكلة البطالة، ويساعد على توفير فرص عمل لا حصر لها للشباب العربي.

وخلاصة القول يمكن تصنيف المقترحات الخاصة بمعالجة مشكلة البطالة في النقاط الثلاثة التالية:

- ●الارتفاع بمعدل النموالاقتصادي
- ●تخفيض تكلفة العمل
- ●تعديل ظروف سوق العمل.

الإنكماش الإقتصادي

الانكماش الاقتصادي deflation حالة تنتاب الحياة الاقتصادية نتيجة سياسة متعمدة في غالب الأحيان، يميل معها مستوى الطلب الكلي ليغدوأدنى من مستوى العرض الكلي، مما يؤدي إلى تقليص الفأعلات والتداول النقدي، وارتفاع قيمة العملة الوطنية وكلفة القروض، مع ميل مستوى الأسعار والأجور نحوالانخفاض.

ومهما بدا هذا التعريف شاملاً فإنه لا يستطيع أن يحيط وحده بجميع أوجه الانكماش الاقتصادي.

التطور التاريخي لمفهوم الانكماش

إن مـصطلح الانكـماش حـديث في الفكـر الاقتـصادي مثـل مـصطلح التـضخم]رinflation [. ففـي المرحلة التي غلبت فيها المدرسة الكلاسيكية كان الانكماش ملحوظاً بوصـفه نوعـاً مـن الكـساد الاقتـصادي depression يحدث مؤقتاً بانتظار عودة التوازن العفوي بين العرض والطلب، أي بين الإنتـاج والاسـتهلاك إلى حالته الطبيعيـة .لكـن دخـول الاقتـصاد الرأسـمإلي في أزمـات دوريـة منـذ عـام 1825 لفـت النظـر إلى

ظاهرة الانكماش بوصفها وجهاً من أوجه الأزمة يظهر قبل الركود .وكان التضخم الذي لحظه الاقتصادي جان بودان في القرن السادس عشر قد غدا في القرن التاسع عشر مألوفاً .ولما دخل التضخم في الأدبيات الاقتصادية باسمه الإنكليزي المشار إليه أعلاه باتت كلمة الانكماش تعني عملية مقصودة لإزالة التضخم.

وقد ارتبط مفهوم الانكماش بمفهوم التضخم ارتباطاً وثيقاً، لكنه بقي ارتباطاً وحيد الطرف، فالانكماش حلٌ للتضخم، في حين لا يقول أحد بأن الانكماش يجد حلّه في التضخم، بل في عودة التوازن.

مع ذلك، فإن الانكماش حالة يمكن أن تصيب الاقتصاد على نحوعفوي .وهويثير في الفكر الاقتصادي جملة من التعاريف، وتكمن صعوبة تحديده في طبيعته، وفي كونه مقصوداً أوغير مقصود، وخاصة عندما يختلط بغيره من الظواهر النقدية والاقتصادية.

مهما يكن الأمر فإن الحدود التي يمكن حصر الانكماش فيها هي حدود العرض والطلب الكليين :كلما نزع الأول نحوالارتفاع نسبة إلى الثاني كان هناك انكماش، والعكس في التضخم، بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك .ومن هنا أيضاً كان الانكماش أمراً ملحوظاً في كل الاقتصاديات، رأسمالية كانت أم اشتراكية أم نامية.

ففي الرأسمالية يمكن ملاحظة الانكماش، مثلاً، عندما يفقد اقتصاد السوق توازنه بعد بلوغه نقطة التشغيل الكامل بمفهوم الاقتصادي البريطاني كينزKeynes ، كما يظهر كلما ارتسمت علامات التشاؤم على الحياة الاقتصادية نتيجة لإلغاء احتمالات الربح أوالإفلاس في المشروعات أوتعطيل عوامل الإنتاج أوزيادة نفقات الإنتاج.

وفي الاشتراكية، يظهر الانكماش نتيجة تحديد أهداف للخطط الاقتصادية قاصرة عن استخدام جميع الموارد المتاحة أولأن الإنفاق الإجمالي أقل من قيمة الناتج الإجمالي.

أما في البلدان النامية، فيمكن أن يظهر الانكماش ردة فعل للسياسة الهادفة إلى رفع معدلات التنمية بأساليب تضخمية، مما لا تستجيب له البنية الاقتصادية الاجتماعية، فيقع الانكماش.

الانكماش والركود

يختلف الانكماش عن الركودStagnation في أن الأول، وإن اتسم بتباطؤ الفأعلات، ينتظم في مجموعة من التدابير التي من شأنها إعادة التوازن إلى الاقتصاد، أمّا الركود فهوحالة تجتاح الاقتصاد فيصاب بانخفاض الإنتاج فارتفاع الأسعار ووقوع البطالة، وتنعكس آثار ذلك كله على الحياة الاجتماعية. وقد يختلط الركود بالتضخم فيدعى آنذاك بالركود التضخميStagflation وهي الحالة التي تسيطر إليوم على اقتصاديات الدول الرأسمإلية، إذ يقترن التضخم النقدي بالركود الاقتصادي .وإذا كان الانكماش هوالوجه الآخر للتضخم، فإن الركود هوالوجه الآخر للازدهار Prospérité. لكن لابد من الإشارة أيضاً إلى أن الانكماش، حينما يستوطن، يؤدي إلى الركود ومن هنا جاءت بعض الالتباسات في تحديد كل منهما.

الانكماش النقدي

باستثناء بعض الحالات النادرة التي كانت تقع فيما يعرف بالاقتصاديات الاشتراكية، إذ قد يحصل الانكماش النقدي نتيجة لتقديرات خاطئة غير مقصودة تقلل من تدفقات الكتلة النقدية مقارنة بالتدفقات السلعية، فإن الانكماش النقدي لا يكون إلا

نتيجة لسياسة نقدية متعمدة تهدف إلى تقليص الكتلة النقدية المتداولة وتصل إلى حدود ما يسمى بالبزل النقديPonction Monétaire. وهذا البزل النقدي هوبقصد كبح جماح الأسعار أوإجبارها على الانخفاض بفعل التقليص القسري للكتلة النقدية. وتملك الدولة، من أجل ذلك، عدداً من الوسائل أهمها: الإقلال من الإصدار النقدي وسحب بعض فئات العملة من التداول، مما يرفع، في كل الأحوال، من قيمة العملة الوطنية وينعكس في انخفاض الأسعار. وتقوم التغطية في ضبط الإصدار النقدي وتعريف الوحدة النقدية بطريقة سليمة لتحقيق الاستقرار النقدي. لذلك تحرص الدولة على هذه التغطية حرصها على استقرار أسعار عملتها. قامت بلجيكة في الأعوام 1944-1946 بعملية انكماشية جمدت بها الأوراق النقدية والحسابات المصرفية، وقد أدى ذلك إلى استقرار التداول النقدي وازدياد القوة الشرائية بنسبة نموالإنتاج وإلى انخفاض الأسعار .وأجرت ألمانية الاتحادية عام 1948 إصلاحاً نقدياً حدّت به من التدفقات النقدية المرتفعة في اقتصادها بتحويل المارك، عملة الرايخ القديمة، إلى دوتش مارك بنسبة 1 : إلى .10 وتظهر العلاقة بين الكتلة النقدية والأسعار بسهولة :فالأسعار = الكتلة النقدية /كتلة المنتجات أونسبة الكتلة النقدية إلى كتلة المنتجات فإذا نقصت الكتلة النقدية) مع بقاء كتلة المنتجات على حالها (أدى ذلك إلى انخفاض الأسعار .لكن هذه السياسة الانكماشية ما كان لها أن تنجح، كما يقول ريمون بار، لولا أن بلجيكة استطاعت تحقيق استيرادات مكثفة سمحت بها موجوداتها من القطع الأجنبي) الدولار(، ولولا أن ألمانية كان عليها أن ترد إلى الشعب عملته .وسياسة الانكماش النقدي تنطوي كذلك على محاذير اجتماعية وخاصة ما له علاقة بخسارة المدينين وتقوية مركز المدخرين، وقد تعجز وحدها عن تخفيض الأسعار، وقد اعتمدت أمريكة على هذه السياسة، في عهد نيكسون في السبعينات، غير أن الحدّ من السيولة النقدية في الاقتصاد الأمريكي أدى إلى تقليص الفأعليات

الاقتصادية واستمرار الأسعار في الارتفاع، نتيجة للتضخم الناجم عن زيادة الكلفة، وكان لابد من مزج التدابير النقدية المقترحة من مدرسة شيكاغوبتدابير أخرى .وتفرض سياسة الانكماش النقدي نفسها على البلدان النامية، بيد أن نمط الإنتاج الغالب في معظمها يملك إلية يستحيل معها تطبيق هذه السياسة لمعالجة التضخم، وهذا النمط نفسه ينتقص من مسألة التغطية ويضرب عرض الحائط بكل المعايير لدى إصداره النقدي المكشوف، فيخلق بذلك توترات تضخمية تجبر السلطات النقدية على السير في اتجاه سياسة معاكسة .إن ارتفاع أسعار السلع الضرورية والفاخرة في هذه البلدان، نتيجة لنقص الإنتاج من جهة وانخفاض قيمة العملة الوطنية من جهة أخرى، يحدث نوعاً من الادخار الإجباري بالكف عن الاستهلاك، لكنه ادخار يذهب جله إلى الاكتناز والمضاربات والمتاجرة بالعملات الأجنبية وتهريبها فيستشري التضخم، وبذلك تتبخر رغبات» التقشف «المعلنة.

الانكماش التسليفي

وهوجانب من سياسة متعمدة للتسليف تلجأ إليها الدولة من أجل توجيه عملية توافر النقود وتحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية في مرحلة التضخم .وقد تلجأ الدولة إلى تحقيق نوع من التنمية من دون تضخم، يتسم معه الاعتدال في السياسة التسليفية بنوع من الانكماش .وأهم التدابير في إطار الانكماش التسليفي هوتحكم مصرف الإصدار بالسيولة النقدية ورفع كلفتها، تارة عن طريق سعر إعادة الحسم مما يجبر مصارف الودائع على رفع معدلات الحسم لديها والإبطاء في العمليات التي من شأنها إيجاد وسائل الدفع وطوراً عن طريق منح الاعتمادات، وذلك بالتأثير في معدلات الفائدة في السوق المالية، وسلوك سياسة السوق المفتوحةopen market فتبيع الدولة ما لديها من أوراق مإلية تمتص بفضلها جزءاً من الودائع لدى البنوك مقلصة بذلك السيولة لدى هذه الأخيرة مما يحدّ من قدرتها على التسليف .

وتعمد السلطات المالية إلى تدابير متممة منها تطبيق نظام الاحتياطي الإلزامي على المصارف، بحملها على إيداع نسبة من الأموال لدى المصرف المركزي معادلة لجزء من ودائع الزبائن، كما تفرض رقابة صارمة على السيولة النقدية يحظر بموجبها على المصارف تجاوز الاعتمادات، التي تمنحها، للمعدل الوسطى لمجموع المبالغ المودعة لديها .ويمكن أن يضاف إلى ذلك ترشيد تخصيص الاعتمادات للمشروعات وفئاتها بطريقة اصطفائية ومنع منح هذه الاعتمادات لغايات المضاربة، وذلك بتحديد سقف الاعتماد الممنوح لبعض المشروعات .وتلجأ أكثر الدول النامية إلى سياسة الانكماش التسليفي لمجابهة التضخم ومنها سياسة سعر الفائدة، لكن هذا الإجراء الأخير محكوم عموماً بأسعار الفائدة في الأسواق المالية الدولية .كما أن أسلوب التمويل بعجز الميزانية المنتشر في هذه الدول يستدعي الاقتراض من المصارف، إذ تلجأ الدولة إلى ذلك مقابل أذونات خزينة، وغالباً من دونها، مما يعرقل سياسة الانكماش ويفتح الباب لضدها.

الانكماش في الإنفاق

حين يقع الخلل بين حجم الإنتاج وحجم الإنفاق من تزايد هذا الأخير واتساع» الفجوة التضخمية«، تبدوسياسة الحدّ من الإنفاق الخاص والعام) حين لا يمكن زيادة الإنتاج (مسألة لابدّ من حلها وتأخذ الصور التالية:

1ـ في مجال الإنفاق الخاص :أول ما يخطر على البال هوتخفيض الأجور .والمعلوم أنه ليس لتخفيض الأجور والرواتب مكان واسع في الفكر الاقتصادي ولا هومستحب في مراحل التطور الاقتصادي الاجتماعي.

وأمام قضية ربط الأجور بالأسعار وتثبيت الأجور، وربط الأجور بالإنتاجية اختفت نغمة تخفيض الأجور .وقد يمكن تصور سياسة لتخفيض الأجور في

الاقتصاديات الاشتراكية لدى زيادة فوائض الكميات المنتجة وانخفاض الأسعار .لكن هذا يبقى غير مستحب من الناحية النفسية، ولذلك تستعيض الدولة عن تخفيض الأجور بزيادة الضرائب لامتصاص القوة الشرائية الزائدة . وتفضل الضرائب الشخصية المباشرة بشرط أن تصيب جميع الدخول المعلنة التي كان من السهل التهرب من إعلانها . أما الضرائب غير المباشرة فهي، لاشك، تحدّ من الاستهلاك لكنها تؤدي أيضاً إلى ارتفاع الأسعار نتيجة ثقل عبئها، مما يقود إلى نوع آخر من التضخم .لذا فإن استعمال الضرائب غير المباشرة لا يكون على العموم مجدياً إلا إذا أصاب سلع الاستهلاك الترفي.

2ـ في مجال الإنفاق العام :تلجأ السلطات المعنية إلى السياسة الانكماشية في الموازنة العامة وذلك بالإقلال من النفقات من جهة وتحقيق وفر في الموازنة من جهة أخرى .وهوأمر يمكن أن ينجح في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية .أما في الاقتصاد المتخلف، والمعلوم هنا أن نسبة كبيرة من النفقات العامة الحكومية تميل إلى الارتفاع، كالرواتب والنفقات الإدارية والدفاعية والأمنية، فإن الحد من الإنفاق العام مهما تصدت له السلطات المعنية لا يذهب إلا إلى الإنفاق الاستثماري .ومن هنا كانت المفارقة؛ فالتنمية تتطلب زيادة في الإنفاق الحكومي لزيادة كمية المنتجات، والانكماش) التقشف (يعمل، بتخفيض هذا الإنفاق، على تخفيض إنتاج البضائع والخدمات الضرورية .ولذا كان لابد لهذه السياسة من أن تأخذ بالحسبان صعوبة تقليص النفقات والتعويض منها بالحصول على الموارد .ولا ينجح ذلك إلا في مرحلة يتهيأ فيها الاقتصاد المتخلف للانتعاش .وفي هذه البلدان المتخلفة ذاتها لابد لسياسة الانكماش في الإنفاق من أن تعمل على امتصاص القوة الشرائية الإضافية لدى ذوي الدخول العالية لردها إلى الدولة وتوجيهها نحو الاستثمار وزيادة التراكم .كما أن استقرار الأسعار، ولوبصورة نسبية، يبقى ضماناً لنجاح سياسة الانكماش في الإنفاق،

إضافة إلى أن هذا الاستقرار يساعد على الاستقرار في أسعار الصرف وتحسين مركز البلد النسبي في التصدير .ومن ثم لابد من إخضاع أسعار الخدمات للمراقبة وإلا فإن الفعاليات الخدمية تنشط على حساب الفعاليات السلعية، مما يوجد خللاً يصعب إصلاحه، يسير في خط التضخم نفسه الذي يراد كبحه.

الانكماش والاقتصاد الوطني

درج الفكر الاقتصادي على دق ناقوس الخطر كلما سار الاقتصاد الوطني في طريق الانكماش .لأن الانكماش يؤدي إلى الكساد وهذا يحمل أسوأ العواقب على العمالة والفعاليات الاقتصادية .ولعل أكبر سابقة من هذا النوع كانت أزمة الثلاثينات 1929) وما بعدها .(هذه الأزمة وضعت الفكر الاقتصادي أمام حالة من الانكماش أدت إلى الكساد إذ اجتاحت البطالة الولايات المتحدة وبريطانية وأكثر الدول الأوربية .مما دعا الاقتصاديين إلى التفكير بالوسائل الضرورية للخروج من الأزمة.

أسهمت التدابير الكينزية إسهاماً تاريخياً حين طالبت برفع الأجور الاسمية لرفع مستوى الطلب الفعال، وحين اشتركت الدولة في هذا وفي حل مشكلة البطالة عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتمويل عناصره، ولاسيما» التمويل بعجز الموازنة «إذ تخطت الاقتصاديات الرأسمالية أزمتها بفضل هذه التدابير منتقلة إلى مرحلة من الازدهار، ثم عاشت بعدها في نشوة زيادة الإنتاج والاقتراب من مستوى التشغيل الكامل حتى بداية السبعينات حين اندلعت الأزمة الرأسمالية الجديدة، وهي أزمة جديدة اجتمع فيها التضخم والركود، فكان من الطبيعي أمام الركود التضخمي أن تفقد التدابير الكينزية مسوغاتها، وأن تعود الرأسمالية إلى تدابيرها التقليدية) الكلاسيكية (لمعالجة التضخم بتوازن الموازنة والاستقرار النقدي وضغط الإنفاق، مكتشفة أهمية السياسة الانكماشية، أي أن تعود إلى تدابيرها التقليدية لمكافحة الركود

ومن أهمها الاتجاه بقوة نحو الأسواق الخارجية وجبهات القتال لتصريف فائض الإنتاج ولاسيما فائض إنتاج» العهد الصناعي الثالث «الذي تمخضت عنه الأزمة نفسها .لكن التدابير الكينزية مازالت تجد تطبيقاتها في البلدان النامية والمنطقة العربية منها خاصة في شروط لم تخطر على بال كينز، مما يؤجج التضخم ويقضي على التضامن الاجتماعي في هذه البلدان، حيث العمالة ذات دلالات مختلفة عما هي عليه في البلاد الرأسمالية، يتعايش التضخم الجامح مع البطالة بمختلف صورها، ولكن ليس لأسباب انكماشية قادت إلى الركود، بل لأسباب تضخمية سابقة، هي على العموم من منشأ نقدي) تواتر الإصدار النقدي الكينزي بلا تغطية (ولوجود إلية تخريبية في نمط الإنتاج الغالب تعطل الفعاليات السلعية لصالح النشاطات الخدمية الطفيلية .ولذلك، فإن الإمعان في استعمال» الوسائل الكينزية«، لأنها أسهل الوسائل، يؤدي إلى توفير سيولة نقدية تفوق المقدرة الإنتاجية الحقيقية، مما يطلق التضخم ولا يسمح لأي سياسة انكماشية أن تعمل بأي حال من الأحوال .في هذه البلدان النامية لابد إذن من إحداث» الانعكاس «في الإلية المذكورة للتصدي بحزم للتضخم، (لأن البطالة في عوامل الإنتاج ليست بسبب الانكماش .(ويجب أن تعمل سياسة الانكماش في هذه البلدان للتأثير في العرض والطلب الكلي معاً، ويكون ذلك حتماً بالحدّ من زيادة الكتلة النقدية للحدّ من جموح الطلب الاستهلاكي، وبالعمل على ساحة العرض لزيادة إنتاج السلع الزراعية والصناعية، وفي هذا المجال يجب إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي واتخاذ جميع التدابير للتركيز على زيادة الإنتاجية وتنمية الموارد .وهكذا يؤمل الحصول على توازن في مستوى معين من الأسعار يتعامل مع مستوى معين من الأجور والرواتب .إن عدم أخذ السياسة الانكماشية لمسألة الطلب الكلي في الحسبان هوكعدم مراعاة» سياسات التنمية بالتضخم «لقضية العرض الكلي في البلدان النامية .ولذا فإنه من أجل الحد من القوة الشرائية المتزايدة لابد من

التعرض للريوع السهلة والأرباح الناشئة عن الوضع الاقتصادي الاجتماعي المتخلف ويكون ذلك بالضرائب المباشرة . إن تعقيم القوة الشرائية المتراكمة بين أيدي فئات المستغلين والمضاربين والعابثين بمؤسسات الدولة يستدعي توجيه الفوائض إلى حساب خاص في الخزينة يخصص لزيادة الإنتاج .إلى ذلك كله يضاف ما له علاقة بمراقبة الاستيراد والتصدير ومعدلات الصرف ومكافحة التهريب وتسرب العملات إلى الخارج .ولعل ذلك يستدعي بالضرورة تغيير نمط الإنتاج الغالب .

الفصل السابع

الإقتصاد و الفساد

7

الفساد في الإقتصاد

سجل في البرديات القديمة العديد من حوادث الفساد، ومنها التواطؤ الذي كان قائماً بين حراس المقابر الفرعونية ولصوص المقابر لسرقة ما بها من قطع وحلي ذهبية، واليوم مع المناداة بسياسات الانفتاح الاقتصادي، والنشاط الذي يبذل من أجل تصعيد القدرة التنافسية للمنتجات، ومع تصعد حرية حركة الأموال ونشاط غسيل الأموال والجريمة المنظمة وتشديد الرقابة على الحدود الدولية لمنع الهجرة وما إلى ذلك، إليوم ينتشر الفساد في جميع أنحاء العالم، فهوموجود في الدول ذات النظم الديموقراطية، وكذلك في الدكتاتوريات العسكرية والأنظمة الشمولية، كما يتواجد الفساد في جميع المستويات وفي جميع أنواع الأنظمة الاقتصادية، من الاقتصادات الرأسمإلية (المفتوحة) كالولايات المتحدة الأمريكية إلى دول الاقتصادات المخططة مركزياً، كالاتحاد السوفياتي السابق والصين.

والجديد في الآونة الأخيرة، وبالتحديد منذ التسعينات من القرن الماضي، أنه مع تنامي الدعوة إلى التحرير الاقتصادي والانفتاح والإصلاح الديموقراطي وانتشار الفساد إلى درجات غير مسبوقة، وتزايد الوعي بضرورة مكافحته، والتركيز على إظهار تكاليفه الباهظة، ودوره في إعاقة النموالاقتصادي وتخريب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز الاتجاهات المناهضة للفساد في جميع أنحاء العالم.

ومع تزايد الحديث عن العولمة، بعد انتهاء الحرب الباردة، تعاظم نشاط الشركات متعدية الجنسية، وتصاعد نشاط المافيات، خاصة في مجال تجارة المخدرات والمتاجرة بالرقيق الأبيض وغسيل الأموال والأنشطة غير القانونية الأخرى، وبرز أيضاً، على نحوأكثر إلحاحاً، "الفساد" كقضية عالمية. فانتقل بذلك من مجرد هاجس وطني داخلين على إحدى قضايا العولمة. وفي عام 1992 تبنت أغلب المنظمات

(الحكومية وغير الحكومية) هذه المسألة، وأصبحت تبذل بهذا الشأن جهوداً مكثفة لمعالجتها.

وكان من أهم أساليب مكافحة الفساد، الإعلان عنه وكشفه، وأقيمت لهذا الغرض في جميع أنحاء العالم المؤتمرات والندوات، كما أعدت البحوث والدراسات التي تنصب على البحث بجدية حول ما يتعلق بالفساد وأنواعه وأسبابه وطرق معالجته، كما أحدث العديد من المنظمات على المستوى العالمي والإقليمي وعلى المستوى الوطني للكشف عن الفساد وقياسه والإعلان عنه، وفضح الفاسدين والمفسدين والعمل على محاسبتهم.

وقد عقد مؤخراً في الكويت، مؤتمر عن الفساد الإداري من منظور اقتصادي، وذكرت منظمة الشفافية الدولية على لسان رئيسها في هذا المؤتمر أن"حجم الخسائر التي تلحق بالاقتصاد العالمي نتيجة انتشار ظاهرة الفساد بأشكالها المختلفة. يقدر بأكثر من 400 مليار دولار سنوياً". وأوضح رئيس المنظمة أن ظاهرة الفساد أصبحت من المظاهر الرئيسية التي تهدد جميع أشكال التطور التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وتؤثر سلباً في مسيرة الدول الاقتصادية وسعيها نحوتحقيق أعلى معدلات النمو. مشيراً إلى أن الفساد في العديد من دول العالم ينطلق أحياناً من ضعف السلطة السياسية أونتيجة لإغفال تطبيق القوانين.

وقد تعرض المؤتمر خاصة إلى الفساد في الدول النفطية، فأشار أحد الخبراء إلى الشفافية في صناعة النقط، مشيراً إلى أن الدولة التي تعتمد على الثروات الطبيعية، تحتاج إلى بناء معايير خاصة بالشفافية مشدداً على أن ذلك يتطلب من حكومات هذه الدول دائماً، منح الرأي لعام معلومات مفصلة عن هذه الثروات في مختلف مراحل الإنتاج والإنفاق.

ويحتل الفساد ومكافحته، موقعاً مهماً في برامج الإصلاح الاقتصادي والديموقراطي في مختلف الدول، ذلك أنه يعتبر من المعوقات الأساسية التي تقف في وجه هذه البرامج. ونظراً للارتباط الوثيق بين أصحاب السلطة وأصحاب المصالح والطبقة السياسية والاقتصادية الفاسدة، فإن هؤلاء جميعاً سوف يشكلون سداً منيعاً في وجه برامج الإصلاح. وكلما كان الفساد متغلغلاً فإن بإمكانه أن يعرقل الاستثمار، ويعيق التنمية، ويقوض الشرعية السياسية. وقد تصل الأمور في بعض الدول إلى أن ينفلت الفساد الواسع الانتشار عن نطاق السيطرة، مما يحول دون تحقيق الإصلاحات، وبالتالي تفقد برامج الإصلاحات التأييد والتفاف الجمهور حولها.

سوف نركز في هذا الفصل على التعريف بالفساد وأنواعه، والأسباب والدوافع التي تدفع بأنشطته المختلفة بالبروز، والمنافع والتكاليف المؤثرة في حجم الفساد وتعاظمه، والمخاطر التي ينطوي عليها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وتكاليفه الاقتصادية، ودوره في إعاقة الإصلاح وفي إعاقة التنمية، كما سنناقش بعض الطرق الممكنة للتخفيف من حجمه ومكافحته وتفادي أضراره.

التعريف بالفساد:

ما هوالفساد وما هي أنواعه؟ وهل الفساد ظاهرة يصعب السيطرة عليها، أم أنه حالة يختص بها مجتمع معين، في وقت معين، وفي بلد معين؟... وكيف يمكن تحديد ما هوفاسد وغير سليم، وما هوغير فاسد وصحيح؟ ولماذا التركيز الآن على هذه المسألة؟

تعرف منظمة الشفافية الفساد بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، ووضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي يمكن أن تندرج تحت تعريف الفساد وذلك عندما قال بأن الفساد هو"إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص. فالفساد

يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أوطلب أوابتزاز رشوة لتسهيل عقد أوإجراء طرح لمنافسة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أووسطاء لشركات، أوأعمال خاصة تقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أوإجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أوسرقة أموال الدولة مباشرة".

ويلاحظ أن هذا التعريف، يحدد إليتين رئيسيتين من إليات الفساد:

1 ـ إلية دفع "الرشوة" و"العمولة" إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة والقطعين العام والخاص، لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وهوما يسمى تاريخياً في المنطقة العربية "البرطيل".

2 ـ الرشوة المقنعة أو"العينية" في شكل وضع إليد على "المال العام" والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال (العام والخاص). وهذا المستوى الثاني، هوأخطر إليات الفساد السائدة في المنطقة العربية.

ويمكن تسمية هذا النوع من الفساد بـ "الفساد الصغير" الذي يجب ألا يخفى عن أعيننا ما يمكن دعوته بـ "الفساد الكبير" المرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى، ويحدث "الفساد الكبير" في المستويين السياسي والبيروقراطي. ويمكن أن يكون كل منهما مستقلاً، كما يمكن أن يتداخلا أويتحدا. "فالفساد السياسي" يرتبط عادة (بتفصيل) قوانين انتخابات أوتمويل حملات انتخابية. أوتداخل وتشابك المصالح المالية ما بين السياسيين والبيروقراطيين، وبما في ذلك الأبناء والأصهار والأقرباء والمحازبين.

وتركز تعاريف أخرى للفساد على الجانب الأخلاقي حين تقول بأن "الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين" وهنا يشتمل الفساد على الرشوة والاختلاس والغش والتهرب الضريبي، وغير ذلك. لكن هذا التعريف يركز على بعد واحد للفساد هوالبعد الأخلاقي إلا أن هذا البعد وإن كان مهماً وأساسياً إلا أنه يتعلق بجانب واحد، وهونسبي ويختلف من مجتمع إلى آخر ومن زمان إلى آخر.

وبعد توجه بعض الدول نحوخصخصة مؤسسات القطاع العام، ظهر تعريف جديد للفساد مفاده أن "الفساد هوبيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية". وهذا التعريف يحصر الفساد أيضاً في باب واحد من أبوابه، ويغفل أنواعاً أخرى مهمة للفساد تتمثل في تقبل الرشاوى عند منح الرخص الحكومية، كما أن الفساد يمكن أن يوجد في المؤسسات الحكومية والخاصة والمؤسسات التي لا تستهدف الربح، على السواء. وقد تكون الرشوة المدفوعة من قبل أصحاب المصالح للمسؤول الحكومي، التماساً لقرار أوتصرف حكومي مخالف للقانون، كما قد تكون، في بلد لا يحترم القانون، من أجل تنفيذ بعض أحكامه. ولعل من أخطر أنواع الفساد، ذلك هوالذي يتسرب إلى الجسم القضائي المكلف بإحقاق الحق وضمان عدالة المقاضاة.

وخلاصة القول "أن الفساد ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، توجد في جميع دول العالم، وإن اختلف مدى خطورتها من دولة لأخرى، وتتلخص في قيام البيروقراطيين أوالسياسيين في استغلال مراكزهم من أجل المصلحة الخاصة، والفساد قد يكون كبيراً عندما يرتبط بالمشروعات الوطنية، كمشروعات البنية التحتية. وفي هذا الحال يقع عبئه على أفراد المجتمع جميعاً، كما قد يكون صغيراً عندما يكون مرتبطاً بالموظفين في المراكز الإدارية الدنيا، ويكون ضحاياه في هذا المجال المواطنون الذين عليهم أن يتحملوا تكاليف إضافية لإنجاز معاملاتهم".

ويحصل الفساد "عند خطوط التماس ما بين القطاعين العام والخاص". وتقول الباحثة أكرمان "كلما كان لدى مسؤول عام سلطة استنسابية في توزيع منفعة أوتكلفة ما على القطاع الخاص، فإن حوافز الرشوة تتولد". والفساد هنا، من حيث الحجم، يعتمد على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين، والأفراد والشركات الخاصة هنا، على استعداد للدفع مقابل الحصول على هذه المنافع وتجنب التكاليف. ويجب على كل دولة أن تقرر متى تقنن تلك المدفوعات ومتى تسميها فساداً غير قانوني، والصلة الصحيحة ما بين المال والسياسية عميقة، ويعمل كل بلد من البلدان على حل عقدتها على نحومختلف، ورغماً عن ذلك فيمكن للتحليل الاقتصادي أن يعزل الحوافز عن تقديم (البراطيل) للموظفين الحكوميين وتقييم عواقبها واقتراح سبل الإصلاح.

ومن اللافت ذلك التطور الحاصل في مفهوم الفساد، ذلك أن مفهوم الرشوة التقليدي، المتمثل في مال نقدي غير مشروع يتم تداوله بين طرفين معنيين، بغية تسهيل أمر ما، أوجلب منفعة غير مشروعة، أواستغلال نفوذ لإحقاق باطل... الخ، لم يعد هوالمعبر الحقيقي عن الفساد وانتشاره في الواقع الراهن، فمنذ أن بدأ الترويج للعولمة وانفتاح الأسواق وإزالة القيود أمام حركة الأموال، حصل تطور أيضاً في مفهوم الارتشاء والفساد، فدفع (البرطيل) وإرسال الهدية، بات عنوان لخطاب أصبح من مخلفات الماضي، فالمتداول إليوم، ضمن (ثقافة الفساد) على نحواحترافي، يدخل في باب العمولات والكوميسيون والنسب المئوية والتسهيلات، وهذه التعابير في المفهوم الحديث مصطلحات "مهنية" و"محترمة" تستخدم بغية تسهيل أعمال الشركات الكبرى. وهذه المصطلحات التجارية التي تدخل في عالم (البيزنس)، يدخلها البعض تحت يافطة "الضرائب غير القانونية" وقد أصبحت إليوم سمة "الاقتصاد الحر" والعاملون في مجالها يجاهرون بقبضها لقاء تأديتهم لبعض الخدمات والتسهيلات التي تتسع

أحياناً مروحتها العينية لتشمل دفع تكاليف رحلات ترفيهية، وإقامة حفلات تكريمية ومآدب ومنح دراسية ومكافآت واستضافة في الفنادق الفخمة وما إلى ذلك.

وقد ارتبط تفشي الفساد على نحوسريع في دول الاتحاد السوفيتي السابق، مع انهيار النظام السوفياتي الاشتراكي، وبروز التحول نحواقتصاد السوق الحر. ففي روسيا تلازم هذا التحول مع بروز ظاهرة المافيات ومنظمات الجريمة. ويعاني المجتمع الروسي إليوم من ظاهرة الفساد والرشوة والابتزاز. ففي تقرير صدر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بمناسبة قرب موعد تولي روسيا رئاسة مجموعة الثمانية (الدول الصناعية الكبرى) في نهاية عام 2005 خلفاً لبريطانيا (الرئيس الحالي) أكد التقرير أن على الإدارة السياسية "أن تتدخل بحزم وقوة لإجراء الإصلاحات وإعادة السيطرة على إليات السوق" كما أكد أن ضعف الإدارة يجعل المسؤولين يهتمون بمصالحهم الخاصة أولاً، بدلاً من الاهتمام بالصالح العام.

حالات الفساد وفرصه الاقتصادية:

من خلال الإلمام بالتعريفات السابقة للفساد، وكونه يحدث من خلال خطوط التماس بين القطاعين (العام والخاص) فإن الرشوة تنتشر، ويعم الفساد في حالات ثلاث:

الأولى: من أجل الحصول على منفعة حكومية، والسيطرة على النظام.

والثانية: من أجل تجنب دفع تكاليف أوتخفيض أسعار أوتكاليف بضاعة أوخدمة حكومية.

والثالثة: من أجل الحصول على مناصب رسمية.

الرشوة من أجل الحصول على منفعة حكومية والسيطرة على النظام:

تقوم الحكومات بتقديم بعض الخدمات للمواطنين، كما تقوم بوظائف أخرى تتسع أوتضيق حسب مستوى تدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية. وكلما اتسعت دائرة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، كلما ازدادت فرص تسرب الفساد، إذا لم يكن هناك إلية تمنع ذلك.

ذلك أن بعض الأفراد، يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما أن بعض المسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، كما أن بعض المسؤولين الحكوميين، لا يستطيع الصمود أمام الإغراء المادي، لأسباب مادية أو أخلاقية.

ويبرز هذا النوع من الفساد، خاصة في حالات المناقصات والمزاودات، من أجل الفوز بها، حيث تدفع الرشاوى في مرحلة وضع الشروط، وفي مرحلة الإعلان وفي مرحلة فض العروض وإرساء العطاء.

وتتناول حالة الفساد موضوعي السعر والجودة، أي النواحي المالية والفنية من حيث المواصفات.

وفي حال بيع المؤسسات الحكومية بعض السلع والخدمات، فإن فرص الفساد تتسع، خاصة إذا ما كانت أسعار وتعرفات هذه السلع من حيث المواصفات.

وفي حال بيع المؤسسات الحكومية بعض السلع والخدمات، فإن فرص الفساد تتسع، خاصة إذا ما كانت أسعار وتعرفات هذه السلع والخدمات تقل عن التكلفة.

وعندما يكون منح القروض وأسعار الفائدة، خاضعين لتعلمات حكومية، فإن الرشاوي تدفع مقابل الحصول على الائتمان. كما أن أسعار الصرف المتعددة، تفرز

حوافز لدفع الرشاوي للحصول على النقد الأجنبي الشحيح بأسعار تقل عن الأسعار السائدة.

وقد كشفت مذكرة تفاهم للبنك الدولي بشأن (بارجواي) على سبيل المثال، على أن نظام سعر الصرف المتعدد الذي كان قائماً في هذا البلد، أدى إلى ظهور الفساد. إضافة إلى هذا، فإن هناك فرصاً أخرى للفساد من خلال نظم التجارة الخارجية، خاصة عندما يكون هناك قيود على الاستيراد والتصدير، وفي هذه الحالة فإن فرص الفساد تزيد في حالات المنع أوالحصر أووضع القيود الكمية، وعند توزيع حصص الاستيراد، أووضع القيود على التصدير وفي هذه الحالات ترتبط الرشاوى بقيمة المنافع (الاحتكارية) الممنوحة للمستفيد.

وتزيد فرص الفساد أيضاً، عندما يكون مستوى الدعم والمنافع والخدمات المقدمة من الحكومة، أقل بكثير من أن تلبي حاجة جميع المستوفين لشروط الحصول عليها. أوعندما يتوجب على المسؤول الحكومي استخدام تقديره الشخصي، عند اتخاذ قرار بشأن من يحق له الحصول على استحقاق ما.

وكشفت عمليات الخصخصة التي جرت في معظم البلدان عن عمليات فساد كبيرة ذلك أن تحويل أصول الدولة إلى القطاع الخاص، يخلق بحد ذاته حوافز للفساد. جرى ذلك في الأرجنتين وتايلند. فضلاً عن دول الكتلة الاشتراكية السابقة بما فيها الاتحاد السوفياتي السابق.

لكن ما حدث في دول الاتحاد السوفياتي خلال وبعد انهيار النظام الاشتراكي، خاصة في روسيا يعتبر نموذجاً فريداً لحالات تتداخل فيها قضايا النهب واللصوصية والفساد والعمليات الإجرامية التي تديرها المافيات ومؤسسات الجريمة المنظمة.

لكن، لا يجب أخذ هذا الموضوع ببساطة، هكذا، وإلقاء اللوم على المجرمين والفاسدين، لأن مسألة الفساد أبعد من ذلك، إنها تتعلق بعملية مخطط لها ومدروسة. من خلال إلية أصبحت واضحة للعيان، وهنا لا نتحدث عن مؤامرة موهومة، وإنما عن وقائع.

فمن ينظر إلى التاريخ الاقتصادي لنشوء الرأسمالية وتطورها، يجد أن ذلك ارتبط بعمليات النهب الخارجي لثروات البلاد المستعمرة، والنهب الداخلي من خلال استغلال العمال وتشغيل النساء والأطفال في ظروف عمل سيئة، فضلاً عن الأسعار الاحتكارية، وبذلك أمكن تحقيق التراكم الرأسمالي الذي قاد فيما بعد إلى ظهور النظام الرأسمالي الذي أصبحت تحكمه قوى السوق العاتية.

الفساد في حالة تجنب دفع التكاليف أو تخفيض الأسعار:

إن من بين وظائف الدولة، جباية الضرائب من المكلفين، وتمر هذه العملية بمراحل عديدة ابتداء من تحقيق الضريبة ثم فرضها وبعد ذلك تحصيلها وعندما تغيب الأسس التنظيمية، أويكون هناك فرصة للاجتهاد بسبب عدم وضوح القوانين، أوعندما يترك هامش لتقدير الجهاز البيروقراطي، فإن المكلف بالضريبة، يجد أمامه فرصة لاستغلال ضعف إدارة الموظف، أوسوء أمانته، من أجل تجنب العبء الضريبي كلاً أوجزءاً.

وقصص الرشاوى والفساد في الأجهزة الضريبية، تتداول بين الناس يومياً في سورية، البعض يرويها على سبيل الافتخار والتباهي بقدرته على التهرب مع دفع الضريبة كعمل (بطولي) وبعضها يروي على سبيل الكشف عن حالات الفساد وانتشاره.

لكن في جميع الحالات فإن القصور في تفسير القوانين وارتفاع معدلات الضريبة ترك هامش الاجتهاد والتقدير، وعدم وجود وعي ضريبي بين الناس، إضافة إلى عوامل الانحراف الموروثة بين البعض من العاملين في جهاز الضريبة والمكلفين على السواء، هذا كله، قد ساعد على انتشار الفساد في هذا القطاع المإلي، وساعد على حالات التواطؤ بين جهاز الضريبة والتحصيل والمكلف.

وعندما تكون الضرائب مرهقة، وعندما يشعر المكلف بأنه مغبون، أوتتولد لديه مشاعر الغضب من سوء استخدام المال العام من قبل الحكومة، فإن فرص الفساد تزداد، وعندما يتم التواطؤ بين هذا المكلف (شركة أومؤسسة فريدة) والموظف المإلي (شخص أوأكثر) لاقتسام الوفورات. وبرزت ظاهرة ملفتة في سورية، وهي اتفاق البعض من التجار المكلفين بالضريبة مع موظف مإلي من العاملين في القطاع الضريبي، على إعداد دفاتره المحاسبية، لقاء أجر محدد، وبالتالي سيصبح هذا الموظف بمثابة (المحامي) داخل جهاز ضريبة الدخل للدفاع عن ذلك التاجر وتقديم اعتراضاته ودفوعاته.

كما تشمل عمليات التواطؤ بين الموظف والتاجر، قطاع التموين والتجارة الداخلية في معرض رقابة جهاز التموين في الأسواق على الأسعار والنوعية، فضلاً عن استخدام الرشاوى في قطاع الجمارك لتخفيض التعريفات الجمركية والرسوم، وكذلك في الحصول على تراخيص الاستيراد والتصدير.

وتبين الدراسات أنه مع ارتفاع معدلات الرسوم الجمركية، تنخفض إيرادات الجمارك من هذه الرسوم ويزداد التفاوت في المعدلات المدفوعة بالفعل، وتتسق هذه النتائج مع الرأي القائل بأن حوافز الفساد ترتفع مع ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم الجمركية.

ويلاحظ أن أنشطة الأعمال غير القانونية معرضة، بوجه خاص، للابتزاز، فيمكن لسلطات تطبيق القوانين من رجال الشرطة إلى وكلاء النائب العام إلى القضاة، أن يطلبوا مدفوعات للتغاضي عن الانتهاكات أولإنقاص الجزاءات. فإذا ما كان الدليل على وجود سلوك إجرامي واضحاً، فلن يكون بمقدور القائمين بهذه الأنشطة أن يهددوا بالإبلاغ عن هذه الطلبات الفاسدة بمصداقية.

ولعل من أخطر حالات الفساد تلك التي تتعلق بإحقاق الحق، وإقامة العدالة في العلاقات بين الناس، وضمان حق المقاضاة.

والأنشطة غير القانونية، تطال بأعمالها إفساد الشرطة من أجل غض النظر عن الملاحقة، والحصول على (حصانة) من الملاحقة القضائية، وقد تسعى على الحصول على ما يشبه ضمان سلطة احتكارية في السوق غير القانونية.

ويبدوذلك واضحاً في الولايات المتحدة مثلاً من خلال أنشطة منظمات المافيا، حيث (يدفع) المقامرون وتجار المخدرات للمسؤولين مقابل السماح أوغض النظر عن إغارتهم على منافسيهم أولتقييد سبل الدخول إلى نشاط غير قانوني معين. وفي تايلند توفر بعض السلطات العامة الحماية للمنشآت الإجرامية من المنافسة ومن القانون على حد سواء.

ويلجأ كبار المتنفذين، على رشوة كبار الموظفين من أجل إبعاد منافسيهم عن مزاحمتهم من أجل الفوز بالمناقصات أوالمزايدات. وقد يعمد هؤلاء المتنفذون إلى (ترويع) منافسيهم على نحوصريح. وإبعادهم عن مزاحمتهم بتهديدهم أوإغرائهم، أوحتى بالدفع لهم.

الفساد من أجل الحصول على منصب حكومي:

عندما يصبح الفساد متغلغلاً في المجتمع، تصبح المناصب والوظائف حسب موقعها في الجهاز البيروقراطي، من الأصول الثمينة. وهنا ينشأ طلب مشتق على الوظائف والمناصب الحكومية.

ويوجد في البلدان التي أصيبت بمرض الفساد، سوق نشطة لمناصب الحكومة التي تدر إيراداً جانبياً على شكل رشاوى ومكافآت.

وقد لوحظت مثل هذه الحالات في سورية، حتى على مستوى توزيع شرطة المرور على مواقع العمل، أوفي قطاع المالية والجمارك والتموين والبلديات. وقد لوحظ أن بعض الموظفين يعزفون عن العمل في مواقع عمل لا تتوفر فيها فرص الحصول على رشاوى، ويعملون بعد حصولهم على الوظيفة على طلب الانتقال إلى المواقع التي تدر ريعاً فاسداً يفوق في الكثير من الحالات الأجر الرسمي.

ولوحظ ذلك حتى في الجهاز الحكومي الواحد، فمن يجلس في المكاتب، قد لا ينال ما يناله من ينزل إلى مواقع العمل، وفي المكاتب قد يختلف (الريع) حسب الموقع الوظيفي. وهكذا عندما يعم الفساد، يصبح لكل موقع (ثمن) يناسب المكانة الوظيفية، وحسب المكان الجغرافي الميداني.

والأخطر من ذلك أن هذه الحالة قد لا تقتصر على الوظائف الحكومية، بل قد تصل إلى انتخاب ممثلي الشعب في المجالس المحلية والنيابية. والسؤال هنا، إذا كان العضوفي المجلس المحلي، ومجلس الشعب مستعداً للدفع من أجل الحصول على هذه العضوية، ترى ما الذي ينتظره عندما يحصل عليها؟ وماذا يتوقع أن يحصل عليه؟

حجم الفساد

كيف يمكن أن نحدد مستوى الفساد أوحجمه؟

إن مستوى الفساد، في الواقع، يعتبر (دالة) على أمانة ونزاهة المسؤول الحكومي، وهودالة أيضاً للعلاقات السليمة والصحية بين أفراد المجتمع. وحجم الفساد، انطلاقاً من ذلك، يتحدد بفعل المستوى الإجمإلي للمنافع المتاحة والسلطة الاستنسابية للموظف الحكومي، والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها (الراشي والمرتشي). وقوة جهاز الرقابة والمقاضاة.

ونشير هنا إلى أهمية عامل السلطة الاستنسابية للموظف الحكومي، إذ أن هذا العامل يعتبر من أهم حوافز الفساد، إذ يسمح هذا العامل للمسؤول الفاسد أن يستخدم سلطته الاستنسابية مراراً لزيادة فرص ظهور المنافع القابلة للمقايضة. وبوسع هذا المسؤول أن يخلق مصادر مإلية (ريع اقتصادي) وأن يتحكم في توزيع هذه المصادر. ويمكن أن يستقر في الأذهان أن مستويات الريع لا حدود لها، إذا تظهر بعض الحالات المتطرفة التي يستطيع فيها المسؤول احتكار السلطة لنفسه، وبالتالي اغتراف المنافع على هواه دونما حسيب أورقيب ودون أن يسمح لغيره أن ينال بعض المنافع، وغالباً ما تؤدي مثل هذه الحالات إلى تقويض الاقتصاد. إلا أن بعض الباحثين، يلمحون إلا أن الفساد المركزي الطابع أقل ضرراً على الاقتصاد من فساد المستويات الدنيا. وأن كبار المسؤولين الفاسدين بعيدي النظر لن يسمحوا لجشعهم أن يصل على حد تدمير الاقتصاد. لكن هذا الاستنتاج لا يمكن تعميمه. ففي بعض الحالات وجدنا كيف أن المسؤول الحكومي، تحت وطأة الشعور بأنه غير آمن ويتوقع ترك منصبه قريباً، يلجأ إلى (الاغتراف) السريع من الفرص المتاحة، بل وإلى

خلق هذه الفرص دون انتظارها، من أجل الحصول على المنافع بأعلى نسبة وأسرع وقت حتى لوكان هذا العمل يسيء إلى اقتصاد بلده.

ويمكن أن نميز بين نوعين من الفساد، فيما يتعلق بحجمه:

النوع الأول: يتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، حيث يجري تحميل نفس سعر الرشاوى بالتساوي على الجميع تقريباً مقابل الحصول على الخدمة، وذلك مثل: تمديد خط هاتفي، الحصول على اشتراك كهرباء، الحصول على جواز سفر، الحصول على إجازة سوق سيارة، خط هاتفي، تسجيل مولود جديد، الدخول إلى القسم المجاني في المشفى الحكومي، زيارة سجين، غض النظر عن مخالفة سير..الخ.

أما النوع الثاني: وهويشمل أنواع الفساد التي تتناسب مع حجم الأرباح والمكاسب التي يحققها (الراشي) في كل حالة على حدة، فكلما كان هذا الحجم كبيراً سواء بتحقيق العائد أوبتخفيض النفقات أوالتكاليف، كلما كبر حجم (الريع الفاسد) فالذين يحققون مكاسب أعلى نتيجة الحصول على منافع فاسدة يدفعون أكثر مقابل ذلك.

وبالعادة يميز المسؤولون عن الضرائب والجمارك والعطاءات (المزايدات والمناقصات) يميزون (بدل) خدماتهم وفقاً لحجم ما يحققونه من أرباح للطرف المستفيد.

وكلما كانت الوظيفة ذات حساسية خاصة أوكبيرة، ارتفع حجم (الريع الفاسد). كما يرتفع هذا الحجم عندما تكون البلاد تمر بحالات قلقة، مما يجعل المسؤول، يعمل على رفع سعر خدمته، شعوراً منه بأن الزمن يسابقه وقد تكون فترة نهاية خدمته قد أزفت.

وفي الوقت ذاته فإن احتمال اكتشاف حالة الفساد، وتوقع العقوبة التي يمكن أن يتعرض لها كل من الراشي والمرتشي، هذا الاحتمال يؤثر على الفساد من زاويتين:

الأولى: ارتفاع مخاطر احتمال الكشف عن الحالة.

والثانية: توقع عقوبة كبيرة، وفي هذه الحالة ينخفض (عرض الرشوة) أوينخفض الطلب عليها إلى درجة الصفر.

إذ تتمثل التكلفة المتوقعة للرشوة في ثلاثة مؤشرات:

1 ـ احتمال الإمساك بمقترفها.

2 ـ احتمال الإدانة.

3 ـ توقيع العقوبة. وإذا أردنا تحويل هذه المؤشرات الثلاثة إلى أرقام، يمكن القول أن:

التكلفة المتوقعة للرشوة = احتمال الإمساك بمقترفها × احتمال الإدانة × توقيع العقوبة.

وهنا يدخل المسؤول الحكومي، وكذلك الراشي، بمقارنة المخاطر المتوقعة بالمنافع المتوقعة.

ويحصل الفساد في هذه الحالة، عندما تكون المقارنة إيجابية لصالح المنافع، كما يتوقف ذلك على قدرة كل من الراشي والمرتشي على تحمل العواقب والمخاطر، وعلى مدى (الحماية) التي يتمتعان بها.

وإذا ما ساد في المجتمع الاستهتار بالقوانين، وعدم التقيد بالنظام، وإذا ما كانت الدولة إجمالاً ضعيفة، فإن مستوى حجم الرشوة في النوع الأول من الفساد الذي

يتعلق بأداء الخدمات الروتينية، غالباً ما يكون منخفضاً، إلا أنه يكون عادة شائعة. وفي المقابل فإن التمسك بالقانون والنظام، وعندما تكون الدولة قوية وراغبة رغبة حقيقية في قمع الفساد، فإن معدل حدوث الفساد يسير نحو الانخفاض. إلا أن الصفقات الكبيرة، قد تبقى ولكن بأسعار فساد أعلى. والمسؤول في هذه الحالة إما أن يكون أميناً كلياً، أويطلب رفع حجم الرشوة لكل حالة على حدة.

ويتوقف استعداد الراشي للدفع، على البدائل المتاحة له. فقد يستطيع أن يحصل على نفس المنافع بالانتقال بنشاطه إلى منطقة نفوذ أخرى، أوحتى إلى بلد آخر. وهكذا فإن الشركات الاستثمارية الكبرى، تستطيع مقاومة حالات الفساد بالانتقال إلى خيارا أخرى في بلدان أخرى تقل فيها حالات الفساد، وتسود فيها علاقات قانونية سليمة.

النتائج السياسية والاقتصادية للفساد:

فضلاً عن النتائج الأخلاقية للفساد في المجتمع، فإن له نتائج سياسية واقتصادية في غاية الخطورة. فهو إذ يؤدي إلى انخفاض مستوى الأداء الحكومي، فإنه يخلق أجواء تسودها عدم العدالة ويشيع فيها الظلم، وهويؤدي بذات الوقت إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة. وهويعبر بذلك عن وجود مشكلات عميقة في معاملات الأفراد مع الدولة، وغالباً ما يترافق الفساد مع تشوهات يخلقها المسؤولون من أجل توليد ريوع الفساد. وتتناول هذه التشوهات عمليات النموالاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويتبدى ذلك في العقود الحكومية، سواء كانت من خلال توريدات مواد وسلع وبضائع وخدمات، أومن خلال توزيعها وإيصالها إلى مستحقيها. كما تشتمل إقامة المصانع وتنفيذ المشروعات، وكذلك في مجال خصخصتها. وكثيراً ما يحصل ضرر بارز على الاقتصاد الوطني، سواء من حيث ارتفاع ثمن التوريدات أو من

حيث انخفاض جودتها. وكذلك في عمليات النهب الواضحة للمال العام عن طريق إجراءات الخصخصة وعوائدها.

النتائج السياسية للفساد:

يرتبط أمر الوقوف على النتائج السياسية، بالبحث في دوافعه وأسبابه السياسية. فهذه الأسباب والدوافع يمكن أن تندرج تحت العناوين الثلاثة البارزة التالية:

عندما تكون الحكومة ضعيفة، يقل الاهتمام بإعلاء شأن القانون والنظام والانضباط وتتهاوى الرقابة والمتابعة، ويصبح المناخ العام مؤهلاً لانتشار الفساد.

ويمكن الحكم على مدى ضعف أوقوة الحكومة، من خلال معرفة ما يلي(7):

ـ مدى الغموض أوالشفافية في معاملاتها الاقتصادية.

ـ مدى اتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف.

ـ مدى قصور أوفعإلية الرقابة على أنشطة الدولة.

وانطلاقاً من هذه العوامل، توضح دراسة في عام 1997 (Rauch and Evans) أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة، انخفضت شفافية وتشغيل الأفراد وترقياتهم. ودخلت بدلاً منها المحاباة والمجاملات وزادت معدلات الفساد، وانخفضت من ناحية أخرى، الرقابة المؤسسية، وينخفض بسببها احتمال الوقوع في قبضة العدالة في ظل وجود الحكومات الضعيفة.

لقد واجهت حكومة ثورة الثامن من آذار 1963، مسألة اختيار قيادات العمل الحكومي، (وزراء، محافظين، مدراء عامين، أمناء عامين للوزارات... الخ). وكانت بين خيارين، تجاه ذلك:

الأول: اختيار أصحاب الكفاءة بصرف النظر عن انتمائهم السياسي.

الثاني: اختيار الموإلين للثورة بصرف النظر عن كفاءتهم

وقد تغلب الاتجاه الثاني، على أن يكون ذلك مؤقتاً، وريثما يتم إعداد أصحاب الكفاءات.

وقد كان هذا الخيار مبرراً في الأيام الأولى للثورة، وحتى في سنواتها الأولى، إلا أنه لم يعد كذلك بعد مضي تلك السنوات العديدة.

ومع أن هذا الخيار (خيار أصحاب الولاءات وليس أصحاب الكفاءة والخبرة) قد أقر من حيث المبدأ، إلا أن اتجاهاً قوياً في حزب البعث العربي الاشتراكي كان يصر على استثناء كل من المناصب العليا في القضاء والجامعة والبنك المركزي (ضمناً المالية) نظراً لحساسية هذه المواقع.

إن فتح باب الاجتهاد فيما يتعلق بالولاء للثورة، أدخل عنصراً استنسابياً خطيراً. فقد انتقل الخيار من الولاء للثورة إلى الولاء للشخص أوالجهة المقترحة اسم المرشح لشغل الوظيفة القيادية. وأدى ذلك إلى تجاوز المصالح العامة لحساب المصالح الشخصية. فقد أصبح الموظف القيادي يعيش هم إرضاء الشخص أوالجهة التي رشحته لشغل الوظيفة، ولم يعد يهتم بالإنجاز، ولا بتنمية كفاءته وقدراته، ولا بمصلحة العمل.

وهكذا تدهور الأداء، وانتشر الفساد، إذ أصبح عليه أن يعبر عن ولاءه لذلك الشخص بتقديم الهدايا في المناسبات، ثم تحول ذلك إلى اقتسام (عوائد الفساد). ورافق ذلك عدم وجود رقابة فعالة، تلك الرقابة التي تعتبر الخط الأول للدفاع ضد الفساد.

إن خطورة الفساد، من زاوية النتائج السياسية، أنه نتاج حكومة ضعيفة لكنه بذات الوقت، يؤدي إلى إضعاف الحكومة، فالعلاقة هنا تبادلية جدلية. وخطورة الفساد السياسية، أنه قد يؤدي ليس إلى إضعاف الحكومة تجاه الداخل، وإنما إلى إضعافها تجاه الخارج.

ففي الداخل نجد عزوفاً من أصحاب الكفاءات الشرفاء، وتهافتاً من الطامحين على المناصب من أجل تحقيق المنافع، وإن قادهم هذا إلى التنازل والتفريط بمصالح الوطن تجاه الخارج.

وقد انعكس هذا الأمر على مستوى الأداء الحكومي، وإلى تراجع الإنتاجية وهذا متوقع من الناحية الاقتصادية والخدمية، لكنه أدى سياسياً إلى انكماش المشاركة الشعبية، وغياب الشفافية، وضعف الرقابة.

إن مواجهة الضغوط الخارجية، يرتبط على نحومباشر بتصليب الوضع الداخلي، هذا الوضع الذي يستند على توسيع قاعدة المشاركة في تحمل المسؤولية من جهة وتحسين الأداء الحكومي الذي يأتي في مقدمته مكافحة الفساد. بينما رموز الفساد، والمستفيدون من المناخ الفاسد، يهمهم استمرار ضعف الحكومة تجاه هيمنة الفاسدين وسيادة مناخ الفساد.

النتائج الاقتصادية للفساد:

من المفارقات التي يطرحها موضوع الفساد، أن هناك من يرى أن للفساد نتائج إيجابية، فإلى جانب مسألة تراكم رأس المال التي عرضناها سابقاً، فإن البعض يرى أن الفساد يقلل من القيود الحكومية ويتجاوز الجمود البيروقراطي تجاه العمليات

الاقتصادية والمالية وخاصة فيم يتعلق بتسهيل عمليات الاستثمار. وبالتالي فإن الفساد يمكن أن يحرك عجلة النموالاقتصادي.

لكن هذه الحجة، إنما تأتي لتبرير حالة شاذة وغير أخلاقية، خاصة وأن القيود الحكومية أوالبيروقراطية الزائدة، هي حالات يمكن معالجتها والقضاء عليها، وغالباً ما تنتج عن ممارسات يوجدها الفاسدون أنفسهم، من أجل الحصول على المنافع المالية وتحقيق المكاسب الشخصية.

ومن قائل بأن أموال الفساد يمكن أن تستخدم في الاستهلاك أوحتى في الاستثمار، وبذلك يمكن أن تسهم في التنمية، ونقول هنا، إنه قلما استخدمت هذه الأموال في الاستثمار الإنتاجي، فغالباً ما يطلب المسؤول المرتشي من الشركات وضع عمولاته في حسابات خاصة في الخارج، وما ينفق داخل البلاد غالباً ما ينصرف على الاستهلاك التفاخري والتبذيري وفي إفساد الآخرين. وقد أسهمت أموال الفساد، في بلد كسورية، بالفعل في إفساد فئات واسعة من السكان، وفي إشاعة نزعة الاستهلاك غير المنتج، وشكلت نزيفاً دائماً للأموال العامة نحوالخارج. وتدل الدراسات أن للفساد أثاراً سلبية على كل من الكفاءة الاقتصادية، والعملية التنموية برمتها، وذلك من خلال التأثير غير الملائم على كل من الحافز على الاستثمار والأنشطة الإنتاجية. فضلاً عن الأثر على نوعية وكفاءة المرافق العامة والأسواق وتخصيص الموارد والعدالة في توزيع الدخل.

ولعل أوضح مثال على ذلك ما نجده في القارة الأفريقية. التي تعد من أغنى قارات العالم بثرواتها الطبيعية. ولكن مع وجود الفساد وانتشاره (وبالطبع إلى جانب عوامل أخرى) أصبح سكانها يعيشون في حالة من الفقر المدقع والبؤس. ولعله من المناسب أن نتساءل عما إذا كانت هذه الثروات نعمة أم نقمة؟

والفساد على هذه النحو، لا يعيق الاستثمار فحسب، وإنما يعيق التنمية أيضاً، يرفع من كلفتها. وأصبح من نافل القول، أن المستثمر (النظيف) العربي أوالأجنبي، عندما يريد التوجه نحوبلد ما للاستثمار فإنه يسأل أولاً عن الفساد والروتين والبيروقراطية. كما يلجأ على منظمات الشفافية العالمية ذات المصداقية ليعتمد على دراساتها، قبل اتخاذ قراره.

أم المستثمر الذي يهمه الربح السريع والعالي، ويعمل من خلال الأساليب الملتوية، فيسأل عن (مفاتيح) الفساد. وعن رجال الأعمال المحليين من أصحاب النفوذ والحظوة الذين يستطيعون تحرير الصفقات بسهولة ويسر.

وفي الحقيقة فإن الفساد يفرض على رجال الأعمال والمستثمرين (ضريبة) إضافية سيئة، لأنها ضريبة عشوائية، تحكمية، وذات كلفة عالية جداً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهناك كلفة البحث عن هؤلاء الذين ستتم رشوتهم، كما أن هناك كلفة المفاوضات إضافة إلى الالتزامات التفاوضية الناجمة عن الرشوة. ويضاف على كل ذلك تكلفة الوقت. فهناك علاقة طردية بين مستوى الرشوة والوقت الذي يمضيه المستثمر مع الموظفين الحكوميين على حساب الكفاءة في إدارة الشركة (العارضة) والمشروع الحكومي. ففي مسح عام جرى في أوكرانيا عام 1996، بين أصحاب الشركات التي اعتادت تقديم الرشوة، وجد أن تلك الشركات تستنفذ ثلث الوقت مع الموظفين لإقناعهم بالصفقة، وفي مصر قدر الفساد الإداري في قطاع الاتصالات والمواصلات بأنه يستنفذ ما بين 20 و30% من وقت العمل.

والفساد على هذا النحو، يزيد عائدات البحث عن الريع مقارنة بالعمل المنتج، فهو يشوه الحافز نحوالعمل، إذ يرى (الفاسد والمفسد) أن صرف الوقت لممارسة

الفساد، أكثر ربحية من العمل المنتج. مما يغريهم بالاتجاه نحوالأعمال التي تدر ربحاً سريعاً، مما يؤثر في النهاية سلباً على معدل النموالاقتصادي.

ويمكننا إضافة العناصر السلبية التالية على النتائج الاقتصادية للفساد:

1 ـ يقلل الفساد من الإيرادات العامة ويزيد من النفقات العامة: ونلاحظ ذلك خاصة في حالتي التهرب الضريبي. وزيادة نسبة الهدر والسرعة والضياع في المشروعات العامة.

2 ـ يقلل الفساد من نوعية المرافق العامة وكفاءتها: ومن جودة البضائع والسلع، ونلاحظ ذلك، خاصة في معرض إرساء المناقصات على الموردين الأقل كفاءة، حيث غالباً ما يخفي ذلك حالات متعددة من الفساد.

3 ـ يشوه الفساد تركيب النفقات العامة: فالمسؤول الحكومي الفاسد يتجه إلى إقامة المشروعات الكبيرة، والتجديد الدائم لأنظمة الدفاع.

والمعروف أن هذه المشروعات تحمل خزينة الدولة قسماً هاماً من إيراداتها. وهي ضرورية بلا شك لكن أن تتم ضمن نظام دقيق ورقابة وشفافية. فإذا ما تسرب إليها الفساد فإن معنى هذا حجب نسبة عالية من الإنفاق العام عن مجالات مطلوبة وتهم المجتمع بكامله، كالصحة والتعلم وتنمية الموارد البشرية.

4 ـ يشوه الفساد الأسواق وتخصيص الموارد: وذلك من خلال تخفيض قدرة الحكومة على فرض الرقابة، على نظم التفتيش لتصحيح فشل السوق. ومن ثم لا تمارس الحكومة أنشطتها الرقابية بصورة جيدة على المصارف والمستشفيات والأسواق وغيرها، ويشوه ذلك بدوره الوظيفة الأساسية للحكومة في تنفيذ العقود وتوفير الحماية لحقوق الملكية، كما يوجه الفساد طالبي الوظائف نحو الميادين التي تتيح لهم توليد

دخل إضافي عن طريق الرشوة، كما في ميادين جباية الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها.

5 ـ ومما لا شك فيه أن إجراءات التوظيف والترفيع والتعيين في الحكومة ومؤسسات القطاع العام: إذا ما قامت على أساس من المحسوبية أوالرشوة، فإنها ستؤدي إلى تخفيض نوعية الإدارة وكثرة القرارات الخاطئة ما يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأداء وتشويه سوق العمل.

6 ـ يزيد الفساد من الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل: فالفساد إذا ما شاع في المجتمع فإنه سيؤدي إلى تقليل فرص الفقراء وأصحاب الدخل المحدود (غير المدعومين) في الحصول على نصيبهم الموضوعي من الوظائف ومن فرص الترفيع والتقدم الوظيفي.

ويقول (بيتر آيغن) "الفساد يمثل الشر الأساس في عصرنا، وهويكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريباً، ويحول دون حلها على الأقل ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الكثير من ملايين البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال الوحشية المتجبرة".

ومن النتائج المقلقة للفساد، أنه يعمل على إعاقة التطور والتحديث، ويعمل على تعميم ثقافة الفساد. فالمسؤول الحكومي وشريكه (أي الراشي والمرتشي) يجهدان في إبقاء الحال على ما هي، ويحولان دون تطوير وتحديث الأنظمة والقوانين والمؤسسات.

إن ثقافة الفساد، إذا ما شاعت، تعتبر أن (الرشوة) أمر طبيعي، لا بل هي (حق)، أوأنها اقتسام لمغانم، وأنها في جميع الحالات ستدفع، ووصل الأمر، نتيجة لانخفاض أجور العاملين، أن اعتبر البعض (رشوة) بمثابة (صدقة) من القادر على الدفع إلى المحتاج. والبعض يدفع (الرشوة) على أنها (زكاة). وهذا النوع من الثقافة، خطر على المجتمع، وعلى علاقات الأفراد فيما بينهم، وفيما بين المجتمع والأفراد والدولة. لأنها تزعزع الثقة بالدولة، وتسبب تكلفة اقتصادية ـ أخلاقية ـ سياسية، للدولة والمجتمع. إذ يصبح كل شيء مباحاً. طالما أنه يشترى بالمال، وطالما يوجد بين الناس من هوقادر على الدفع، وطالما بقي في المجتمع من هوبحاجة، أوأنه يطمح للحصول على الأكثر.

إن هذه الثقافة تضعف من ثقة الناس فيما بينهم، وبينهم وبين الدولة، فتهر الأموال إلى الخارج، ويضعف الاستثمار الوطني، وتقل الثقة بالنظام المصرفي والمإلي ويعم الاستهتار بالأنظمة والقوانين، وباختصار، تزيد ثقافة الفساد من (عدم تأكد) أفراد المجتمع كل شيء.

ومن جهة أخرى، يُظهر الفساد، ضعف الدولة تجاه الخارج وهشاشة الوضع الداخلي، وعدا عن النتائج السياسية القاسية لذلك، فإن من أهم نتائجه الاقتصادية عزوف رأس المال الأجنبي عن الاستثمار، وتشير إحدى الدراساتإلى "أن تأثير الفساد في الاستثمار الأجنبي في الداخل، يشبه تأثير الضريبة فيه، وأنه كلما زاد معدل الفساد زاد التأثير السلبي في الاستثمار الأجنبي المباشر". وعلى العكس، فإن دراسة أخرى تشير إلى "أن تخفيض الفساد بنسبة 30% (من خلال تحسين إجراءات مكافحته) سيزيد الاستثمار بنسبة 4% ويزيد الناتج المحلي الإجمإلي بنسبة 0،5% سنوياً".

ويتحدث باحثون آخرون، عما دعوته بـ "مضاعف الفساد" قياساً عما تحدث عنه الاقتصادي البريطاني الشهير (كينز) حول "مضاعف الاستثمار" ويقول د. محمود عبد الفضيل عن ذلك، "يمكن لنا أن نتحدث بصدد الفساد عن (مضاعف الفساد) الذي يخضع للمنطق نفسه (أي منطق مضاعف الاستثمار) ويولد السلسة نفسها من الآثار المتتابعة. وكما يدلنا تحليل (المضاعف) عند كينز، فإن الزيادة الأولية في حجم الاستثمار، تنتج عنها سلسلة من الزيادات المتلاحقة في الدخل القومي. حيث نجد أن كل موجة من موجات الإنفاق، تولد مزيداً من الإنفاق في سلسلة لا نهائية من الزيادات، يضعف حجمها تدريجياً حتى ينتهي الأثر تماماً عند نهاية السلسلة.

فالعبرة ليست إذن بـ (الزيادة الأولية) التي تطرأ على الدخل القومي، بل العبرة هي بالسلسلة الطويلة من الإنفاقات المتتالية المترتبة على (الزيادة الأولية) في حجم الاستثمار، وعلى هذا الأساس يقول د. عبد الفضيل بأن "مضاعف الفساد، يشير إلى مقدار الزيادة (النهائية) في دخول الأفراد الناتجة من (زيادة أولية) معينة في حجم العمولات والرشاوى ومدفوعات السمسرة. فإذا كان الحجم الأولي للعمولات والسمسرة في فترة زمنية ما، هو15 مليون وحدة نقدية، فإن هذا الحجم له (آثار تساقط) من خلال دورة اقتسام (مدفوعات الفساد) من العمولات والرشاوى بين كبار المستفيدين والمنتفعين من ناحية، وبين المحيطين بهم. عند المستوى الوسيط والأدنى من ناحية أخرى، بحيث يصلهم بعض (الغنائم) أوقل بعض (الفتات).

أشكال أخرى مستحدثة من الفساد:

لوحظ ظهور أشكال جديدة من الفساد، شجع عليها تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية ولعل أبرزها:

1 ـ تفترض إليات الحصول على قرض خارجي أومعونة خارجية من إحدى الدول أوالوكالات الدولية أوالإقليمية، تقديم دراسة استشارية من مكتب استشاري معتمد. وقد استطاعت الولايات المتحدة وأوروبا عن طريق دعم إقامة هذه المكاتب تكوين (فئة) أو(نخبة) جديدة من المهنيين ورجال الأعمال، تساير وتروج لبرامج المؤسسات الدولية وهيئات المعونة الأجنبية في مجال الخصخصة والتوجه نحواقتصاد حرية السوق وتحرير التجارة ودمج الاقتصادات الوطنية ببنية الاقتصاد العالمي الرأسمإلي وشبكة المعاملات المالية الدولية، ودون اعتبار للمصالح الاقتصادية الوطنية.

وعن طريق المكاتب الاستشارية الخارجية، يتم إعداد (النخب) المحلية التي تروج للعولمة واقتصاد حرية السوق، وتسهل حصول فئات معينة من رجال الأعمال وبعض رجالات السلطة أومحاسبيها، على العقود الخاصة بتنفيذ برامج القروض والمعونات، والتي تمتد إلى عقود المشاريع التنموية الكبيرة، وذلك بتنسيق العلاقة الثلاثية بين: المؤسسة المختصة بالدولة المعنية والشركات الأجنبية (أوالمحلية) المنفذة، والبيروقراطية الحكومية. وتقوم المكاتب الاستشارية، عادة، وبالتنسيق مع بعض المسؤولين من ذوي النفوذ السياسي بالحصول على العقود الاستشارية الضخمة، وتسهيل مهمة الشركات الأجنبية (أو المحلية) وتجاوز العقبات البيروقراطية وخاصة في مجال المشروعات التحتية والاتصالات الحديثة.

وهذا الشكل من أشكال الفساد الجديد، يعتبر ظاهر خطيرة تؤثر على نزاهة النظام وجدية مشروعات التنمية وسلامة اختيار التكنولوجيا الملائمة.

2 ـ مع تزايد أنشطة الأسواق المالية، وخاصة في دول الخليج العربي، ومع تزايد التوجه نحو حرية حركة الأموال بين دول العالم وأسواقه المالية، تزداد عمليات النصب والاحتيال. خاصة في الأسواق المالية الحديثة. وتأخذ هذه العمليات أسإليب

وإليات شتى. وآخر فضائح هذا الشكل من الفساد، ما تعرض له سوق دبي المالية مؤخراًإذ ثبت "تلاعب مستثمرين كبار في صفقات وهمية بمليارات الدراهم على أسهم بنك دبي الإسلامي بغرض رفع سعر السهم وتحقيق مكاسب هائلة من وراء ذلك".

وفي حالات أخرى، كشفت الوقائع العديد من حالات التواطؤ ما بين الشركات الصناعي والتجارية والمصارف بمساعدة مكاتب مدققي الحسابات الكبرى.

3 ـ الحروب ليست جديدة في العالم، فتاريخ البشرية مليء بقصص الحروب. لكن الجديد في هذا الموضوع هوبروز ظاهرة (بيزنس الحروب. وقد برز ذلك أخيراً في الحرب ضد العراق واحتلاله، إذا أظهرت الوقائع تلك العلاقة المشبوهة ما بين الصناعات العسكرية والبيوت المالية والمؤسسات الإعلامية وشركات المقاولات في الولايات المتحدة. وبدت نتائج الحرب وتداعيات وكأنها تجري لصالح هؤلاء جميعاً، بقيادة الطغمة إليمينية ـ الصهيونية المحافظة التي تعتمد على مجموعة من الإيديولوجيين والباحثين في مراكز الدراسات الاستراتيجية. وهناك الآن تحقيقات أمريكية رسمية في أكثر من مئة عقد مشكوك فيها. نالتها شركات أمريكية ومجموعها ملايين الدولارات، والتحقيق الجنائي يشمل العديد من العاملين في هذه الشركات والموظفين الحكوميين.

4 ـ انتقل الفساد إلى أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها. وقد نجم عن التحقيقات الأخيرة في برنامج "النفط مقابل الغذاء" عن فضائح كثيرة تدل على تورط بعض العاملين في المنظمة الدولية في المزيد من قضايا الفساد في إطار البرنامج الذي وضعته الأمم المتحدة للتخفيف عن الشعب العراقي من آثار العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق منذ عام 1990. وتناولت التحقيقات "آلاف الشركات من اصل 4500

شركة اشترت نفطاً وباعت بضائع للعراق بموجب البرنامج فيما يتصل بتقاضي العمولات والرشاوى والرسوم الإضافية غير المشروعة".

5 ـ العلاقة بين السلطة والثروة ليست جديدة. لكن يتأكد إليوم، كيف أن القاسم المشترك بين هذين القطبين، أصبح الفساد، وازداد التداخل والتشابك بين من يدعي (رجال البيزنس) والفئات البيروقراطية عن طريق الصفقات المشتركة والتزاوج والتي تصل إلى أعلى المستويات الحكومية. وقد كتب عادل حمودة رئيس تحرير (الفجر) عن الفساد في عهدي السادات ومبارك في مصر فقارن بين (المليونيرات) الذين ظهروا في عهد السادات. وبين رموز الفساد الجدد الذين ظهروا واستشروا وتجاوزوا القيم والقوانين والحدود والأصول. فقد شهد عهد محمد حسني مبارك "ميلاد من يمكن وصفهم بالمليارديرات... والباشوات، وهكذا بد النهب الثالث لمصر، كان النهب منظماً ومتتالياً ومبالغ مذهلة.. ضاعت فيها مدخرات المصريين التي تكونت في غربتهم الطويلة في بلاد النفط... من شركات توظيف الأموال الوهمية في مجالات العملة إلى شركات السمسرة المحتالة في البورصة.. ومن ضياع الأموال على الشركات مقاولات منحرفة استغلت حاجة الناس إلى السكن إلى ضياعها على سماسرة بيع الدينارات التي راودت أحلام البسطاء في الثراء السريع".

ويقـول حمـودة: "عـلى أن أخطـر مـا جـرى هونهـب أمـوال البنـوك وضـياع نحـو150 مليـار منهـا.. أخـذت بـلا حـساب.. وبـلا ضـوابط.. وكأنهـا مغـامرة عـلى بابـا في الأسـطورة الـشهيرة التـي لم يعـد يـصدقها الـصغار.. ورغـم المحاكمات التي جرت، فإن غالبية من حصلوا على القروض التـي كانـت بمئـات الملايـين عرفـوا طـريقهم إلى الخـارج.. هربوا... وفي بعض الحالات الصارخة كـان مـسؤولون في الحكومـة والـشرطة والنيابـة العامـة وغيرهـا وراء هـروبهم.. وهوما ضعف من التحالف القوي بين السلطة والثروة... ووصل الاختراق إلى ما هوأخطر... الحملة الانتخابية الرئاسية

لمرشح حزبهم حسني مبارك... بعضهم شريك التفكير والتدبير والتخطيط والتمويل.. ولن يكون ذلك لوجه اللـه أوحباً في الرئيس إلى فترة حكم جديد لابد أن يكون له نصيب من كل شيء"، ولكن بحمد اللـه كانت ثورة 25 يناير الحدث الأكبر وغيرت نظام الحكم وخلعت مبارك وعصابته من الحكم وتمت محاكمته وأكبر معاونيه ووزرائه.

6 ـ شكل آخر من أشكال النصب والفساد، ظهر مع تطور التكنولوجيا المتطورة والأجهزة الحديثة المستخدمة في المصارف والمؤسسات تحويل الأموال عن طريق اختراق مواقع حساسة للحصول على معلومات يتم توظيفها في عمليات نصب كبرى فضلاً عن عمليات التجسس للابتزاز والتهديد وإقامة علاقات غير مشروعة.

ومن أشهر القضايا لتي تم ضبطها عالمياً في مجال النصب الإلكتروني "ما حدث مؤخراً في ماليزيا، حيث تم ضبط تشكيل عصابي قام بمحاولة السطوعلى مبلغ مليون و750 ألف دولار و450 ألف ريال سعودي من إحدى الشركات المالية المرتبطة شبكاتها ببنوك في السعودية وإليمن، بعد أن تمكنوا من اختراق شبكة المعلومات العالمية لهذه الشركة بمركز التحويلات المالية وتحويل هذه الحسابات إلى حسابات وهمية بأسماء مزورة".

وتعد الجزائر أكثر الدول العربية تعرضاً لحالات النصب على البنوك عن طريق بطاقات الائتمان، يليها مصر والمغرب وقطر والسعودية وتونس والإمارات.

7 ـ وبعد انتهاء الاتحاد السوفياتي وتفككه، أصبحت روسيا تواجه أشد أمراض هذا العصر فتكاً، إنها أمراض الفساد والرشوة والابتزاز، ويشير التقرير المقدم من منظمة التعاون والتنمية إلى أهمية وضرورة مواجهة الفساد كما يطالب بالإصلاح الاقتصادي الأمر الذي أكده أيضاً النادي الاقتصادي (مقره باريس) في اجتماعه الأخير.

فقد تبين لمنظمة التعاون، أن إطلاق يد المسؤولين وتحكمهم في كل شيء أدى على هبوط معدل النموالاقتصادي بنسبة 5،8% لذلك طالبت المنظمة الإدارية السياسية بالتدخل بحزم وقوة لإجراء الإصلاحات وإعادة السيطرة على إليات السوق حتى تستطيع روسيا أن تتولى رئاسة مجموعته الثانية (الدول الصناعية الكبرى) في نهاية عام 2005 خلفاً لبريطانيا.

كما ثبت أن التمسك بالقانون، وإعلاء شأنه، والتأكيد على سلامة الإدارة ونظام المقاضاة وزيادة الرواتب والأجور، وتحسين النظام الضريبي، نتيجة لسياسة بوتين في السنوات الأخيرة، أدى إلى زيادة حجم الاستثمارات بنسبة 50% بواقع 9،4 مليار دولار.

8 ـ تؤكد دراسة استخدمت فنون الانحدار (Panel regression)(19) وجود علاقة قوية بين نسبة الإنفاق العسكري والفساد بمعنى أن الدول الأكثر فساداً تميل للإنفاق العسكري الأكبر. وذلك بسبب انعدام الرقابة الفعالة على هذا النوع من الإنفاق. وقد يتضمن ذلك أن أحد سبل مواجهة الفساد هوتحويل جانب من النفقات العسكرية إلى الإنفاق المدني الأكثر إنتاجية لأفراد المجتمع.

وإذا كان هذا التوجه صحيحاً من الناحية النظرية، فيما يتعلق بتحويل جانب من الإنفاق العسكري إلى الإنفاق المدني المنتج، فإنه يتسم بعدم واقعيته في حال الدول التي عليها أن تحارب لاسترداد أراض لها محتلة من قبل الأجنبي، أوأن عليها مواجهة التهديدات بالعدوان عليها، بالحصول على السلاح المتطور، لتقوية دفاعاتها.

9 ـ شهدت المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، تدفق هائل للأموال الناجمة عن استثمار إنتاج النفط وتزايد الحاجة إلى استخدام لتوليد الطاقة.

وقد واجهت البلدان العربية المنتجة للنفط، كما البلدان المستهلكة مشكلات اقتصادية متفاوتة من حيث حجمها وطبيعتها.

ولعل من أهم نتائج الطفرة النفطية التغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية، ظهور الاختلال في التوازنات الاقتصادية الكلية، كما ظهرت مشكلة الاستيعاب الرأسمإلي والقدرة الشرائية لأصحاب الثروات وتنامي حصة الاقتصاد الاستهلاكي على حساب الاقتصاد المنتج...

لكن من أخطر النتائج هوإشاعة "ثقافة الفساد" التي كانت ولا تزال لها أبعد الأثر في عملية التنمية. وذلك عن طريق الاستيلاء غير المشروع على أموال كان يجب تخصيصها لعملية التنمية.

وتقدر بعض حسابات الدخل القومي "أن المتراكم من إجمإلي الدخل القومي العربي للنصف الأخير من القرن العشرين (1950 ـ 2000) بنحو300 مليار دولار (أي 3 تريليون دولار). ويقدر ما صرف على التسليح من هذا المبلغ بحدود ألف مليار دولار، أما عملية إعمار البنى التحتية، وما خصص للقطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، فقد استهلك بحدود ألف مليار دولار أيضاً خلال الفترة ذاتها. أما الألف مليار الثالثة فيقدر أنها ذهبت إلى أشخاص ومؤسسات عملوا وسعوا من أجل (تسهيل وتيسير) العمليات والأعمال المطلوبة للشقين الأولين".

وهذا يعني إن صحت هذه الأرقام، فإن ثلث ثروة الأمة، نهبت وحجبت عن مشروعات التنمية نتيجة للفساد، مما أسهم في ضياع فرص التنمية التي أقيمت خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط في عقد السبعينات والثمانينات، وإذا ما تم توزيع هذه الأموال مباشرة على أفراد الشعب في البلدان العربية "لارتفع متوسط الدخل القومي لكل فرد عربي مقدار 200 دولار سنوياً لكل سنة من سنوات نصف القرن الماضي".

وإذا ما تم إنفاق الألف مليار دولار التي نهبت بواسطة الفساد، في مشروعات تنمية لأمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في الثروة الزراعية والحيوانية.

وهكذا يتبدل على نحوواضح كيف (يستخدم) الفساد لإعاقة عملية التنمية ونهب الثروات الوطنية. خاصة عندما يترافق ذلك مع تهريب أموال الفساد إلى الخارج. وحرمان البلد المعني من ثرواته.

منظمة الشفافية العالمية:

تأسست هذه المنظمة عام 1993 وفقاً للقانون الألماني، وقد عقد مؤتمرها التأسيسي في برلين، وأسهم في تأسيسها عدد من الشخصيات العالمية وحددت أهداف المنظمة بما يلي:

1 ـ اختراق جدار الصمت الذي يحيط بالفساد الحديث المفصل في الموضوع ومن الوجهة المهنية.

2 ـ إدراك واقع الفساد إدراكاً مشتركاً وتعريفه، والكشف عن أوجه النقص في الإجراءات التي تتخذ ضده على الصعيد القومي والدولي.

3 ـ تشكيل ائتلافات ضد الفساد، بأن نجمع بين الأطراف المختلفة، وبأن نعبئ في الوقت ذاته موارد من أجل المنظمة الجديدة.

4 ـ لفت أنظار وسائل الإعلام إلى أخطار الفساد والكشف عن الأضرار التي يسببها، ولا سيما في البلدان النامية.

وقامت المنظمة بوضع تصميم أولي من الأدوات الفكرية لاستخدامها ضد الفساد. وصدرت في (كتاب المصادر) حيث أوضح الطريقة التي يستطيع المرء بها أن

يقضي على الفساد. ونشأ هذا عن لائحة تفقدية تذكر العناصر ذات العلاقة اللازمة من أجل نظام لا يقبل الرشوة، أي أنه مستقيم، وقد صورت المنظمة تصورها الخاص بـ (جزر الاستقامة) ووضعت بذلك ميثاق الاستقامة. وسعت منذ مؤتمرها السنوي الأول (1994) إلى إيجاد مناخ ملائم من أجل التعاون يتسم بالشفافية. ولم يكن من مهمات المنظمة الكشف عن الفضائح (فهي مهنة السلطات والصحافة) وأما مهمة المنظمة فهي تحليل الحالات التي يكشف النقاب عنها، وتطوير أنظمة تمكن من منع الفساد في المستقبل. مما وضع المنظمة في موقف يمكنها من الحديث مع جميع الأطراف (المرتشين والراشين والسلطات المختصة).

وفي عام 1995، نشرت المنظمة لائحة للفساد متدرجة تبعاً للمراتب. تقدم فيها الدول التي كانت مصابة بالفساد، بموجب استفتاءات تجري من قبل المعاهد المستقلة التي تعمل في مجال دراسات الرأي.

وأصدرت المنظمة عام 1999 (فهرس الراشين) أي أولئك الذين يدفعون الرشاوى. والمسألة هنا تتعلق بتسلسل مراتب البلدان التي تعد شركاتها مستعدة لدفع الرشاوى في البلدان النامية.

وفي عام 2001 أصدرت المنظمة التقرير العالمي عن الفساد الذي يعد نوعاً من تقرير مواقع للفساد على النطاق العالمي.

ويقول بيتر آيغن "يوجد إليوم لـ (الشفافية العالمية) نحومئة فرع في جميع أنحاء العالم وقد تحولت فعلاً خلال عشر سنين، على منظمة معترف بها.. والمسألة تتعلق بنظرة شاملة من عل، تطل على تاريخ نشوء (الشفافية العالمية) وعلى ضروب الصراع التي لم يكن بد من أن تخوض في لجتها، أي: نظرة شاملة إلى مشكلة

الفساد التي تشتمل على العالم، لكي نكشف من أجل ذلك، على ماهية الأدوات التي طورناها من أجل الكفاح ضد مستنقع الرشوة".

كيف نقضي على الفساد؟

لابد لنا أولاً من إبداء الملاحظات التالية:

1 ـ إن الفساد ظاهرة ديناميكية ومركبة في آن واحد، وعلى هذا فإن القضاء عليه يتناول العديد من الجبهات والمواقع.

2 ـ إن الحرب ضد الفساد لا يمكن حسمها خلال شهور أوحتى سنوات قليلة. ويجب أن نتوقع القضاء على الفساد بين يوم وليلة على نحوشامل.

3 ـ إن مهمة القضاء على الفساد مسؤولية المجتمع بجميع أطيافه. ولا يمكن أن تكون هذه المسؤولية محصورة في الإجراءات الحكومية، بل لابد من تعاون الجميع.

4 ـ يجب أن تنصر الجهود إلى اجتثاث أسباب الفساد، فمن هنا تكون البداية، ومنها يمكن أن تهيأ الظروف المناسب للقضاء على الفساد.

5 ـ في كل بلد، أصيب بمرض الفساد، رموز معينة، يشار إليها من قبل أفراد المجتمع دائماً، لذا فإن أي مكافحة للفساد، يجب أن تبدأ من هذه الرموز، وبهذا يمكن أن تحقق حملة مكافحة الفساد مصداقيتها تجاه المجتمع وبالتالي تضمن مساندة أفراده لهذه الحملة. ففي بعض البلدان النامية، يعتبر الفساد أحد دعائم الحكم فيها، لهذا فإن المجتمع غالباً لا يأخذ طرح شعارات مكافحة الفساد على محمل الجد. ويعتبرها إذا ما طرحت من قبل النظام السياسي مجرد شعار لا يتمتع بالصدقية المطلوبة.

6 ـ إن جملة مكافحة الفساد، مع وجود البطالة وتصاعد دور رموز الفساد ومواقعهم وطبيعة أعمالهم، والأساليب المتبعة لـ (الطلب على الخدمات الفاسدة) وكذلك (العرض لهذه الخدمات).جميع هذه العوامل تعتبر معوقة للحملة ضد الفساد.

7 ـ إن إجراءات الحكومة وسياستها، يمكن أن تولد بحد ذاتها، فرصا تخلق الفساد أوتنميه. لهذا فإن من الضروري أن يكون الإجراء الحكومي أوالقانون أوالنظام المعتمد، يراعي الوضوح ويسد الثغرات التي يمكن أن يتسرب منها الفساد.

8 ـ وعلى أي حال فإن مهمة مكافحة الفساد، إلى جانب كونها قضية اقتصادية ـ اجتماعية ـ ثقافية، تظل مسألة سياسة في الدرجة الأولى.

ومكافحة الفساد تحتاج إلى جانب الاعتراف بها إلى قرار سياسي. وإذا كنا نعتقد أن لكل مجتمع خصوصيات معينة، قد تساعد على انتشار ظاهرة الفساد، كما قد تعيق هذا الانتشار، فلا شك في أن الخطوط العامة للقضاء على الفساد في جميع بلدان العالم تكاد تكون متقاربة.

وقد أنشأت (منظمة الشفافية العالمية) على مر السنين، سلسلة من الطرائق، يأتي في مقدمتها الميثاق الخاصة بالاستقامة ومبادئ العمل والتجارة من أجل مواجهة الرشوة، ويوجز (آيغن) هذه المبادئ كما يلي:

*لن يقبل ممثل رسمي للسلطة، مباشرة، ولا عن طريق وسطاء، أي نوع من الرشوة بالمال أوالهدايا، أوالجميل، أوأي مزايا أخرى، لنفسه أولأي فرد أومنظمة، أوطرف ثالث، ممن لهم علاقة بتقديم العطاء أويطلبه، أويتيح لنفسه، في مقابل ذلك مزايا معينة في إطار عملية تقديم العروض.

*سوف تتولى الجهة المختصة جعل جميع المعلومات التقنية والقانونية والإدارية الضرورية والملائمة، حول المشروع الجاري تنفيذه، أوالمشروع المطروح في المناقصة، مكشوفة للناس جميعاً.

*لن يدع أي ممثل للجهة الرسمية المعلومات السرية تصل إلى أيدي مقدمي العروض أوأطراف العقد، أي المعلومات التي تتيح لمقدم العرض أوأحد أطراف العرض مزية غير مشروعة في إطار عملية المناقصة أوتنفيذ الصفقة أوعقدها.

*كل ممثلي الجهة الرسمية الذين لهم علاقة بعملية مقدم العرض، أوتدقيقه، وإتمام العقد سوف يكشفون عن كل تنازع بين المصالح في إطار توزيع التكليف. وإنه لم المرغوب فيه إلى أقصى الحدود أن تظل مكشوفة، بالطريقة ذاتها، قيم ثرواتهم، مثلما تظل مكشوفة قيم ثروات أفراد أسرهم.

*سوف يبادر كل ممثل للجبهة الرسمية إلى إبلاغ الجهات الحكومية المختصة عن كل محاولة، أوفي الواقع عن كل انتهاك للاتفاقيات التي اتفق عليها، وكذلك كل شبهة جدية في أن المسألة انتهت إلى مصل هذا الانتهاك.

أما ما يتصل بالحاصلين المحتملين على التكليفات، فإن القواعد تبدومماثلة:

*لن يقدموا إلى ممثلي الجبهة الرسمية التي بادرت بطرح المناقصة، ولا على ذويهم أوأصدقائهم، لا مباشرة، ولا بوسطاء، أي نوع من أموال الرشوة، أوالهدايا، أوالجمائل، أوالمزايا الأخرى. بغية الحصول على مزايا في إطار العملية التي يقوم بها المتقدم بالعرض.

*لن يتفقوا مع أطراف أخرى، داخل طرح المناقصة، وينالوا بذلك من الشفافية الموصى بها. ومن العدالة في عملية المقدمين للعرض، وفي إبرام العقد.

*لن يقبلوا الحصول على مزايا تكون في مقابل سلوك مجانب للأصول المهنية.

*سوف يكشفون عن كل المدفوعات التي تدفع إلى عملاء أووسطاء آخرين، لا يجوز لهم أن يحصلوا، فضلاً عن ذلك، بحال من الأحوال عما يزيد على القيمة المقابلة لخدماتهم، ويفضل أن يكشف عن طريق مقدمي العروض عند تسليم الأمر، ولكن في اللحظة التي يصدر فيها التكليف على أبعد تقدير.

ويقول آيغن إن ميثاق الاستقامة "ليس بالشريعة المنقوشة على الحجر، بل يمكن تكيفه ليلائم كثيراً من الحاجات. وفضلاً عن ذلك فإنه يجرب استكمال المفهوم وصياغته المحسوسة الملموسة على إمكان الاحتياج إليهما، ويستدركان بمعرفة اكتسبت حديثاً".

وإلى جانب (ميثاق الاستقامة) هناك وسائل أخرى ضمن منظمة الشفافية العالمية، ابتكرتها فروعها لتلائم أوضاع البلدان المختلفة وكذلك الحالات المختلفة للفساد. ويقدم (آيغن) إليتين فعإليتهما في السنين الأخيرة في مضمار مكافحة الفساد وهما:

ـ كتاب "المصدر" (TI Source Book) الذي أصدرته (الشفافية العالمية).

ـ وكتاب "عدة محاربي الفساد" (Cohnuption Fightens Toolkit) والكتابان يعتبران مجموعتان من المواد جمعتا منهجياً لمحاربة الفساد.

وهما أيضاً وسيلتان تحليليتان مساعدتان من أجل الإصلاحات الملموسة.

ويشكل كتاب (عدة محاربي الفساد) اختصاراً للخبرات العملية التي حصلها أعضاء مختلفون في المجتمع المدني في فروع الشفافية العالمية. إلى جانب منظمات أخرى في مضمار مكافحة الفساد.

وعلى أي حال فإن من الأجدى أن تتم عملية مكافحة الفساد من خلال الملاحظات السابقة. وفق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والإداري، ومن خلال مضمون سياسي يضمن توسيع قاعدة المشاركة السياسية، كما يضمن مساندة وتأييد الفئات الشعبية المختلفة.

من المهم أن تكون السياسات والإجراءات الحكومية، أداة ووسيلة من شأنهما خلق البيئة والحوافز للتأثير في أولئك الذين يدفعون الرشوة، وأولئك الذين يحصلون عليها. ولذا فإن مدى شفافية المعاملات النظامية تحدد مدى إمكانية الإصلاح الاقتصادي والإداري وعن دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع.

ومن زاوية أخرى، لابد من إعلاء شأن العمل المنتج، على حساب العمل غير المنتج والخدمات والريوع. وبالتالي لابد من معالجة موضوع الرواتب والأجور والحوافز بما يتناسب مع الكفاءة والإنتاج ومستويات الأسعار، خاصة للمواد والسلع الحياتية ودور السكن. وأن يتحرك سلم الرواتب والأجور وفقاً لتحرك مؤشرات الأسعار والتضخم.

وبذات الوقت، لابد من إشاعة مناخ ثقافي إعلامي تربوي مناهض للفساد. إن خلق الوعي لدى مختلف فئات الشعب يحتل مكانة خاصة في البرنامج لمكافحة الفساد، لأنه عن طريق الوعي ونشر ثقافة مناهضة للفساد يمكن كسب ثقة الجمهور. وبهذه الثقة يمكن أن يتحقق الإصلاح المنشود. وهنا لابد من التركيز على دور الإعلام، وعلى أهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني ولابد أيضاً من التركيز على أن الساد يشكل عقبة أساسية تقف في وجه عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. بسبب تأثيره السلبي والمباشر على عملية الاستثمار وعلى مستقبل التنمية. ويصح ذلك في المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء. ذلك أنه حتى الدول التي حققت نمواً اقتصادياً بارزاً، سوف يكون الفساد عاملاً معوقاً لتقدمها وقد

يقضي على التقدم المتحقق، فالفساد يغذي نفسه، ومن ثم سيولد سلسلة أطول من المكافآت والعوائد غير القانونية التي من شأنها تقويض ما سبق تحقيقه من نجاح في التنمية والتقدم.

والخلاصة يمكن القول إن أغلب الباحثين والمهتمين يجمعون على أن مكافحة الفساد من المسائل التي لم يعد بالإمكان تأجيلها خاصة في البلدان الفقيرة أوالطامحة إلى تحقيق التنمية. وأن خطوات جادة يجب أن تتخذ على جميع المستويات، ذلك أن مخاطر هذه المسألة وآثارها الضارة على مسيرة التنمية، أصبحت من القضايا الملحة والتي تحول دون تقدم المجتمع، مما يستدعي الحيلولة دون تفاقمها بدراسة أسبابها وإلياتها التي تساعد على "إعادة إنتاج الفساد" في مرافق ومناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن المؤكد القول إن أية معالجة لموضوع الفساد ومكافحته لابد لها أن تمر عبر ثلاثة محاور:

المحور الأول: توسيع دائرة الشفافية والرقابة والمساءلة، مما يعني توسيع دائرة المشاركة الشعبية السياسية. والمضي على طريق إشاعة الأساليب الديموقراطية. وضرب مواقع ورموز الفساد الأساسية. ومنعها أن تشكل مراكز قوة والقضاء على هذه المراكز إذا ما تشكلت. واستخدام الأساليب الإدارية الشفافة في العقود والمناقصات والمزايدات الرسمية وتسليط الأضواء على "الفساد الكبير" في أعلى المواقع مع توفير الأجواء القانونية المناسبة، وضمان سلامة وعدالة أعمال الرقابة والتحقيق والمقاضاة.

المحور الثاني: إحداث إصلاح اقتصادي وإداري ومإلي وقضائي. وهذا المحور لا يتعلق بمكافحة الفساد فقط، وإنما هو ضروري لعملية التنمية والخروج من دائرة الجمود

والتخلف. واستخدام الأساليب العصرية في الإدارة، وإزالة أسباب الاختلالات الاقتصادية، وضمان سلامة الإجراءات القضائية، والقضاء على الروتين والبيروقراطية وإزالة العوائق أمام الاستثمار. ولا بد أن تراعى عملية الإصلاح، منع التداخل بين (الوظيفة العامة) وممارسة النشاط التجاري والمإلي لمنع اختلاط (المال العام) و(المال الخاص)، وذلك عبر تشديد القيود والضوابط والتركيز على وضوح اللوائح والأنظمة والقوانين وإزالة الغموض وعدم الوضوح الذي يسمح بالاجتهاد والتأويل للموظفين.

المحور الثالث: التوجه نحوتحسين أوضاع أصحاب الدخل المحدود، وخاصة العاملين في الدولة والقطاع العام، ورفع مستواهم المعيشي، مما يحد من الاندفاع نحو الأساليب غير المشروعة بدعوى انخفاض الأجور.

ومما لا شك فيه أن تضافر العمل في المحاور الثلاثة وتداخلها وتشابكها سيكون لها لأثر الكبير في الحد من الفساد. إلا أن ذلك يجب أن يتلازم مع جهود تبذل على صعيد مقاومة ومكافحة "ثقافة الفساد" والتركيز على تعميق المشاعر الأخلاقية والاهتمام بالتربية وإعلاء شأن القيم والسلوك السوي لدى الأجيال الجديدة.

هذا، ويتوقف النجاح في مكافحة الفساد على مجموعة من الشروط والظروف الموضوعية، التي تأتي في مقدمتها الإدارة السياسية، إلا أن من الواجب أن نشير إلى أن بعض مظاهر الفساد، وخاصة "الفساد الكبير" يرتبط أيضاً بما يُتخذ من إجراءات للحد من الفساد في بعض البلدان المصدرة للفساد المصحوب بمشروعات البنية التحتية وتوريدات الأجهزة والآلات والتكنولوجيا.

كما أدت العولمة في بعض أنشطتها إلى انتشار المافيات وعولمة الفساد، لذا فإن إصلاح العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية، من شأنه أن يؤدي تلقائياً إلى الحد

من الفساد العالمي وخاصة الأنشطة غير المشروعة مثل تهريب المخدرات وتبييض الأموال وأنشطة الشركات متعدية الجنسية.

أخيراً لا شك بأن إصلاح الأمم المتحدة، سوف يؤدي إلى تصحيح العلاقات غير العادلة، ويحد من هيمنة رأس المال وسيدته العولمة، ويحسن من أداء النظام الدولي مما سينعكس على مجموعة من النشاطات يأتي في مقدمتها مكافحة الفساد.

المراجع

●الأمين وباشا، عبد الوهاب، زكريا عبد المجيد، مبادئ الاقتصادـ الجزء الثاني ـ الاقتصاد الكلي ـ دار المعرفة ـ الكويت ـ 1983.

●البازعي، حمد سليمان، مجلة الإدارة العامة – الانتقال الدولي للتضخم – العدد الأول – 1997م.

●العمر، حسين، تأثير عرض النقد وسعر الصرف على التضخم في الاقتصاد الكويتي – مجلة جامعة الملك سعود– 1416هـ.

●البسام، خالد عبد الرحمن، المصادر الداخلية والخارجية للتضخم، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، 1999م.

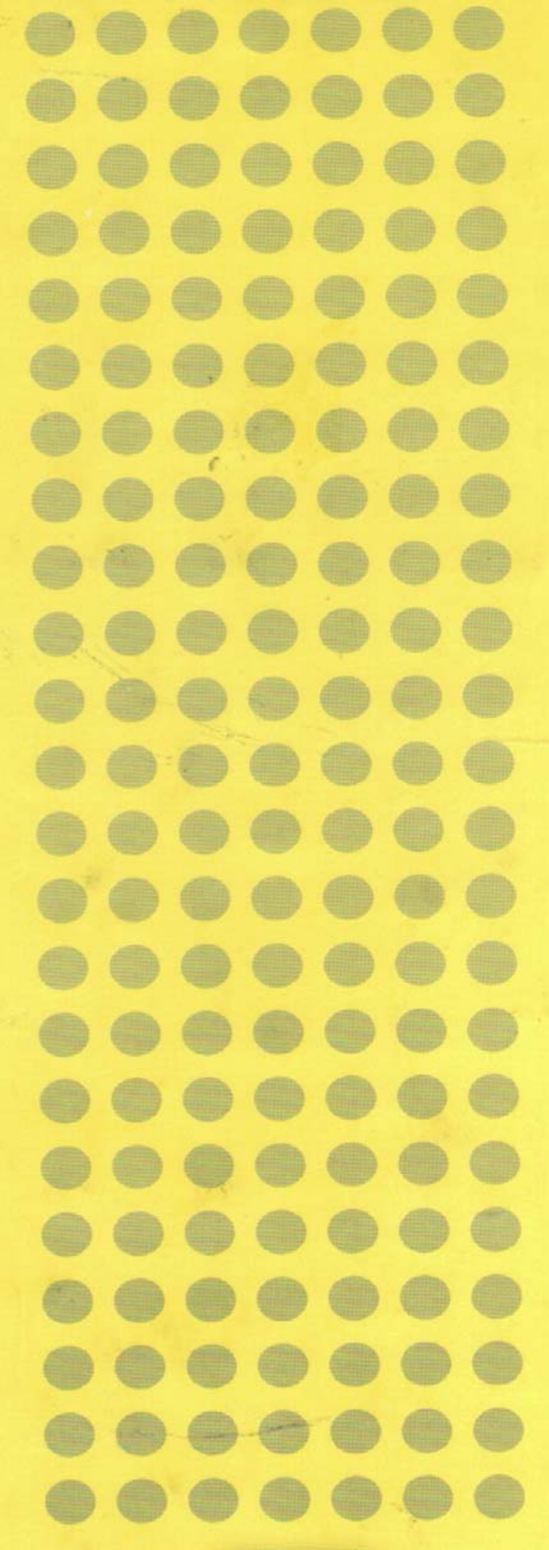
●إسماعيل صبري عبد اللـه، الكوكبة الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية، مجلة الطريق العدد 4 تموز/ آب 1997 ص 47

●الحمش، منير، الإقتصاد السياسي: الفساد، الإصلاح ، التنمية – منشورات اتحاد الكتاب العرب. دمشق 2006.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	**3**
الفصل الأول علم الإقتصاد	**5**
علم الإقتصاد	**7**
المشكلة الإقتصادية في علم الإقتصاد	**30**
تعريف علم الإقتصاد كمفهوم تطبيقي ومحتوياته	**39**
الفصل الثاني النظم والإيديولوجيات الإقتصادية	**43**
النظم الإقتصادية	**45**
النظام الرأسمإلي (إقتصاد السوق الحر)	**45**
النظام الشيوعي (الإشتراكي)	**58**
النظام الإقتصادي الإسلامي	**68**
الفصل الثالث دور الدولة في الإقتصاد	**87**
دور الدولة في الاقتصاد	**89**
الخصخصة وتقليص دور الدولة في القطاع الإقتصادي	**98**

الفصل الرابع التخطيط في الإقتصاد السياسي	127
التخطيط	129
مستويات التخطيط	132
الفصل الخامس نماذج من الإقتصاد الكلي	143
نماذج من الاقتصاد الكلي	145
الفصل السادس السياسات الإقتصادية ومشكلتي البطالة والتضخم	169
السياسات الإقتصادية	171
التضخم الاقتصادي	172
البطالة	182
الإنكماش الإقتصادي	193
الفصل السابع الإقتصاد والفساد	203
الفساد في الإقتصاد	205
حجم الفساد	218
المراجع	247
فهرس الموضوعات	249





عمّان - الأردن

تلفاكس 0096264778770

جوال 00962796296514

E-mail : dar_janadria@yahoo.com

